الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

Peoples Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية

إعداد الدكتور:

الحاج صادوق

السنة الجامعية: 2020 – 2021

ملاحظة

أسعى من خلال هذه المحاضرات أن يحقق الطالب مجموعة من الكفاءات:

-أن يدرك طبيعة المرحلة وحجم الخطر المسيحي الإسباني.

-يدرك مرحلة الضعف والانقسام في الجزائر قبل العثمانيين.

-يتعرف على مساهمة ومجهودات العثمانيين في الجزائر.

-يعرف أن المشروع الاستعماري الفرنسي ليس وليد 1830 م.

-يتعرف على المخططات التي سبقت الاحتلال.

-يصل الى قناعة أن الجزائر كانت مؤهلة وقابلة للاحتلال بسبب عدم تجدد لمفهوم الدولة وعدم الأخذ بأسباب التفوق، وأن ميزان القوى أصبح الى جانب أوربا.

-يدرك الطبيعة المقاومة للفرد الجزائري.

-يدرك أن النضال لم يقتصر على الجانب العسكري في ق19 م وانما كان سياسيا، ثقافيًا...

-يدرك أن المشروع الاستعماري ساهمت فيه المدرسة، الادارة، الكنيسة، التشريعات

-يقف على حجم الظلم والتعسف الذي لحق بالجزائريين في الأنفس، المال، الأملاك، الدين.

-يدرك حجم الكارثة والخراب الذي ألحقه الاستعمار بالجزائر.

-يتعرف على تأثير التجنيد والحرب العالمية والهجرة على الجزائريين.

-الوقوف على تبلور الوعي السياسي لدى الجزائريين.

-التعرف على النضال السياسي لدى الجزائريين بكل أطيافه.

-القدرة على التعامل مع الخريطة مثل خريطة المقاومات.

-هناك عدة جوانب للمحاضرات: المعرفة – التطبيق – التحليل –التعليل – المقارنة– الاستنتاج

السداسي الأول

1- أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

2- الحملة الفرنسية على الجزائر

3- المقاومة الشعبية وظهور الزعامات

4- مقاومة الأمير عبد القادر

5- دولة الأمير عبد القادر

6- مقاومة الحاج أحمد باي

7- ثورة المقراني 1871م

8- سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1940م

9- أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919- سياسيًا- اقتصاديا- اجتماعيا

10- حركة الأمير خالد 1919م - 1925م

11- نجم شمال إفريقيا

12- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

13- حزب الشعب الجزائري

14- الحزب الشيوعي الجزائري

15- المؤتمر الإسلامي الجزائري

16- مشروع بلوم فيوليت 1935

مقدمة:

يعتبر تاريخ الجزائر المعاصر محطة مهمة في تاريخ بلادنا اذ انه يرسم خارطة طريق لطلابنا من خلال هذه المطبوعة التي أحاول فيها قدر الإمكان تصوير ابرز المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر من نهاية فترة الوجود العثماني الي الاحتلال الفرنسي كما تحتوي هذه المطبوعة علي محاضرات السداسي الاول لطلبة السنة الاولي ليسانس جذع مشترك علوم إنسانية.

وتعتبر هذه المحاضرات مفاتيح للطالب للولوج في عمق تاريخ الجزائر–آنذاك–و تسهل له فهم الفترات الزمنية إبان الاستعمار الفرنسي التي مرت بها البلاد لذلك كان الجزء الأول من مقياس تاريخ الجزائر المعاصر السنوي مخصصا لمرحلة المقاومات الشعبية الجزائرية والتي
انطلقت مع بداية الغزو الصليبي الغاشم وكذا مخصصا لمرحلة المقاومة السياسية أو النشاط السياسي.

علي كلٍ فإن هذا الجزء المخصص لتاريخ الجزائر المعاصر يبدأ بالأوضاع الجزائرية قبل الاحتلال أي منذ بداية الحصار الفرنسي علي الجزائر إلي غاية بداية تشكل الأحزاب السياسية الجزائرية أي من مطلع القرن 19م إلي غاية مطلع القرن العشرين.

كما تهدف الدراسة إلى تبيان الواقع الجزائري بكل جوانبه خلال تلك الفترة للطالب بحيث ستساعده في فهم هذا المقياس نظريا وتطبيقيا، وقد حاولت في هذه المطبوعة أن نستعمل لغة بسيطة حتى تكون قريبة من الطالب الجديد في الجامعة من شرح المصطلحات والتعريفات كما يهدف المقياس الي التعريف بالحيز التاريخي منذ الاحتلال الي غاية 1954م للجزائر و الوقوف عند أبرز الأحداث التاريخية اعتمادا على المعارف المسبقة والمكتسبة لربطها تاريخيا بتلك الأحداث التي مرت بها الجزائر وهذا تماشيا مع نموذج المطابقة لعرض التكوين الموجه لطلبة الليسانس.

ولعل المصادر والمراجع والأهداف المسطرة في عرض التكوين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمية لجامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ليسانس ل.م.د ساعدني حتى نعد هذه المطبوعة العلمية وتكون مادة خبرية للطالب في إطار المقاربة بالأهداف حسب كل محاضرة.

المحاضرة الأولى: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

ان الأوضاع العامة للجزائر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تأثرت بشكل كبير بطبيعة و خصائص الحكم العثماني بها الذي استمر ما يزيد عن ثلاثة قرون من جهة ، و بشخصيات الحكام الأتراك من جهة أخرى ، حيث تميزت هذه الأوضاع بالاستقرار و الازدهار في بعض الأحيان و الاضطرابات و الانحطاط أحيانا أخرى.

1- الأوضاع السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي:

أ- الأوضاع السياسية الداخلية: والتي تميزت بما يلي:

*- عدم الاستقرار السياسي والأمن (التناحر على الحكم والاستبداد، والاغتيالات).

*- كثرة الاضطرابات، والتمرد والعصيان من طرف الأهالي بسبب السياسة التي انتهجها الدايات بإرهاقهم بالضرائب والإتاوات، في كل من العاصمة، تلمسان، القبائل الكبرى، البليدة، الحضنة، واحات الجنوب، الأوراس...)[1]

*- مواجهة الدايات هذا التمرد بالقوة وسفك الدماء.

ب- الأوضاع السياسية الخارجية:

*- نقص الغنائم البحرية في السنوات الأخيرة من العهد التركي بالجزائر بسبب فقدانها السيطرة على البحر المتوسط.

*- توتر العلاقات الجزائرية المغاربية، فقلما ما كانت ودية أو حسنة، فمثلا مع تونس كانت الجزائر تعتبرها إقليما تابعا لها وتونس ترفض ذلك، كما كانت لتونس أطماع في قسنطينة. ومن جهته كان للمغرب أطماع قديمة في تلمسان، كما كان ينظر للجزائر كخطر يهدده ويجب تفاديه حتى وان اقتضى الأمر التحالف مع الغرب[2].

*- اقامة الجزائر علاقات سياسية و تجارية مع عدة دول أوروبية، حيث كان دافع الجزائر الحيلولة دون قيام أي تحالف أوروبي ضدها، أما الدول الأوروبية فقد أجبرت على التقرب [3]

---

[1] H.D. de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**. Paris. 1887. p.240.

[2] –V. de Paradis, **Alger au XVIII° siècle**, édité par E. Fagnan, Alger, 1898, voir pp. 97.103

[3] أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا**، الجزائر، 1973، ص-ص 114-126.

من الجزائر و تبادل التمثيل الدبلوماسي معها ، لحفظ مصالحها التجارية من القرصنة بتقديم الترضيات المالية لها.

*- لم تخلو العلاقات السياسية الجزائرية الأوروبية من نزاعات وحروب بحرية بسبب الخلاف حول السيادة على البحر الأبيض المتوسط[1].

*- كانت تجمع الجزائر ببريطانيا علاقات ودية في غالب الأحيان، فاستفادت الجزائر من التنافس الحاد بين بريطانيا و فرنسا، كما تخللت تلك العلاقات معاهدات سلام بين الدولتين، نصت على تنشيط التجارة بين البلدين، استفادت من خلالها بريطانيا بامتيازات في الجزائر من 1806 الى 1816[2].

*- تميزت علاقة الجزائر بإسبانيا بالتوتر في معظم فتراتها بسبب احتلالها للمرسى الكبير ووهران، والحملات المتكررة على المدن والموانئ الجزائرية.

*- كانت علاقة الجزائر بالولايات المتحدة الامريكية تتسم بالود ، حيث اعترفت الجزائر بأمريكا كدولة مستقلة عن بريطانيا عام 1776 ، كما منحتها مساعدات كثيرة ، إلا أنها توترت فيما بعد عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية دفع الايتاوات التي كانت تفرض على كل الدول الأخرى المارة على البحر المتوسط ، و نتيجة لذلك شنت الجزائر حربا عليها انتهت بالتوقيع على معاهدة سلام بين الدولتين عام 1796 و ارغامها على دفع الضريبة السنوية[3].

*- تحالف الأوروبيون ضد الجزائر في مؤتمر فيينا الذي انعقد في 9 جوان من عام 1815 بطلب من الانجليز و ذلك لوضع حد نهائي لأعمال القرصنة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط و استعباد المسيحيين، و نتيجة لهذا التحالف شن الاسطول البريطاني و الهولندي حملة ضد الجزائر بقيادة الانجليزي اللورد ايكسمون (اكسماوث) عام 1816 التي انتهت بخسارة الاسطول الجزائري و الحاق به أضرار جسيمة.

*- تحالف الأوروبيون ضد الجزائر مرة ثانية في مؤتمر "ايكس لاشابيل " يوم 30 سبتمبر 1818 قرروا فيه أن ما لحق الجزائر من خسائر إثر حملة اكس ماوث غير كاف وبالتالي لابد من تنظم حملة

---

[1] صالح فركوس، "بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، (1779- 1786م)"، **رسالة لم تنشر**، جامعة قسنطينة، 1979م، ص-ص151-174.

[2] نفسه، ص-ص31-32.

[3] A. Temimi, **Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837**) Tunis 1978, voir p 84.

عسكرية أخرى تشارك فيها معظم الدول الأوروبية لتأديبها، كما اعتبروا أي مساس بالبواخر التجارية لأحد من هذه الدول المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع.

2- الأوضاع العسكرية:

*- تراجع دور البحرية ونشاط الأسطول الجزائري مع مطلع القرن 19 إلى أن اضمحل نهائيا سنة 1830، و ذلك بسبب تقييد الجزائر بمعاهدات شراء سلامة تجارة الدول الأوروبية مقابل بعض الهدايا و الغرامات، مما قل من نشاطات الأسطول الجزائري فتقلص عدد قطعه من حوالي 100 قطعة عام 1588 إلى 14 قطعة رئيسية سنة 1825[1].

*- تفاق الدول الأوروبية على ضرورة التصدي للجزائر و تقليص دورها، فقامت بشن حملات عسكرية ضدها كان أخطرها حملة اكس ماوث.

*- اشتراك الاسطول الجزائري في حروب الدولة العثمانية، وكان آخرها معركة نافارين 1827 أثناء حرب اليونان التي دمر فيها ما تبقى منه.

*- تخلف صناعة السفن الجزائرية ومهارة الأسطول قياسا إلى التقدم الصناعي الهام الذي أحرزته مثيلاتها في دول الغرب، والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية.

*- تخلي الجزائر عن الصناعة البحرية (كانت تصنع بواخرها الحربية بنفسها) نظرا لانشغال التقنيين و المهندسين و الفنيين في الحرب، و كذلك بسبب تنازلها عن غابات الكرستا الموجودة ببجاية لفائدة التجار اليهود و في مقدمتهم بكري و بوشناق.

3- الأوضاع الاقتصادية:

*- إن الاهتمام الكبير للعثمانيين بالجوانب العسكرية و السياسية انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي، حيث لم يكن لهم سياسة اقتصادية واضحة المعالم من شأنها أن تنهض بالبلاد[2].

*- كان الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد ايجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة.

*- اهمال الفلاحة بتوقف الحرث والزرع بسبب انتشار حركات التمرد والاضطرابات[3].

---

[1] A. Devoulx, Tachrifat**, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**. Alger, 1852, p. 78

[2] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الجزائر، 1972، ص ص. 23-35

[3] F. CH. Roux. **France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête** Paris 1932 p. 525.

*- اغلاق الأسواق خوفا من قطاع الطرق نتيجة حالة اللاأمن التي كان يعيشها الاهالي في أواخر فترة الدايات[1].

*- ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة

*- عرفت الجزائر أزمة المجاعة وظاهرة الجفاف التي استمرت سنوات خاصة بشرق البلاد.

4- الأوضاع الاجتماعية:

*- انتشار الأوبئة خاصة في الفترة التي بلغ فيها مرض الطاعون درجة خطيرة و هي الفترة الممتدة من جوان 1817 إلى سبتمبر 1818[2].

*- ظهور الطبقة الدخيلة من اليهود التي ارتفع شأنها في الجزائر ، و نخص بالذكر شخصيتين و هما بوشناق و بوخريص (بكري) ، حيث تجلت نفوذهما في هذا البلد بداية القرن 19 ، فكانا يقومان لوحدهما بدور البنوك في الجزائر ، و يحتكران الأسواق التجارية الجزائرية و خاصة في ميدان تصدير الحبوب فامتد نفوذهما حتى في بلاط الحكم ، فأصبحت لهما قوة تأثير في القرارات السياسية و الاقتصادية و كانا سببا مباشرا في احتلال فرنسا للجزائر عام 1830[3].

-

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800-1830**، (الجزائر. 1979، ص ص 42-44

[2] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص-ص36-37.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص46.

المحاضرة الثانية: الحملة الفرنسية على الجزائر

1- نظرة تاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية:

إن المهتم بتاريخ الجزائر المعاصر خاصة بداية الاحتلال الفرنسي قبل أن يدرس هذه الفترة عليه أن يكون مطلعا على جذور العلاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية قبل سنة 1830م ،بيد أن فرنسا سعت دوما إلي ربط علاقات ديبلوماسية بالجزائر من خلال اتفاقيات ومعاهدات و تحالفات عسكرة أحيانا وذلك منذ مطلع القرن 16م، و لعل طبيعة تلك العلاقة التي عمل علبها الاستعمار لم تكن لتبني جسرا بين البلدين يسوده التعاون والصداقة بقدر ما تطلع ليكون له موضع قدم في البلاد بأي شكل كان. فالحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م لم تكن الأولي بل سبقتها محاولات عديدة باءت كلها بالفشل.[1]

لذلك بنت علاقة مع الجزائر حتى تنتهي بموجبها الي تحالف عسكري، فقد أبرمت فرنسا معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" (1515م- 1547م)، بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهجينوت البروتستانت عام 1536م ومن اعتداءات شار لكان الإسباني.

إلا أن هذا التحالف العسكري جعلت منه فرنسا مطية نحو الجزائر حيث تجاوزت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية لتتحول مؤسستها التجارية بميناءي القالة وعنابة إلى قاعدة عسكرية نصبت حولها المدافع وصار حصن فرنسا (France de Bastion) بداية احتلال حقيقي.[2]

لكن قام الجزائريون باسترجاعه عام 1568م ولم تسترجع فرنسا هذا الحصن إلا بعد مفاوضات مع الخلافة العثمانية والدولة الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا و حسب بل أعادت فرنسا الكرة عدة مرات أخري لما علمت في الجزائر من عمق إستراتيجي و عقائدي لا يمكن الكف والاستغناء عنه.

فمنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر اتضحت نوايا فرنسا الاحتلالية للجزائر فكانت تارة من مدينة القل عام 1663م وتارة أخري على مدينة جيجل عام 1664م، حيث تكبدت هذه الحملة ما يزيد على 1400 قتيل وجريح، و كان مآلها الفشل.[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**. الجزء الأول، ص. 211 – 212

[2] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر، 1830-1925**، ص 8

[3] نفسه، ص10.

2- الإستراتيجية الفرنسية لاحتلال الجزائر:

أ- التحضيرات الأولية للاحتلال:

ومع بداية القرن 19م بدأت ملامح العالم تتغير و تظهر إمبراطوريات جديدة توسعية تبحث عن مناطق نفوذ وأصبح التحديق لهذه الدول أكثر من أي وقت مضي فالإنجليز تمركزوا وأنشأوا قواعد عسكرية في مضيق جبل طارق و نابليون توجه في حملة علي مصر عام 1798م ولم يكن متجاهلا الجزائر، ذلك لأن فلول الدولة العثمانية آون علي الاضمحلال، وفي سنة 1808م[1] أرسل الضابط المهندس (Boutin) -للاستطلاع أوضاع الجزائر وقد حصل بوتان على الكثير من المعلومات والخرائط العسكرية، واقترح شاطئ "سيدي فرج" للحملة الفرنسية.[2]

لقد علم هذا الجاسوس سبب فشل الحملات الإسبانية سابقا لاختيارها لشاطئ الحراش الذي كان محصنا جيدا وحائلا لتلك المحاولات الاستعمارية لذلك قدم شاطئ سيدي فرج لأنه لم يكن محصنا وتحصينه يتطلب وقتا أطول كما ذكر الحاج احمد بأي في مذكراته.

كما أن اليهود لم يكونوا بمعزل عما كان يحدث فقد تواطأ اليهوديان باكري وبوشناق مع قنصل فرنسا بالجزائر وقاما بخداع الداي في قضية الديون ومع تعنت فرنسا من دفع الأموال وعدم الرد عن الرسائل التي وجهها الداي إلى ملك فرنسا ليتضح رسميا تبني فرنسا لليهوديان وديونهما لاستغلالها في حادثة المروحة إلى أقصى حد ممكن فاتخذت منها ذريعة وسعت إلى كسب عطف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات، فاستدعت سفراء الدول الأجنبية وأخطرتهم بـ "الإهانة" المزعومة التي لحقت ما أسمته بـ "شرف فرنسا"، وطلبت إليهم أن يبلغوا حكوماتهم أنها إذا لم تتلق من الداي الترضية الكافية خلال 24 ساعة فإن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر في الحال. لقد أيدت روسيا وبروسيا فرنسا واضطرت النمسا إلى التأييد على الرغم من ميلها لتأييد وجهة النظر البريطانية المعارضة الوحيدة لأن هذه الأخيرة هناك تتعارض مع مصالحها في المنطقة.[3]

---

[1] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر 1992، ج2، ص 346-349

[2] فركوس صالح، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962**، دار العلوم، ص 8

[3] نفسه، ص9.

3-الحصار الفرنسي للجزائر:

أبعاده:

كانت قلة أدب القنصل الفرنسي مع الداي ولطمه بالمروحة كفيلة بضرب فرنسا حصارا ذو تأييد شبه عالمي على الجزائر ومنه يتحقق أبعادا أوروبية عامة وفرنسية خاصة يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- الانتقام الأوروبي من الدولة العثمانية بعدما أصابها من الوهن ما أصابها وتقسيم ميراثها.
- العمق الإستراتيجي الذي تتموقع عليه الجزائر وأهميته الطبيعية.
- القضاء على دار الجهاد وفتح باب جديد للكنيسة في إفريقيا عن طريق الجزائر

الحصار البحري 1827م- 1830م:

كان الحصار بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين تقديم اعتذار رسمي للأسطول الفرنسي الراسي بساحل مدينة الجزائر وذلك بتاريخ 16جوان 1827م. بدورها قامت فرنسا بوضع شروط لقبول الاعتذار عبر مطالب تمس مكانة الداي حسين من بينها وليس للحصر:[2]

أولا- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية و يقدم اعتذارا رسميا للقنصل الفرنسي.

ثانيا- أن يرفرف على كل حصون مدينة الجزائر العلم الفرنسي وتطلق مائة طلقة مدفعية لتحيته.

ثالثا- أن لا يتجاوز أجل قبول هذه المطالب أربعة وعشرين ساعة فقط، حتى يتمكن قادة الأسطول الفرنسي من إرغام حكومة الداي على قبول تلك الشروط القاسية والمذلة، و يحولون دون أي استعداد حربي معاد لفرنسا.[3]

الإنزال البحري وبداية الحملة:

لم تكن الحملة الفرنسية بقيادة "بورمون "لحمل الداي علي الاعتذار بل الاستسلام، رغم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)** ، ط 3 ، الجزائر ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1982م، ص89.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط 1، الجزائر، دار ريحانة، 2002م، ص154.

[3] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1989-1830)**، ج 1، الجزائر ، دار المعرفة ، (ب.س .ط ، ص85.)

أن الداي حسين كان في اعتقاده أنه إذا أرسل طلبا للصلح والاعتذار في شكل امتيازات مالية و مسحا للديون ستنتهي بورمون قائد الحملة و يعود أدراجه إلي وطنه، لكن الأمر كان محسوما بالنسبة للفرسنين في تجهزهم للحملة فقد احتوي الأسطول علي 103سفينة حربية و سفن أخري، تمكن الفرنسيون خلالها في 14جوان 1830ممن الإنزال والاستيلاء على سيدي فرجم تتبع ينفيذ لك نصائح المهندس بوتان.

سقطت الجزائر العاصمة دون أدني مقاومة في يدي الغزو الاستعماري وقع الداي وثيقة الاستسلام التي تضمنت الشروط التالية:[1]

1- تسليم القلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس جويلية.

2- يتعهد بحفظ حياة الدّاي وممتلكاته الشخصية.

3- يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره و بين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام أو أن يرحل ومن معه.

4- كل الجنو د الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية.

5- إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحربة السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم وصناعتهم وتحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهد بذلك عهد الشرف.

6- يقع تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5 جويلية قبل الساعة العاشرة صباحا و في الحال يتسلم الجنود الفرنسيون القصبة و قلاع المدينة الأخرى.

"وفي غضون أيام تحولت الحملة إلى احتلال. وتحولت تأديب الداي حسين باشا، إلـى تأديب شـعب وأرض، وأطلقـوا منذئـذ علـى العمليات اسمًا جديدًا هـو التهدئـة، ووتحول الانتقام من "الترك المستبدين الغرباء" إلى انتقام من صاحب الدار نفسه لأنه عربي ولأنه مسلم ولأنه رفع سلاح المقاومة في وجه الاحتلال، وأخيرا تحول المحررون إلى غزاة نقلوا حربهم من مدينة الجزائر إلى مختلف أنحاء القطر شرقا وغربا وجنوبا. وقد شمل هذا الغزو الإنسان والأرض والثقافة والدين[2]

لقد تهافت الجيش الفرنسي بكل شراسة لنهب ثروات البلاد والأموال التي كانت بالخزينة، حيث قدّر الفرنسيون قيمة هذه الموال كالتالي:

- ذهب وفضة وجواهر : 48.684.527 فرنكا.

---

[1] مولود قاسم انيت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ط 2، الجزء الثاني، الجزائر، شركة دار الأمة، 2007م، ص145.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 22

– صوف وبضائع أخرى: 3.000.000 فرنكا.

– قيمة مدافع أرسلت إلى فرنسا: 4.000.000 فرنكًا.

"لقد امتلكت الحكومة التركية في الجزائر عددًا كبيرا من المنازل، وكذا العديد من المجالات لكن بقت عناوين للملكية اسمية فقط لتختفي مع النظام العالمي القديم. ولأن الإدارة الفرنسية لم تكن لها أي ملكية قط وليس لديها الحق في الحيازة الشرعية للمهزومين، قد افتقرت إلى كل شيء أو فكرت نفسها مقللة في الاستيلاء العشوائي على ما تحتاجه، في تحد للقانون والحقوق.[1]

إن المحاولات الاستعمارية الفرنسية لغزو الجزائر لم تكن ولبدة اليوم أو الأمس بل كانت منذ القرن السادس عشر و لم تكن لتحقق احتلالها لولا استسلام الداي حسين الذي إذعن لأعيان العاصمة و شيوخها لما استشارهم في أمره و قبلوه. ليبدأ الاحتلال الفرنسي تنفيذ مشروعه الاستعماري الممنهج في هذا العمق الإستراتيجي الذي لطالما كانت الكنيسة تحلم به لنشر كفرها و إ لحادها في أرض الإسلام ويضرب باتفاق الداي عرض الحائط في حفظ الأرواح والأعراف والأملاك.[2]

[1] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر**، ص 13

[2] صاحل فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م – 1962 م)، (ب.ط)، دار العلوم للنشر و التوزيع، (ب.س.ط)، ص122.

المحاضرة الثالثة: المقاومة الشعبية وظهور الزعامات

لقد مرت بداية المقاومة الشعبية بمرحلتين مؤكدة في ذلك من خلال إيمانها أن هذا الكافر الغازي لم يكن ليقدم الأرض للصلاح بل للعدوان ونشر كفره فكانت كما يلي:

المقاومة الشعبية الأولي:

لما سقطت العاصمة في يد العدو، تشكلت قوات ريفية عفوية وأخذت موقعها حول العاصمة، مصممة على أن لا تترك العدو يخرج من المدينة نحو اليابسة. في حصار مميت داخل المدينة. وهكذا نظمت المقاومة الريفية التلقائية محاصرة العدو منكل الجهات إلا من جهة البحر. فأخذ الجوع ينهشه وارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى درجة مخيفة، وراح أعيان المدينة يهربون منها إلى مزارعهم بالريف، نفد زاد الفرنسيين ولكن خضر وألبان ولحوم متيجة لم تدخل المدينة واشتاقوا قطعة اللحم فلم يجدوها إلا في القطط الهائمة من حولهم. وأخذ المرض واليأس يقضيان مضاجعهم.[1]

المقاومة الشعبية الثانية:

لابد من الاستعمار ما كان ليبقي مكتوفي الأبدي لذا عمل علي توسيع نطاق عملياتها العسكرية محاولا في ذلك بسط سلطانه على كامل التراب الجزائر ي بدءا بمدن الساحل ثم المناطق الداخلية، بالمقابل كان الجزائريون آخذين الأمر علي محمل الجد من خلال شيوخهم و زعماء قبائلهم في التصدي لهذا الزحف الصليبي الغاشم مشكلين في ذلك مجموعات لمقاومة هذا الخطر و من أولئك الشيوخ و الزعماء نذكر منهم كلا من: الحاج محمد بن زعموم، الحسين بن زعموم، الشيخ محي الدبن والد الأمير عبد القادر،.. وغيرهم.[2]

مقاومة الحاج محمد بن زعموم:

بن زعموم من هؤلاء القادة برز منذ 1830 اسم الحاج محمد بن زعموم. وكأن ابن زعموم اذن قائدا على قبيلة فليسة (تسمى أيضا فليسة أم الليل) وغيرها. وكان طاعنا في السن (حوالي 70 سنة) عندما غزا الفرنسيون الجزائر، وكان له ابنان، الحسين وحمدان، لعبا أيضا دورا في الأحداث التي نذكرها. وكان يمتاز بالأناة واستشارة غيره فيما يزعم عليه. وببدو أنه كانت له يد طولي على غيره من قواد الأوطان الأخر ى، ومن ثمة سوء التفاهم مع بعضهم أحيانًا في حالة السلم أمثال بلقاسم أوقاسي

---

[1] لعربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 218.

[2] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر الحديث**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992م ص 266.

قائد سيباو. كما أننا لا ندري ولاء أو تبعية الحاج ابن زعموم لبايات التيطري، خصوصا بعد سقوط العاصمة ومناداة الباي مصطفى بومزراق بالحرب ضد الفرنسيين. وعلى كل حال فقد كن موقف ابن زعموم في أول الأمر واضحا، وهو بقاء الفرنسيين في المدينة وترك أهل الريف في أوطانهم دون تدخل في شؤونهم. ويلتزم الطرفان بذلك في معاهدة رسمية قبل فك الحصار، ولكن الفرنسيين استكثروا هذا واعتمدوا على قواتهم في فك الحصار بدل المعاهدة أو الاتفاق.[1]

عملت قيادات الريف بخروج بورمون نحو البليدة. فاجتمعوا في مؤتمر واحد في البرج البحري يوم 23 جويلية 1830 وهو نفس اليوم الذي خرج فيه بورمون، وهو الاجتماع الذي حصره قواد الأوطان والقبائل العديدة في المنطقة. وبعد إلقاء الكلمات وأبداء الآراء تقرر إعلان الحرب على العدو وعدم تركه يخترق أرضهم ويهين كرامة وطنهم، وكان الحاج ابن زعموم حاضرا للاجتماع، ونتج عن ذلك الاجتماع أيضا ارتفاع الروح المعنوية وعودة الأمل بالتحرير حتى وصلت الأخبار بذلك إلى العاصمة المحتلة، فاعتزت وسادها الذعر لدى الفرنسيين والأمل والترقب لدى الجزائريين، وتنفيذا لمقررات الاجتماع المذكور هاجمت القوات الريفية جيش بورمون أثناء عودته الفاشلة من البليدة واستمرت في مقاتلتها إلى أن جن الليل وحتى مشارف العاصمة، وكان ذلك درسا للفرنسيين الذين لم يعاودوا الخروج من العاصمة إلا في عهد كلوزيل.[2]

مقاومة الحسين بن زعموم:

حاول كلوزيل القيام بشبه حملة على البليدة والمدية، خلال نوفمبر 1830، ولكن عاقبتها كانت وخيمة، كما عرفنا. فقد كانت القوات الشعبية في حوالي سبعة آلف محارب من جميع الأوطان (فليسة، الخنشة، بني موسى، بني مسرة، بني خليل، إلخ.) تحت قيادة الحسين بن زعموم وكانت مدفوعة بروح الجهاد التي بثها فبها الحاج السعدي، فهاجمت (قرب بوفاريك) الخمسين مدفعيا الذين أرسلهم كلوزيل لجلب الذخيرة من العاصمة وقضت عليهم، ثم هاجم الثوار حامية البليدة الفرنسية. [3]

وتكررت المعارك بين القوات الشعبية والفرنسيين بين العاصمة وجبال الأطلس وتوجدت جهود القيادات الواقعة في الجبهة الشرقية من متيجة على الخصوص، وقطعوا الطريق على الامتدادات

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ش.و.ن.ت، ط3، الجزائر، ص 85

[2] نفسه، ص85.

[3] أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1970، ، ص 44.

الفرنسية للحماية التي تركوها في المدية مع الباي الجديد مصطفى بن الحاج عمر. وعادت البليدة إلى أحضان المقاومين، وانحشرت خليفة كلوزيل (وهوبيتزين) وجنده من جديد داخل أسوار العاصمة، إذ ضيقت عليه المقاومة الخناق عندما هاجمت المشروع الزراعي حتى قتلت المزارعين (هم جنود) وجعلت الباقين منهم يفرون كالأرانب من المزرعة النموذجية (فيرم موديل) التي أنشأها كلوزيل بالقرب من وادي الحراش لتجربة الاستعمار. وانتشر الرعب والأمل من جديد في العاصمة، ودعم ذلك قوات إضافية جاء بها أحمد بن مصطفى بومرزاق الذي قام يدافع عن حقه في تركة والده، الباي السابق للتيطري. [1]وقد نزل بها قرب بوفاريك، ثم تقدم بها نحو الفحص (ضواحي العاصمة). وفي منتصف جويلية 1831 عبرت القوات الشعبية بقيادة ابن زعموم (الإبن) وادي الحراش وهاجمت المزرعة النموذجية من جديد وأحرقت المحصول الذي طالما حلم كلوزيل بجنيه وأكله فإذا هو هباء تذروه الرياح، وهددت الحاميات الأمامية التي كان الفرنسيين قد نصبوها دفاعا عن المدنية المحتلة. وقد خرج إليهم بيرتزين بنفسه على رأس قوة من ثلاثة آلاف جندي. فتراجعوا قليلا، لكن في اليوم الموالي هاجمت الفرق المتجمعة في بوفاريك والتي كان يدعمها الحاج السعدي، هاجمت المزرعة النموذجية من جديد، إلى أن خرج بيرتزين لمحاربتها مرة أخرى.[2]

وأمام هذا الوضع الذي أصبح لا يطاق لبرتزين، استجاب للرأي الذي يقول: " ابقوا حيث انتم ونبقى حيث نحن "، و إ لا فالحرب بيننا لن تنقطع، إلى أن تعودوا من حيث جئتم .قبل الجنرال الفرنسي بذلك المبدأ وجرت مفاوضات بينه وبين أعيان المدينة فنصحوه بأن الشخص الذي يقدر على أن يكون وسيطا بين أهل الريف المجاور وقوات الاحتلال هو الحاج محي الدين بن مبارك، الذي كان يتمتع لدى أهل الريف بسمعة مؤثرة ويثقون فيه لمكانته الدينية إذ هو من صنف المرابطين وشيخ زاوية عريقة في القليعة، وقد قبل الشيخ محي الدين بهذه الوظيفة التي رأى فيها حفظا لمصالح قومه وإ بعاد العدو عن الداخل، وكان ذلك في شهر جويلية1831 ،وتلقب بلقب (آغا العرب)، الذي كان في عهد العثماني تخضع إليه القيادات الريفية كما عرفنا. وبذلك توقفت الحرب إلى حين.[3]

---

[1] الغالي غربي وآخرون، **المرجع السابق**، ص .132

[2] عبد النور خيثر، مزيان سعيدي، احمد بوقجاني، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية**، م م و ح و ث ،2007، ص–ص 31 – 32

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 87

وطالما بقي بيرتزين الذي يتهمه قومه بالضفع والخور لقبوله بذلك الاتفاق، كان سهل متيجة فيعافية حذرة. فقد كان على الفرنسيين أن لا يغادروا العاصمة، ولكن أسواقها ونجارتها من الداخل مضمونة، والأمن العام محفوظ، ولكن مجيء روفيقو بخططه البوليسية وغطرسته قلب الأوضاع وجعل المقاومة الريفية تعود إلى الدفاع عن المبادئ التي قررتها في اجتماع البرج البحري، وهو قطع طرق الداخل أمام العدو ومحاصرته في المدينة وتجويعه إلى أن يعود إلى بلاده أو يموت حتف ظلفه، [1]وكان الشيخ محي الدين (آغا العرب) من أول الضحايا لهذا العهد، فقد كان روفيقو يريده عميلاً يشي بقومه ويسهل مهمة الجيش الغازي لعبور سهل متيجة إلى البليدة والمدية وما وراءها. ولكن الشيخ أبى ألا التمسك بالاتفاق من بيرتزين، ودافع عن ذلك على أساس أن فيه مصلحة الطرفين، وعندما لم تجد التوضيحات، اتهمه روفيقو بالتواطؤ مع القوات الشعبية التي عاودت اعتراض طريق جيش العدو الذي كان يحاول فك الحصار.[2]

مقاومة الحاج علي السعدي ومحمد بن زعموم والحاج محي الدين:

الحاج علي السعدي هو حفيد سيدي السعدي دفين مدينة الجزائر سنة 1710، وكانت زاويتهم في جهة ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي اليوم. وهي الزاوية التي هدمها الفرنسيون وكانت للحاج السعدي علاقات برجال الدين في الجزائر، مثل سيدي علي بن موسى، مرابط المعاتقة، الذي كان يكن له احتراما كبيرا وقام الحاج السعدي بأداء فريضة الحج سنة 1827 ،وعرف عن الحصار الفرنسي للجزائر، وهو في الطريق، فبقي في الإسكندرية برهة من الوقت واغتنم الفرصة فتجول في المشرق الإسلامي حوالي سنتين، وعرج على ليفورنيا (ايطاليا) والتقى فيها بالداي حسين باشا قبل أن يعود إلى الجزائر عن طريق البحر.[3]

منذ ر جوعه إلى الجزائر تزعم الحاج السعدي جبهة المقاومة. فقد وجد أعيان الجزائر قد ركنوا إلى الصلح منتظرين احترام المواثيق وجلاء الفرنسيين بعد أن يسلموا إليهم مفاتيح البلاد من أيدي الترك! فأخذ الحاج السعدي أولا يتصل بكل من له استعداد للمقاومة، وحرضهم على جمع الشمل، ثم خرج إلى الريف فوجد الاستعدادات أكثر، والطاعة أقرب، إذ هو من رجال الدين وهم يثقون في هؤلاء، خصوصا وقد كان رجلا متعلما ويمتاز بالذكاء الحاد وحب الجهاد، وكانت له سمعته كبيرة في الورع

---

[1] مزيان سعيدي، احمد بوقجاني، **المرجع السابق**، ص34.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات القرن التاسع عشر**، **المرجع السابق**، ص 216.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص89.

والتقوى، وقد زاده الحج صيتا وسمعة اشترى الحاج السعدي حصانا وأخذ يطوف به سهل متيجة ويتصل بأصدقائه رجال الزوايا.[1]

إذ يتصل بأهل النواحي الشرقية (الرغاية، بودواو، سباو، يسر) بالإضافة إلى بني خلفونوالمعانقة وفليسة. اجتمع شخصيا بزعيم هذه القبيلة، الحاج محمد بن زعموم المشار إليه، وتواعدا على الجهاد وتنسيق الجهود، وذلك في العاشر من جويلية1831 .وبفضل هذا التنسيق تمكن المجاهدون المنطلقون من سيدي الرزين عن يمين وادي الحراش من الهجوم المذكور على المزرعة النموذجية وطرد وقتل معمريها وإ حراق محصولها في نفس الشهر، وتهديد العاصمة، وبفضل ذلك التنسيق انطلقت الموجة الثانية من الهجوم من بوفاريك في النصف الثاني من شهر المذكور. فالحاج السعدي إذن كان عندئذ هو الضمير المحرك خلال هذه الهجومات، وكان أيضا وراء الهجومات الناجحة على فرقة بورمون التي تجرأت على التوجه إلى البليدة (جويلية 1830 (وحملة كلوزيل (نوفمبر 1830 (على المدية والبليدة التي انتهت بالفشل الذريع.[2]

وبعد مذبحة العوفية (أفريل 1832) استأنف القتال ضد العدو، فكان الحاج السعدي على رأس المجاهدين روحيا والحاج محمد بن زعوم قتاليا (بواسطة ابنه الحسين، كما ذكرنا، لكبره هو ومرضه). وكان الاثنان على صلة وطيدة مع الحاج محي الدين آغا العرب. وهكذا استطاع الحاج السعدي بالخصوص أن يجلب الحاج محي الدين إلى صف المجاهدين وأن يجعله يرمي بأوسمة الفرنسيين وقفطانهم ويتقلد سيف الجهاد ضدهم. وأول معركة خاضها المجاهدون هي معركة زاوية محمد التوري (قرب العوفية في مفترق الطرق بين الفندق والعلمة – بودواو؟)، وهي المعركة التي قتل فيها 57 جنديًا مرتزقًا (من اللفيف الأجنبي) ولم ينج من الفرقة كلها سوى ألماني اعتنق الإسلام وسماه الناس أحمد المشهد. وعندما أراد الفرنسيين الان تقام أرسلوا قطعة بحرية نحو يّسر ولكنهم عادوا منهزمين بعد أن أمطرهم الأهالي هناك بالرصاص.[3]

ثم كان اجتماع القيادة الجديدة في شهر سبتمبر 1832. وهو الاجتماع التاريخي الذي وقع في (سوق علي) بالقرب من بوفاريك، الذي أدى إلى جمع الكلمة وتكوين قوة كبيرة من المجاهدين انطلقت

---

[1] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص90.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص92.

[3] لكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 54.

ضد العدو وبقيادة ابن زعموم أيضا. وخرجت القوات الفرنسية لتفريق هذا التجمع الوطني، ولكن المجاهدين نصبوا لها كمينًا في المكان المسمى (المرابط سيدي عيد) حيث فاجئوها وقتلوا منها وأصابها الذعر والخوف والفوضى لولا نجدة أعادت إليها أنفسها، وذلك يوم الثاني من أكتوبر 1832. وفي اليوم التالي عاود المجاهدون الكرة على العدو وأجبروه على التقهقر، ودخول العاصمة والانحشار فيها. وكانت الهزائم العسكرية هي السبب في جعل روفيقو يتوقف عن حملات القتال ويلجأ إلى حملات الإرهاب في المدينة حيث وجه انتقامه ضد أعيانها.[1]

مقاومة الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر:

عمت الفوضى كامل الساحل الجزائري محاولة في ذلك فرنسا أن تحكم قبضتها بدءا بالمدن الساحلية إلي المناطق الهضابية الأخرى، ففي شهر افريل عبد اجتماع في ضواحي معسكر حضره زعماء قبائل بني هاشم، بني عامر و البرجية تقرر بموجبه إسناد القيادة إلي محي الدين لمحاربة الفرنسيين و إخراجهم من مدن البايلك الغربي .عاجز في نفس الشهر محي الدين سرية استطلاع فرنسية ليلحق بها خسائر. ثم أخذ الشيخ بالتعبئة بين الجزائر ووهران ليصل عدد المجاهدين إلى حوالي 3آلاف مجاهد.[2]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، الجزء الأول، ص-ص52-54.

[2] أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري 1808 – 1847**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 م، ص89.

المحاضرة الرابعة: مقاومة الأمير عبد القادر

تاريخ الجزائر ملئ بالرجال الأوفياء الذين صادقوا ما عاهدوا الله عليه وحذوا حذو المجاهدين الأخيار والشهداء الأبرار الذين أفنوا أعمارهم في محاربة الاستعمار الغاشم وهذا عزيزي الطالب الأمير عبد القادر خير دليل على ذلك فقد قضي ما يقارب 17 سنة مجاهدا في سبيل الله محاربا الكفار و المنافقين المعتدين علي الأرض الطاهرة.[1]

فبعدما وقع عليه الاختيار أن يكون قدر الجزائر في سلطانها لم يهدأ أبدا في مواجهة الغزاة حتى في أوقات السلم التي جنح إليها العدو كان يجهز جيشه و يعده لأنه كان علي يقين بأن مغتصب الأرض لا يكون له عهدا أبدا.

ولقد ذكرنا في المحاضرة السابقة كيف تعامل الأمير مع المتآمرين ضده والقاعدين عن الجهاد وكيف أخمد ثوراتهم المضادة وكما أن الأمير ذهب أكثر من ذلك في المعاملات الاقتصادية مع العدو حتى يحاصره، لذلك وضع حدا صارما لمن يغذي الاستعمار أو يعاون حملته. وحتى يتوضح لنا مما سبق أن الأمير عبد القادر كان رجلا سياسيا وعسكريا بامتياز وإ ن طلب الأمان في مرحلة ما من جهاده ضد العدو المحتل وهذا كان لأسباب جما سنتطرق إليها فيما بعد.[2]

ظروف اختيار الأمير عبد القادر:

مولده:

هو عبد القادر ناصر الدين، الابن الرابع لعبد القادر محي الدين، ولد في شهر ماي سنة 1807 في قرية القيطنة في منطقة أغريس (معسكر) التي تقع في إقليم وهران في الجزائر.[3]

أما الملكات العقلية للولد فقد كانت تدل على نبوغ غير عادي. فقد كان يقرأ ويكتب عندما كان في الخامسة من عمره، وقد أصبح (طالبا) عندما كان في الثانية عشرة، أي أنهفي هذه السن كان متمكنا من القرآن والحديث وأصول الشريعة، وبعد سنتين حصل علىتسمية (حافظ)، وذلك يعني أنه أصبح يستطيع

---

[1] العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، ،2006 ص.145

[2] الأميرة بديعة الحسين الجزائري، **الأمير عبد القادر، حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف**، ط،2 دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص15.

[3] علي بن محمد الصلابي، **سيرة الأمير عبد القادر، قائد رباني ومجاهد إسلامي**، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د.ت)، ص100.

ترتيل القرآن عن ظهر قلب. وفي هذهالمرحلة بدأ يعطي دروسا في جامع الأسرة حيث كان يعقب ويفسر أصعب وأعمق الآياتوالشواهد. لقد كان طموحه الأكبر في شبابه هو أن يصبح (مرابطا)، مثل والده الذي كان يحبه ويتحمس له تحمسا بلغ حد العبادة.[1]

يذكر هنري تشارشل في كتابه حياة الأمير عبد القادر لما تصاعدت الأمور في البلاد واستصعب عليهم فتح مدينة وهران ليطلبوا نجدة السلطان المغربي ليكون علي رأسهم في مواجهة الملك الفرنسي ما دامت حالة الجزائر فارغة سياسيا ولا زعيم عليهم لكن السلطان عبد الرحمان قبل ثم هدد فعاد أدراجه نحو حدوده لذلك يقول تشارشل[2]

"اتجهت جميع الأنظار نحو محي الدين، ومرة أخرى توسل إليه العرب أن يكون سلطانهم. ولكنه أجابهم" لا. إنني لا أصلح أن أقوم بواجبات هذا المنصب ولكنني سأقوم بما يحتمه على الدين، وإ ننني سأذهب معكم إلى الجهاد" ومنذ وقت كان العرب يقومون بمحاولات متعددة لاستعادة وهران التي هي الآن تحت سيطرة الفرنسيين القوية، أما عبد القادر فقد دخل الميدان بينما كان والده يعمل تحت إمرته.

لقد شعر الجزائريون بأن الهجوم المفكك لم يكن حربا لقد رأوا بكل وعي بأن كل جهودهم ستكون بلا طائل وأن كل تضحياتهم ستكون بلا نتيجة إذا لم يكن هناك قائد مسؤول عن التنظيم، وعلى جباية الضرائب بانتظام، وعلى استخدام وتنمية الموارد، وعلى وضع وتنفيذ خطة حملة محددة واضحة، وفي اجتماع كبير عقد في مدينة معسكر، نوقشت هذه الموضوعات بكل جدية.[3]

وقد دعى محي الدين، الذي كان في القيطنة في استراحة قصيرة، إلى حضور الإجتماع، ولم يكد يصل ويترجل حتى تجمهر من حوله خلق كثير هائج، وقد ارتفعت أصوات كالرعد ووجه إلى حضور الاجتماع، ولم يكد يصل ويترجل حتى تجمهر من حوله خلق كثير هائج، وقد ارتفعت أصوات كالرعد ووجه إليه الخطاب من كل الجهات " إلى متى يا محي الدين ونحن بلا قائد؟ إلى متى وأنت واقف جامد متفرج على حيرتنا، أنت يا من يكفي اسمه فقط أن يجمع كل القلوب لتشجيع القانط وردع الخبيث، وتدعيم وتماسك القضية المشتركة؟ إن كثيرا من أشجع شجاعتنا قد سقطوا ضحية الحيرة والغم، إنهم يقولون من سيعوض ما فقدناه، ويعيد خيولنا التي قتلت، وأسلحتنا المكسورة الفاسدة؟ أنت يا محي الدين

---

[1] شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، ص 2

[2] الأمير عبد القادر، **مذكرات الأمير عبد القادر، سيرة ذاتية كتبها في السجن، سنة 1849**، تح: مجمد الصغير البناني، محفوظ السماتي، محمد الصالح الجون، ط07، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزع، برج الكيفان، الجزائر، 2010،

[3] علي بن محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص .101

هو المسؤول عن كل هذا"، ثم أحاطوا صدره بسيوفهم وناداه رؤساؤهم قائلين: "اختر بين أن تكون سلطانا أو الموت الآن.

اهتز الدين من هذا الموقف، ولكنه حافظ على توازنه العقلي وطلب الاستماع إليه، فقال "إنكم جميعا تعرفون أنني رجل سلام مكرس نفسه لعبادة الله" وأن الحكم يقتضي استعمال القوة بغلظة وسفك الدماء. ولكن ما دمتم تصرون على أن أكون سلطانكم فإني أقبل، ولكني أتنازل عن ذلك لصالح ابني عبد القادر[1]

وقد استقبل الحاضرون هذا الحل الفجائي وغير المنتظر للمشكل بأصوات الموافقة العالية. فاسم عبد القادر قد ردد بحماس. ونتيجة لذلك أرسل إليه فارس لإحضاره من القيطة.

وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، الموافق21 نوفمبر 1832 دخل عبد القادر مدينة معسكر، وبعد إدخاله إلى الرحبة حيث كان المجلس منعقدا اعلم عبد القادر بكل ما دار. وفي هدوء، وانضباط نفس، وبدون زهو قال: "إن من واجبي طاعة أوامر والدي".[2]

1- بيعة الأمير عبد القادر:

لم يتجاوز عمر عبد القادر آنذاك 25 سنة. وبدأ يتقبل البيعة البيعة من النبلاء والرؤساء الذين تجمعوا حوله. وقد انفجرت أصوات عالية من المجلس كله مرددة "الحياة والنصر لسلطاننا عبد القادر!" وبلغ صدى ذلك إلى الجماهير خارج المجلس فرددت هي بدورها نفس العبارة.[3]

وبعد الظهر ذهب عبد القادر إلى الجامع الذي كان غاصا بالناس إلى حد الاختناق .وعندما انتهى من أداء واجباته الدينية وقف، بينما تقلد مصحفا في يده وأخذ يقرأه ويشرحهنادى قومه، بذراع مفتوحة ونظرة بارقة وفي كلمات تتألق بنور الوحي، أن يصمدوا للدفاع عن دين الله والنبي، وان يلتفوا جميعا حول راية الجهاد، وأن يفعلوا مثل ما فعل شهداء الملة السمحة الأبرار، ورسم أمامهم لوحة معبرة لأرواح الشهداء المرفرة وهي تدخل المنازل المباركة- نهض قومه على أقدامهم ولوحوا برماحهم، وعقدوا سيوفهم، وبكوا بصوت عال، ثم بزمجرة عالية تنادوا " الجهاد! الجهاد!"[4]

---

[1] تشرشل، **المصدر السابق**، ص 15

[2] نفسه، ص16.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج،04 شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوز يع، الجزائر، ص-280 .281

[4] تشرشل، **المصدر السابق**، ص19.

في اليوم التالي (22 نوفمبر 1832 (ذهب عبد القادر إلى وادي خصيبية الذي يبعد مسافة عشر دقائق من معسكر. وكان هناك في الانتظار عشرة آلاف فارس عربي للإستقبال و الترحيب برئيسهم المنتخب الجديد. كانوا قد اصطفوا في شكل هلال، حسب قبائلهم، حول خيمة ضخمة نصبت وسط السهل. وكان جميع أهالي معسكر قد تجمعوا أيضا في المنطقة.[1]

ثم تقدم محي الدين آخذا عبد القادر من يده لتقديمه إلى الشعب، وقال: " أنظروا هذا هو السلطان الذي أعلنته" أطيعوه كما كنتم تطيعوني. فرد الناس "حياتنا، وأملاكنا، وكل ما عندنا له! لن نطيع قانونا غير قانون سلطاننا عبد القادر.[2]

وقد أجاب عبد القادر على ذلك قائلا "و أنا بدوري لن آخذ بقانون غير القرآن و لن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، و القرآن وحده. فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات".

ولقد أخذنا لمحة من الخطاب التاريخي الذي ألقاه علي مسامع الحاضرين يعلن فيه بداية مرحلة جديدة من حكم الجزائر حاملا فيها راية الجهاد في سبيل الله، فيقول:[3]

"الحمد الله وحده، الصلاة و السلام على من لا نبي بعده. إلى (قبيلة كذا وقبيلة كذا)وخصوصا نبلائها، وشيوخها، وأعيانها، هداكم الله و أرشدكم ووجهكم إلى الطريق المستقيم و نجح أعمالكم و مساعيكم. إن أهالي معسكر وشرق وغرب أغريس و جيرانهم و خلفائهم، بني شقران، و البرجيين، و بني عباس، و اليعقو بيين وبني عامر، وبني مجاهر، و غيرهم قد وافقوا بالإجماع على تعييني، و بناء عليه انتخبوني لإدارة حكومة بلادنا، و قد تعهدوا أن يطيعوني في السراء والضراء، وفي الرخاء والشدة، و أن يقدموا حياتهم وحياة أبنائهم و أملاكهم فداء للقضية المقدسة".

"ولذلك ندعوكم إلى أن تشاركوا في هذا العهد أو العقد، بيننا وبينكم. سارعوا إذن، لإعلان ولائكم وطاعتكم. والله يجازيكم في الدنيا والآخرة. إن هدفي الأساسي هو الإصلاح وفعل الخير ما دمت حيا. إن ثقتي في الله، ومنه هو وحده أطلب الثواب والنجاح".[4]

---

[1] بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري**، ج،03 دار العزة والكرامة للكتاب، وهران، الجزائر، ،2009 ص.156

[2] ناصر الدين السعيدوني: **عص الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود الابيطين للإبداع الشعري، 2000م، ص156.

[3] تشرشل، **نفس المصدر**، ص 18

[4] مذكرات الأمير عبد القادر، **المصدر السابق**، ص109.

إذا بويع الأمير وعهد إلي الذين عاهدوه بان يكون النصر حليفهم، لكن الأمر لم يتوقف علي حد البيعة بل كانت هناك مصاعب في انتظاره لذلك اختير الرجل حتى يوحد الصفوف ضد المحتل.

2- توطين جغرافية الأمير عبد القادر:

في شهر فيفري من العام 1833م تمت مبايعة الأمير مبايعة ثانية لتبدأ مرحلة أصعبمن نظاله ضد العدو ليجد نفسه محاطا بخونة متعاملين مع الاستعمار و مغبطين منافسين علي الزعامة، فكانت أولي اهتماماته إخضاع هؤلاء ومنهم: قبيلتي الدوائر و الزمالة، سيدي العربيي في سهل الشليف، ابن نونه في تلمسان هذا اعتبر نفسه ممثلا لسلطان المغرب الأقصى و سيدي أحمد بن طاهر في ارزيو، العمري في الجنوب شيخ قبلة الإنجاد و أخيرا إبراهيم بأي قاضي عنابة أعلن نفسه هو الآخر بايا مستقلاً[1]

قبل أن يلجأ إلى القوة حاول عبد القادر طريقة الترغيب، فقد كتب رسالة إلى القبائل النافرة دعاهم فيها، أن يطيعوا القانون و أن يقتدوا بقبائل الشمال والغرب في الطاعة، و أن يحذروا كلام المغرضين الوبيل، و في نفس الرسالة وعدهم بأنه سينسى الماضي إذا حسنت نواياهم وقدموا أنفسهم إليه طائعين مع "خيول الطاعة" وختم رسالته إليهم قائلا "لا يغرنكم كثرة محاربيكم لأنني قادر على هزيمتهم حتى و لو تضاعف عددهم، لأن الله معي ولا أطيع سواه، و لا تغرنكم الأماني بأنكم تستطيعون الفرار مني لأنني أقسم أنكم في نظري لستم أكثر من الماء في يد عطشان"[2]

عمل الأمير على إخضاع هاته القبائل وزعمائها في حملات عسكرية وأخري في رسائل تنبيهية حتى تردع وتخاف وتنضم إلى صفه لمجابهة العدو، فجعل من معسكر عاصمة ومقرا له في تسيير شؤون دولته الفتية، قام الأمير بمهاجمة العربيي في الشليف وحمله علي الطاعة وعدم توجيه سلاحه في وجه قوات الأمير و تقديم ابنه رهينة.[3]

كما أمسك بأحمد بن طاهر في ارزيو وهو يرسل للفرنسيين المؤن الغذائية ليصدر والد الأمير قرارا بإعدامه، وفي تلمسان أصبح ابن نونه من أكبر مؤيدي عبد القادر.[4]

كفاح الأمير عبد القادر:

---

[1] أديب حرب. **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، دار الرائد، ج1 ،ط2 ،الجزائر، ص ص 92 .94.

[2] نفسه، ص93.

[3] ناصر سعيدوني، **مرجع سابق**، ص .57

[4] نفسه، ص93.

لما احتلت فرنسا مدينة وهران بقيادة الجنرال بوايه ضرب عليها الأمير حصارا اقتصاديا مما دفع قوات المحتل باستبداله بالجنرال ديميشال ليفك الحصار عن المدينة.

تجهز الجنرال بقواته النظامية في معركة التينة تمكن فيها العدو علي جيش الأمير لأن القوة لم تكن متكافئة بسبب قصد المدفعية استشهد فيها ستون جزائريا و جرح ثمانون من قوات الأمير.[1]

في2 جوان 1833م استولي الأمير علي ثماني مدافع فرنسية فطلب ديميشال من أحد الزعماء التوسط له لدي الأمير حتى بعيد له المدافع و هو مصطفي بن إسماعيل لكن دون جدوي بعد حوالي أسبوع خرجت قوات الجنرال تتألف من ألفي مقاتل من المشاة و أربعمائة فارس وسنة مدفعيات حتى يعاقب مصطفي لعدم توسطه و محاربة الأمير[2]، دارت رحى هذه المعركة فيعين البريدية و تواصلت حتى منتصف الليل لكن في صباح اليوم التالي انسحبت قوات الأمير إلي الوراء لتنتهي المعركة بالنتائج التالية:

- لم يستطع ديميشال استعادة المدافع ولا الأسري الذين أخذهم الأمير
- تمكن الأمير من استعادة ارزيو وانسحاب قوات ديميشال إلي المرسي الكبير
- استشهاد ثلاث فرسان للأمير وهم: قدور بن طوبال. قاضي البرجية. قاضي الدوائر.[3]

معاهدة الجنرال ديميشال 26 فيفري 1834

"إن القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين، قررا العمل بالشروط التالية:[4]

المادة الأولى: إن الحرب بين الفرنسيين والعرب سنتوقف منذ اليوم، وإ ن القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخر وسعا في الحفاظ على ذلك الاتحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليهما القدر إن يعيشا تحت نفس السلطة. ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهر ان ومستغانم وأرزيو. ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر.

المادة الثانية: أن دين وعادات العرب ستكون محل احترام.

المادة الثالثة: كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين.

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص54.

[2] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص103.

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص54.

[4] تشرشل، **المصدر السابق**، ص-ص112-114.

المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة.

المادة الخامسة: إن العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب، ونفس الموقف سيتخذ إزاء كل العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب. فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون.[1]

المادة السادسة: كل أوروبي سيعطي، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصادقا عليه من القائد العام، حتى يجد المساعدة والحماية في كامل الإقليم.

إن هذه الشروط، التي كتبت في أعمدة متوازية بالعربية والفرنسية، قد وقعها وختمها الطرفان، ونلاحظ أن شيئا لم يذكر في هذه المعاهدة عن احتكار التجارة. غير أن عبد القادر كانت له وثيقة وكان راضيا، أما ديميشال، الذي كان فخورا بما اعتبره انتصارا دبلوماسيا فقد أسرع بإرسال بشائر السلام المباركة إلى الحكومة الفرنسية، وسمح لنفسه أن يعبر عن انفعاله بالطريقة التالية:[2]

"إنني أعلن لكم استسلام إقليم وهران الذي يعتبر أكبر جزء في ولاية الجزائر وأكثرها محاربة، الفضل في هذا الحادث الكبير يعود إلى الميزات التي امتازت بها القوات التي أقودها ."أما عبد القادر فمن حقه أن يهنأ على أكاليل الغار، فقد أرغم عدوه على طلب السلام، ووضع شروطه الخاصة، ولم يدفع أية جزية، ولم توضع أية حدود على منطقته وقد اعترف له الجنرال الفرنسي بالاستقلال بعرضه عليه تعيين واستقبال القناصل. وكان على الفرنسيين أن يشحنوا من ميناء واحد فقط، وان يخضعوا لضريبته الجمركية.[3]

"وبمقتضى الاحتكار الذي نص عليه بعباراته الخاصة، أصدر عبد القادر أوامره بمنع العرب من بيع القمح والشعير أو الإنتاج الفلاحي، مهما كن نوعه إلى المسيحيين سواء كانوا من أهل البلاد أو أجانب. وقد أعلن أن ممثليه هم الوحيدون المسموح لهم بالشراء والبيع، وهم فقط الذين يحددون الأسعار في الأسواق.[4]

جاء التبيان في تفسير المعاهدة حول النقاط التالية:[5]

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **مرجع سابق**، ص281.

[2] محمد هلوب، "في الذكرى المأوية الثانية لميلاده، الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان"، **مجلة مجلس الأمة**، العدد 35 أفريل ،2008 الجزائر، ص.12

[3] علي بن محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص362.

[4] شارلز هنري تشرشل، **مصر سابق**، ص.12

[5] أديب حرب: **المرجع السابق**، ص 125-127

- القناصل والممثلون:

كانت كلمة "قناصل" تعني عند عبد القادر وكلاء دولته المستقلة لدى الجانب الفرنسي، و يتكلمون باسمه لدى حكومة باريس. وقد انتدب الأمير لهذه المهمة ثلاثة قناصل :الآغا خليفة بن محمود لارزيو، محمد بن يخو لوهران و ابن دران لمدينة الجزائر. أما عبارة "ممثلون" فكانت تعني عند الفرنسيين عكس ذلك تماما. وقد عين حاكم مقاطعة وهران المقدم عبد الله داسبون قنصلا في معسكر لحل المشاكل الطارئة مع الأمير.[1]

- التجارة الداخلية والخارجية:

حرص عبد القادر على احتكام هذه التجارة وعمل على استقلاله التام في هذا المجال. فعبارة "سوق" في النص العربي تعني حرية العرب المطلقة في البيع والشراء في الأسواق الثلاث: وهران، أرزيو، ومستغانم، و تصدير ما يرونه ذا فائدة لخزينة الدولة. أما ديمشال فقد فهم ذلك، التعامل التجاري على النطاق الدولي، كما أنه حصر كلمة سوق بمرفأ أرزيو فقط.[2]

- المعاملة بالمثل والمساواة:

كان موقف الأمير واضحا حول قضية تبادل الفارين، مما يؤكد رفضه الإعتراف بالسيادة الفرنسية. أما قضية جواز السفر الذي يحمله الأوروبي في المنطقة الغربية، فإن النص الفرنسي يعطي صلاحية أصدراه للسلطات الفرنسية ويمنح قناصل الأمير حق التأشير عليه فقط. أما النص العربي، فيجعل منح الجواز بالتساوي بين الطرفين تأكيدا لسيادة الأمير.[3]

- مفهوم السيادة لدى الأمير والحكام الفرنسيين

يظهر من هذه المعاهدة أن فرنسا اعترفت باستقلال الأمير ضمن الحدود التي عينها الإتفاق مقابل اعترافه بالسيادة الفرنسية على بعض مناطق الجزائر. وقصد الفرنسيون من عبارة "بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة" الحصول من عبد القادر على الإعتراف بالسيادة الفرنسية المطلقة، بينما هدف الأمير بسط سلطة الإسلام على كافة بقاع الجزائر والتي تتمثل بشخصه.

---

[1] يحي بوعزيز، **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2009، ص 84.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، **المرجع السابق**، ص 88 ,وكذلك عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 74.

[3] تشرشل، **المصدر السابق**، ص135.

تعتبر معاهدة ديمشال أول انتصار دبلوماسي للأمير إذ اعترفت به كأمير للمؤمنين .وهو تعبير لا يستعمله إلا الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية. وخلاصة القول، أن هذه المعاهدة نصت على سيادة الأمير ومكانته الدولية وأعتطه وقتا لتنظيم إمارته داخليا وقوة للقضاء على منافسيه المتمردين.

- المعاهدة السرية:

كتبت هذه المعاهدة باللغة العربية فقط وعرفت بوسيلتين

- نسخة طبق الأصل سلمها ابن دران، وكيل عبد القادر في العاصمة الجزائر للحاكم العام، الجنرال دارلون، الذي أفاد حكومته عنها بتاريخ 26 ديسمبر 1834م.[1]

وكان الجنرال ديمتشال قد أخفى هذه المعاهدة على حكومته بباريس، في حين أبلغ الأمير بموافقتها. وقد أعطيت للأمير الحرية الكاملة لشراء الأسلحة من غير الرجوع إلى فرنسا (المادة1) كما أصبحت التجارة لا تتم إلا بموافقة الأمير و لا تنفذ إلا بواسطة قناصله.[2]

نهاية الامير عبد القادر

يذكر تشرشل علي لسان الأمير استشارته لقومه حول وضع السلاح و الاستسلام قائلا :إنني دائما كنت أعتبر ذلك القسم ملزم إلي نحوكم كما هو ملزملكم نحوي إن هذا الشعوروحده هو الذي جعلني أثابر على الجهاد إلى هذه الساعة حتى ولو لم يكن هناك أمل، فقدكنت عزمت على ألا يكون في استطاعة أي مسلم، مهما كانت صفته أو درجته، أنيتهمني بإلزامكم بشيء لم أكن أنا شخصيا مستعدا أن أقوم به، أو يقول بأنني لم أفعل كلما في وسعي لنصر كلمة الله، فإذا كنتم لا تعتقدون أنه مازال بوسعي أن أقوم الآن بأيشيء، فاخبروني وإ ن كنتم لا تعتقدون ذلك فإني أسألكم أن تعفوني من القسم الذي التزمت به التزمت به إليكم عقليا عندما طلبت رسميا قسمكم.[3]

"إننا جميعا نشهد أمام الله أنكم فعلتم كل ما في وسعه الإعلام كلمته، ويوم القيامة سيجازيكم الله بخيره بعدله.

---

[1] ديب حرب، المرجع السابق، ص- 127-129.

[2] نزار أباظة، الأمير **عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**، ط،1 دار الفكر بدمشق، السورية، ،1994 ص .10

[3] تشرشل، **المصدر السابق**، ص-ص142-143.

"وإ ذا كان ذلك هو رأيكم، فإن أمامنا ثلاثة احتمالات لا غير: إما العودة إلى الدائرة حيثنكون مستعدين لمواجهة أية عقبة، وإ ما محاولة إيجاد طريق لأنفسنا إلى الصحراء، وفيهذه الحالة لا تستطيع النساء والأطفال والجرحى أن يتبعونا وسيسقطون لا محالة فيأيدي العدو، وإ ما الاستسلام. [1]

فأجابوه: "ليهلك النساء والأطفال، أهلنا وأهلك، مادامت أنت سليما وقادرا على استئناف الجهاد في سبيل الله، إنك قائدنا وسلطاننا، فحارب أو استسلم، كما تشاء، إننا سائرون ورائك إلى حيث تقودنا.[2]

وتوقف الأمير عبد القادر بعض اللحظات ثم استأنف كلمه بتأثر عميق: "صدقوني، إنالمقاومة قد انتهت، فلنتعرف بذلك، والله على أننا حاربنا طالما كان ذلك في استطاعتنا،فإذا لم ينصرنا فلأنه حكم أن تكون هذه الأرض للمسيحيين، وبقائي في البلاد أو عدمبقائي فيها سوف لا يغير من الأمر شيئا، وماذا أستطيع أن أفعل أكثر مما فعلت من أجلالقضية التي دافعنا عنها طويلا؟

وبالإضافة هل في استطاعتي أن استأنف الحرب؟ إنني سأهزم وسيتعرض العرب إلى مزيد من الآلام إلى ذلك فان القبائل قد أصبحت تعبة من الحرب، إنها لم تعد تطيعني، يجب أننستسلم، والمشكل هو هل نسلم أنفسنا إلى أيدي المسيحيين أو إلى أيدي مولاي عبدالرحمان، ولكم أن تحكموا في هذا الأمر بما ترون أنه الأفضل، أما أنا فإنني أفضل ألف مرةأن أثق في من حاربني على الوثوق في من خانني، إن وضعنا حرج، وذلك فان مطالبنا يجب أن تكون متواضعة وإ نني سأكتفي بطلب الأمان لنفسي ولعائلتي ولأولئك الذين يريدون أن يتبعوني إلى بلاد إسلامية أخرى.[3].

وفي اليوم الخامس والعشرين من ديسمبر سنة 1847 ركب عبد القادر وعائلته وأتباعها لسفينة أسمودس Asmodeus التي توجهت بهم إلى طولون وكانت السلطات الفرنسية قدباعت كل ممتلكاته الشخصية، حقائبه وخيامه وحياده وبغاله وإ بله، بمبلغ 6000 فرنك،ولكن حتى هذا المبلغ الطفيف لم يتصدق به عليه إلا مقسطا، بل إن تحقيقا قد أجرى للبحثفي الطريقة التي صرف بها كل قسط، وصعد معه الجنرال لاموريير إلى السفينة ومنحهبسخاء هدية من 4000 فرنك، وفي مقابل ذلك أعطاه عبد القادر سيفه[4].

---

[1] محمد ابن الأمير عبد القادر الحسني، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج،1 الإسكندرية، 1903م، ص25.

[2] تشرشل، **المصدر السابق**، ص143.

[3] نفسه، ص143.

[4] بركات محمد مراد، **الأمير عبد القادر الجزائري المجاهد الصوفي**، دار النشر الإلكترونية كلية التربية، جامعة عين شمس، ص14.

وعمت أنباء استسلام عبد القادر فرنسا في حماس طاغ من الفرح والانتصار، إن الجزائريمكنها أن تسمى الآنب حق "مستعمرة فرنسية" وق دنوهت جريدة المونيتور Moniteur فيعدد الثالث من يناير سنة 1848 بالخبر السار هكذا: " إن إخضاع عبد القادر هو حادث في غاية الأهمية لفرنسا، إنه يؤكد طمأنينة احتلالنا، إنه يسمح لنا أن تخفض من عددالرجال والنقود التي كنا نرسلها إلى إفريقيا منذ سنوات طويلة. وهو يساهم، من هذه الحقيقةوحدها، في تدعيم قوة فرنسا في أوربا، ففرنسا تستطيع اليوم، إذا دعت الضرورة، أن تنقلالمائة ألف رجل التي تستخدمها للاحتفاظ بالأهالي المقهورين تحت نيرها إلى مناطق أخرى.[1]

[1] تشرشل، **المصدر السابق**، ص148.

المحاضرة الخامسة: دولة الأمير عبد القادر

ترسانة جيش الأمير عبد القادر:

وبذكر تشرشل عن القفزة التي قام بها الأمير في الجيش و تطويره فقد فاق كل التصورات وواكب كل ما هو جديد في المجال الإستراتيجي فيقو ل: "ومن جهة أخرى نظم جيشا نظاميا مكونا من الفرسان والمشاة، وكان المشاة يتدبرون ويتعلمون على أيدي ضباط فرنسيين مسرحين سمح لهم بالقيم هذه المهمة للغرض المذكور وقد أقام عبد القادر مصانع للمدافع و للبارود ومصانع الأسلحة الخفيفة وكان الخبراء الأوروبيين هم الذين يدير ون هذه المنشآت أما العرب فكانوا يتعجبون من هذه الأعمال الجديدة وقد شعروا أن نظاما جديدا لحياتهم قد سقط عليهم فجأة".[1]

"وكان مدربو جيشي النظامي من المشاة هم جنود "النظام" من تونس وطرابلس، بالإضافة إلى الفارين من الجيش الفرنسي. وقد ازداد هؤلاء الفارون إلى أن أصبحوا أخيرا يكونون كتيبة خاصة بهم. وقد حاربوا ضد مواطنيهم بكل شجاعة وإقدام لا يكاد الجندي المسلم يزاحمهم فيهما. ولقد وزعتهم على خلفائي:[2]

"كل جيشي النظامي كان مسلحا ببنادق فرنسية أو انكليزية. وقد حصلت على هذه البنادق كغنائم بعد المعارك، أو من لجنود الفرنسيين الفارين أو بالشراء من المغرب الأقصى" .وأثناء فترة السلام كانت المدن الفرنسية الساحلية تمدني بالرصاص. كما أن المغرب الأقصى قد أمدني منه بكمية هائلة، ثم أني فتحت منجما للرصاص في جبال الونشريس. ولكن كل هذا كان يكلفني كثير:.[3]

الجيش النظامي:

وعندما بدأ عبد القادر في تكوين جيشه النظامي وضع و نشر تنظيمات عسكرية تحتوي على آخر التفاصيل بالانضباط والرواتب وملابس جنده و كانت هذه التنظيمات تقرأ مرتين في الشهر لمختلف الوحدات، وكانت تتخللها الوصايا و الوعود للسلوك الطيب، ويكفي أن نورد منها كمثال ما يلي:

---

[1] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص93.

[2] تشرشل، **المصدر السابق**، ص67.

[3] نفسه، ص-ص68-69.

من الضروري أن يكون القائد شخصيا شجاعا ومقداما، وان يكون من أسرة محترمة، ليس محلا للانتقاد الأخلاقي، محافظا على دينه، صبورا، حليما، حذرا، حاضر البديهة، ذكيا في ساعة العسر و الخطر ذلك أن القائد بالنسبة لجنوده هو بمنزلة القلب للجسم، و إ ذا كان القلب عليلا فلا فائدة من الجسم[1] .

جندي الأمير عبد القادر :

وكانت كسوة الجندي تتكون من سروال أزرق داكن مع حمرة ومن معطف بني له غطاء للرأس وطاقية وشاش صغيرين، و كان راتبه يباع تسعة فرنكات شهريا، وعلى الكم الأيمن لكل قائد خيطت العبارة التالية: "الصبر و المثابرة مفتاح النصر" وعلى الكم الأيسر" لا إله إلا الله محمدا رسول الله" و على الكتف الأيمن للآغا، بدل الشارة العسكرية (عند الأوربيين) كتبت العبار ة التالية:" لاشيء يفيد كالورع و الشجاعة" وعلى الكتف الأيسر "لا شيء يضر كالجهل والعصيان".[2]

و كان جميع ضباط الجيش يحملون عبارات مكتوبة على بدلاتهم تعبر عن نفس الاتجاه فالصبائحية أو الفرسان النظاميون كانوا يلبسون بدلات بلون بتي فقط، وكان قوادهم يحملون عبارة: "ثق في الله ورسوله – جاهد وانتصر" و كان المدفعين يحملون عبارة "أنا لا أوجه الطلقة بل الله هو الذي يوجهها". هكذا كان الدين بواجباته وسلطانه، قد وضعه الأمير عبد القادر عاليا لا في جيشه فقط، ولكن في كل إدارته، باعتبار أن الدين أساس ضروري وداعم للجهد الإنساني.[3]

التنظيم الإداري والإقليمي لدولة الأمير عبد القادر:

لما سافر الأمير مع والده إلي الحج كان لتلك الرحلة اثر كبير قبل الاحتلال علي الأمير، حيث أن الرحلة كانت برية فلذلك كانت المحطات التي توقف فيها كلها مهدت مرحلة الهدوء و الاستقرار للأمير من إقامة دولته التي وضع نواة إدارتها في الحقيقة– منذ أن بويع، وتمكّن بفضل حكمته وقوته العسكرية لإقامة مؤسساتها وترسيخ مبادئ العدالة و المساواة[4].

---

[1] عبد القادر بوطالب، الأمير **عبد القادر وبناء الأمة. الجزائرية**، منشورات دحلب الجزائر، 2009، ص .67

[2] تشرشل، **المصدر السابق**، ص40.

[3] نفسه، ص70.

[4] العربي منور، **المرجع السابق**، ص .154

1- السلطة التنفيذية: كان يمثلها الأمير بعد مبايعته فكان قائدا سياسيا وعسكريا يفصل في الأمور الخطيرة و يصدر أوامره بسلطات واسعة، فقد حرص على إبعاد الطابع الإستبدادي في إدارة دولته، حيث أشرك ممثلين من العلماء و شيوخ القبائل في حكومته بمعسكر[1].

-تشكيل الوزارات:

*- وزير الخارجية: الحاج بن ميلود بن عراش.

*- وزير الداخلية: محمد بن السيد العربي يساعده كاتبان.

*- وزير الدفاع: محمد بن الجيلاني

*- وزير المالية: الحاج بن أبي عبد الله الحاج الجيلاني

*- وزير الخزينة أو المالية الخاصة: أبو سعيد محمد بن فاخة.

*- وزير الأوقاف: الحاج الطاهر أو زيد.

*- وزير الزكاة والعشور: أبو محمد الجيلاني العلوي

*- وزير العدل (قاضي القضاة): الحاج أحمد بن الهاشمي المراحي

*- رئيس الديوان: الحاج مصطفى بن التهامي[2].

2- السلطة التشريعية: عين الأمير مجلسا للشورى من أحد عشر عضوا من كبار العلماء والفقهاء، يرأسه الأمير.

كان مقر المجلس معسكر. اتخذ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمذهب المالكي دستورا لها. صدر عن هذا المجلس عدة قوانين، أهمها قانون الجيش المحمدي الذي دوّ نه قدور بن رويلة في كتابه "وشائح الكتاب". كما كان المجلس يوزع مناشير تشريعية على شيوخ القبائل و يراجع الأحكام الصادرة عنه[3]

الجهاز القضائي الأمير عبد القادر

قسم الأمير الجهاز القضائي إلي ثلاثة أقسام :قسم مدني و عسكري و الآخر إداري كان رئيس مجلس الشورى بمعسكر مسؤولا عن هذه السلطة و ذلك منذ البدأ بتخطيط دولته عام 1834م.[4]

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص38.

[2] عمار بحشوش، **المرجع السابق**، ص 111

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص38.

[4] نفسه، ص39.

1- القضاء العسكري:

كان يرافق كل كتيبة من جيوش الأمير قاض يساعده اثنان من العدول. كانت أحكامه تنفذ من طرف قادة الشواش. كما كان الأمير يقضي في الناس بطريقة سريعة وبصرامة، حيث كان المتهم يمثل أمام محكمة مشكلة من علماء يقررون ما إذا كان قد اقترف جرما يخالف مبادئ القرآن الكريم، فكان قرار الحكم ينفذ في الحين. أما إذا كان الحكم بالإعدام، فإن المحكوم عليه يقاد إلى مكان التنفيذ و يعدم بقطع رأسه.

وكان يحذّر أعداء الدين وخصومه، فيقول: "من أعان عدوا بما له يسلب منه ماله، ومن أعانه بيده، يقطع رأسه. كما كان يرجع إلى فقهاء الإسلام بالمغرب الأقصى أو بمصر يراسلهم في المسائل المشتبه فيها قبل أن يصدر فيها أحكامه.[1]

2- القضاء الإداري:

وفيما يتعلق بمسائل الدولة ومصالحها الخاصة قد كانت من اختصاصه و إ ختصاص خلفائه. لقد كان القائد مرتبا براتب محدد تضاف إليه بعض الحقوق حول بعض القضايا، في حين كان يتولى البت في القضايا الأخرى شيوخ القبائل. و كان الأمير قد وضع ممثلين للقضاء في كل مكان. وكان لا يسمح بأي تنفيذ لعقوبة جريمة إلا بمقتضى إصدار حكم وفق لأعوانه و قياده استطاع هؤلاء أن يبسطوا الأمن والإستقرار في أوساط القبائل، و أن تختفي كثير من الاعتداءات كالسرقة والقتل والزنا و غيرها.[2]

3- القضاء المدني:

وبالإضافة إلى تلك الأعمال، كانت هناك اليقظة المستمرة لاكتشاف الجرائم وتأكيد وتشديد العقاب. كل ذلك كان له أثره على المجتمع فكل الإقليم الذي كان منذ ثمانية شهور خلت ضحية لكل أنواع الفوضى والاضطراب،[3] أصبح الآن يتمتع بهدوء كامل[4]. وقد كان الشعور بالأمن سائدا شاملا إلى درجة أن استعمال التعبير العبير بخصوص الحكومة الحقيقية الفاضلة في هذا المقام ومعناه "يمكن لفتاة أن تتنقل في طول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج.[5]

---

[1] تشرشل، **المصدر السابق**، ص40.

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص38.

[3] الأمير محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، **المصدر السابق**، ص- ص 313-314.

[4] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص568.

[5] تشرشل، **المصدر السابق**، ص69.

النظام الاقتصادي للأمير عبد القادر:

وفي الوقت الذي كنت أطلب فيه من القبائل ما هو ضروري لتأييد الدولة، كنت أسعى قدر المستطاع أن أجعل مصالحهم تتلاءم مع مصالح الدولة، فقد أعطيت الأمر إلى خلفائي أن يقبلوا، بدل الضرائب و الغرامات، المواد الاستهلاكية والبغال والإبل، و بالأخص الخيول، وكنت أستفيد من هذا كله، فاركب فرساني على الخيول، وأجعل من البغال و الإبل وسائل للنقل، أما المراد الاستهلاكية فقد كنت أمون بها جنودي أو أملأ بها مخازني[1].

كانت الأغنام و الأبقار التي تدفع بعنوان الزكاة تعطى للقبائل، تحت إشراف القواد، وكان واجب هؤلاء المسؤولين أن يحسبوها وان يعينوا لها رعاة، وأن يطعموها و يعتنو ا بها، وكانت هذه الحيوانات التي توجد في مقر حكم كل خليفة، تستخدم لسد تكاليف الضيوف، و لمعونة الفقراء، ومساعدة الطلبة، و لتموين جيشي الذي كان يأكل اللحم مرتين في الأسبوع، و بهذه الطريقة استطعت أن أقيم نظاما كاملا لإدارة الضرائب في كل ولاية (خلافة)[2] ولكن عندما استؤنفت الحرب لم يستطع أن أمنع الغش، وفد اغتنم العرب في كل مكان فرصة انشغالي، ولم يستطع سوى خليفتين أن يحافظا على النظام الذي أقمته إلى آخر لحظة وهما البوحميدي وابن علال، وقد كان الناس يخشون كلا منهما لصرامته.[3]

"ولم تكن الاحتياجات التي ذكرتها تكفي لتموين جيشي في كل المجالات التي دعاه واجب الحرب للعمل فيها، لذلك أمرت، تفاديا لوضع حمل جديد على الأهالي قد يؤدي بهم إلى السخط علي، بإقامة مخازن، للحبوب تحت الأرض في كل ولاية (خلافة)،[4] وكانت هذه المخازن التي كانت تحت مسؤلية قائد كل قبيلة والتي كان العدو لا يستطيع العثور عليها، تحتوي على الحبوب التي تدفع كعشور، أو من أراضي الدولة والتي كان يحرثها عمال تارة بالقوة وتارة بالأجرة."[5]

نظام التعليم:

عرف التعليم في عهد الأمير ثلاث مراحل[6]

---

[1] محمد ابن الأمير عبد القادر، **المصدر السابق**، ص –ص –321–322.

[2] عبد الرزاق بن السبع، **الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2000م، ص55.

[3] تشرشل، **المصدر السابق**، ص69.

[4] نفسه، ص70.

[5] نفسه، ص71.

[6] أديب حرب، **المرجع السابق**، ص–ص70–71.

1- مرحلة الإبتدائي: مدتها أربع سنوات تقريبا، يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة ويحفظ القرآن. و في كل قرية كانت هناك خيمة تدعى الشريعة يشرف عليها مؤدب يختاره سكانها و ينال نحو فرنكين أجره في اليوم.

2- مرحلة الثانوي: يلتحق بعد ذلك التلميذ ليواصل مجانا تعليمه في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف يشرف عليها مدرس وكانت الدروس تشمل النحو والتفسير والقرآن خاصة. ولما ينال الإجازة يصبح مؤدبا أو كاتبا.

3- مرحلة التعليم العالي: ليس هناك فصل واضح بين الثانوي والعالي. وكانت الدروس تتألف من النحو والفقه و الحساب و الفلك والتاريخ، وتعطى في الزوايا و أهم الجوامع.

يقول تشرشل: ".. و ما دام عبد القادر لا يكل في مساعيه من أجل إيقاظ الشعور الوطني للعرب وتوحيده و توجيهه، فقد أسس منذ البداية نظاما للتعليم العام بين جميع القبائل. وقال فيما بعد إن "واجبي كحاكم و مسلم أن أؤيد وأبعث العلوم و الدين. لذلك فتحت المدارس في المدن و بين القبائل"[1]، و كان الطلبة يرسلون كذلك إلى الزوايا و المساجد يتعلمون بدون مقابل. يقول الأمير: "لقد خصصت للطلبة رواتب على حسب معارفهم ودرجاتهم.. حتى لقد عفوت أكثر من مرة على أناس مجرمين محكوم عليهم بالموت لمجرد أنهم طلبة. وبذلت أقصى الجهود في المحافظة على الكتب والمخطوطات من الضياع.. ووضعتها في أماكن أمينة في الزوايا والمساجد و أوكلتها إلى الطلبة الذين كانوا موضع ثقتي".[2]

وكانت له مكتبة إسلامية خاصة به. ولما استولى الجيش الفرنسي على زمالة الأمير كان أكبر ما تألم له هو ضياع مكتبته التي قدر البعض ما كانت تحتوي عليه من المجلدات بما لا يقل عن خمسة آلاف مجلد.[3]

---

[1] تشرشل، **المصدر السابق**، ص-ص199-200.

[2] نفسه، ص-ص200-201.

[3] سماعيل العربي: **الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش**، ص. 31.

المحاضرة السادسة: مقاومة الحاج أحمد باي

مقاومة أحمد باي إثر احتلال الجزائر العاصمة:

كان الحاج أحمد باي من الأوائل الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي ، حيث عندما تأكدت الحملة الفرنسية على الجزائر بعث الداي حسين إلى أحمد باي يأمره بالقدوم إلى العاصمة عام 1830 لتقديمه " الدنوش " للداي في مدينة الجزائر ، و قد أمره الباشا أيضا بتحصين ميناء عنابة و أخطره بالمشروع الفرنسي ، و ما دام لم يطلب منه الإتيان بالجيش معه فإنه لم يصحب معه سوى حوالي 400 فارس ، و بعض أعيان قسنطينة و قوادها . و بعد وصول أحمد باي إلى العاصمة أعلمه الداي حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية و طلب إليه أن يستعد لملاقاة الفرنسيين في سيدي فرج[1].

حضر الحاج أحمد مجلسا عسكريا قرب اسطاوالي شارك من خلاله في مناقشة طويلة بين أعضائه حول وسائل الدفاع، غير أن رأي أحمد باي تعارض مع رأي قائد الجيش ابراهيم آغا و سبق و أن أشرنا إلى تلك الخطة الدفاعية الذكية التي اقترحها الباي على قائد الجيش ابراهيم آغا لمواجهة الفرنسيين ، و التي رفضت من طرف هذا الأخير [2]

شارك أحمد باي في المعارك الأولى في سيدي فرج و اسطاوالي ، هذه الأخيرة فقد فيها 200 من رجاله . و بعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن انسحب الحاج أحمد إلى وادي القلعة ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا الآن) شرق العاصمة ، ثم تابع طريقه شرقا في اتجاه قسنطينة ، بينما انضم إليه أكثر من 1600شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي[3].

و في طريقه إلى عاصمة بايلكه تلقى احمد باي رسالة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون يطلب فيها منه أن يوقع على معاهدة الاستسلام و يعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو ، إذا قبل دفع الجزية التي تعود دفعها الى الباشا . وكان جواب الحاج أحمد باي على هذا العرض هو أن السلطة توجد بيد جميع سكان قسنطينة ومقاطعاتها وسيستشيرهم في الموضوع بعد العودة الى المدينة. [4]

بداية مقاومة أحمد باي بشرق العاصمة:

---

[1] A. Temimi, **le Beylik de Constantine elhadj Ahmed bey 1830-2837,** Tunis, 1979, p. 63.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط 1 ، الجزائر ، دار ريحانة، 2002م، ص87.

[3] نفسه، ص89.

[4] جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، مصورات موقع طلبة تلمسان، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الرويبة، ص- ص -13 14.

عندما استقر أحمد باي في مدينة قسنطينة اجتمع بأعضاء الديوان و تباحث معهم في المسألة المتعلقة بعرض دي بورمون ، فكان رد الجميع الرفض لأن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر و تمتثل لأوامره ، و هي بدورها تمتثل لأوامر اسطنبول ، و لهذا لا بد من الكتابة إلى السلطان محمود الثاني و الحصول على موافقته.[1]

و على صعيد آخر شرع أحمد باي في التخلص من الجنود الإنكشاريين و تعويضها بعناصر وطنية ، و بالتالي اعتمد أحمد باي في مقاومته للاحتلال الفرنسي على تأييد الجيش العربي الذي أخذ في تكوينه كونه أصبح لا يثق في الاتراك بعد الانقلاب الذي قاده هؤلاء ضده عندما كان في العاصمة . كما عمل على تحصين عاصمته قسنطينة، ثم قام ببناء ثكنات جديدة مستوعبا بها جنودا من الوطنيين الجزائريين.[2]

مراحل مقاومته:

1- المرحلة الأولى: 1830-1837: يمكن تلخيص أهم الأحداث المرتبطة بهذه المرحلة فيمايلي

*- محاولات أحمد باي العديدة لإقناع السلطان العثماني بالاعتراف به واليا على الجزائر ، و إمداده بمساعدات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين ، لكنه لم يحظ منه سوى بوعود و تشجيعات ، و ذلك خوفا من فرنسا التي لم يتردد سفيرها في اسطنبول في الاعلان أن بلاده ستعبر توجيه رتبة الباشا إلى باي قسنطينة بمثابة إعلان حرب عليها.

ففي إحد محاولات أحمد باي في الحصول على النجدة من السلطان العثماني رد عليه هذا الأخير بأن " السلطان في حالة سلم مع الدول المسيحية و لا يمكنه إعلان الحرب على فرنسا بسبب قضية الجزائر ، أو بالأحرى قضية قسنطينة و لكنه طلب من الحاج أحمد أن يستمر في نضاله ضد الفرنسيين و أن لا يوقع أي صلح معهم إلا بعد مشاورته[3]".

يذكر بعض المؤرخين أن الحاج أحمد باي لم ييأس من بعث رسائل عبر وفوده الى السلطان العثماني يلح فيها على طلب المساعدة المادية، مؤكدا على أنه مستعد للتضحية من أجل الدين، و مشيرا

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 – 1962**، ط1 دار الحزب الإسلامي، بيروت، 1428هـ – 2007م، ص9

[2] A. Dournon, Constantine **sous les turcs d'après Salah El-Anteri**, in, R.S.A.C,1928-1929, Constantine, 1930p. 113.

[3] صالح فركوس، صالح **الحاج احمد باي 1826، 1850د.ن**.ت.ع، ص 55

في رسائله كذلك أن الفرنسيين يقتربون منه يوما بعد يوم، و كان السلطان في كل مرة يرد عليه بأن " السلطان لم ينسهم و أن عليهم بالصبر و الإيمان ، و أن السلطان يعمل على إبقاء اقليم قسنطينة تحت طاعته ، و كذا أن عليهم أن لا يقبلوا أي شرط بدون موافقته[1].

يذكر بعض المؤرخين أن أحمد باي عندما انتصر على القوات الفرنسية سنة 1836 بعث برسالة أخرى الى السلطان العثماني يشرح فيها وقائع الحادثة و يطلب منه المساعدة، فلبى السلطان هذه المرة نداءه و أرسل له سنة 1837 عن طريق تونس أربع سفن حربية محملة بالجنود الأتراك و المدفعية، لكن باي تونس خوفا من فرنسا لم يسمح إلا بنزول المدافع و لم يسلمها لأحمد باي[2].

*- كان احتلال فرنسا لعنابة أهم موانئ إقليم قسنطينة عام 1832 سببا في توتر مستمر بين فرنسا والحاج أحمد. حيث شرعت قوات الاحتلال بقيادة يوسف المملوك بالإغارة على القبائل الجزائرية والتنكيل بها ونهبها، وقد حاول علي بن عيسى خليفة أحمد باي استرجاع عنابة في جوان 1833 لكنه فشل.

*- حاولت فرنسا جاهدة أن تقضي على مقاومة الحاج أحمد باي، فسعت إلى التفاوض معه عدة مرات، لكنها كلها محاولات باءت بالفشل، حيث كان أحمد باي يصر دائما على موقفه الرافض توقيع أي معاهدة استسلام مع العدو. وكانت أولى هذه المفاوضات مع الجينرال دي بورمون سنة 1830م.[3]

تلتها المحاولة الفاشلة للجينرال كلوزال الذي بعث له برسالة يطلب فيها منه تعيينه بايا على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع الجزية (اللازمة) لفرنسا، و لكن الحاج أحمد باي كان يعتقد أن سلطاته مستمدة من الشعب و من السلطان العثماني جمع ديوانه و استشاره، فكان رد الديوان الرفض القاطع[4].

و لما قدم " الدوق دي روفيقو " إلى الجزائر لتولي منصب الحاكم العام في 17 ديسمبر 1831 سعى هو الآخر للتفاوض معه و جعله يعترف بالسيادة الفرنسية و يستسلم لفرنسا، و للمرة الثالثة تفشل المفاوضات مع أحمد باي الذي بعث برسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1832 إلى حمدان خوجة ردا على المهمة التي كلفه بها الدوق قائلا فيها: " ...لقد وقع السؤال منهم سابقا (الفرنسيون) من أول الأمر و

---

[1] عمار بن محمد بوزير، **مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري ظروفها ومراحلها ونتائجها**، شبكة الألوكة، ص.8

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 145

[3] A.O.M, 1H2, **Lettre inédite du Hadj Ahmed Bey à Sidi Hamdan Khodja** en date du 27 Rabiah ElAoual 1248 H/ 14 décembre 1832

[4] **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تق محمد العربي الزبيري، الجزائر، ش.و.ت.ن، ،1981م، ص6.

تكرر صدور الجواب منا بعدم الإمكان ...و بينا وجه تعسب الأمر و تعسره و عدم إمكانه و تعزره ، سابقا و لاحقا[1]"...

بينما كان الفرنسيون يستعدون لجولة أخرى ضد قسنطينة حاولوا فتح المفاوضات من جديد مع أحمد باي، و هذه المرة كان يمثل الطرف الفرنسي الجنرال " دامريمون " عبر وسيطين يهوديين، و مرة أخرى يرفض أحمد باي اقتراحات الفرنسيين التي تتمثل في دفع مليونين من الفرنكات ضريبة الحرب و إقامة حامية فرنسية في قصبة قسنطينة ، في مقابل أن تعترف به فرنسا بايا على الاقليم ، باستثناء المناطق التي تحتلها هي[2].

وعندما خلف الماريشال فالي الجينرال دامريمون بعد مقتل هذا الأخير، حاول فالي أن يتفاوض من جديد مع الباي أحمد، فكان يعده و يمنيه بإعادة منصبه كباي للحيلولة دون وحدته مع الأمير عبد القادر. لكن أحمد باي ظل متمسكا بموقفه الرافض للاستسلام.

*- الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة 1836:

عندما تمكنت فرنسا من احتلال ميناء عنابة، و يئست من ارغام أحمد باي على الاستسلام ، بدأت تهدده بالإطاحة به ، ثم قررت أن تستولي على عاصمته و تضع حدا لمقاومته . ومن أجل ذلك جهزت حملة قوامها نحو 8700 رجل، خرجت من عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 بقيادة كلوزيل.

ومن جهته جند أحمد باي 1500 رجل من المشاة و5000 من الفرسان واستعد لمواجهة الجيش الفرنسي في واد الكلاب لكنه انسحب إلى مدينة قسنطينة عندما شعر أنه غير قادر على محاربتهم لأن جيشهم كان أقوى[3] .

على صعيد آخر قسم أحمد باي قواته إلى قسمين: قسم يضم ألف رجل (1000) مزودين بثلاثين (30) مدفعا على الأسوار و في القصبة ، و كلف هذا القسم الذي كان تحت قيادة خليفته ابن عيسى كلف بالدفاع عن المدينة من الداخل . أما القسم الثاني الذي كان بقيادة الباي و يتكون من 5000 فارس

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، ط 1 ، بيروت ، دار العرب الاسلامي ، 1997م، ص124.

[2] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م – 1962 م)** ، (ب.ط) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، (ب.س.ط)، ص214.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)** ، ط 3 ، الجزائر ، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع ، 1982م، ص54.

و 1500 من المشاة المتطوعين و مدافع ميدان خفيف، فتولى محاولة عرقلة القوات الغازية (دون نجاح)، و ضربها خارج المدينة من الخلف، ما يجعل تلك القوة عند بلوغها أسوار قسنطينة بين نارين.

بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق، وتهاطل الأمطار والثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام، والتي عرقلت تقدمها.

ضربت القوات الفرنسية على قسنطينة حصار دام ثلاثة أيام (21-22-23 نوفمبر)، وفي اليوم التالي رفع الغزاة حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسيمة وأوشكت ذخائرهم على النفاذ، وانسحبوا الى عنابة منهزمين. وقد دفعت تلك الهزيمة الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 جانفي 1837، وتعيين الجنرال " دامريمون (Damrémont) " خلفا له، واعداد حملة غزو ثانية. [1]

*- الغزو الثاني لقسنطينة 1837

بعد إبرام الفرنسيين معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، تفرغوا مجددا لقتال أحمد باي، فسيروا حملة كبيرة إلى قسنطينة بقيادة الحاكم العام " دامريمون " ضمت 20.400 رجل، ومدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي(Valée) ، وفرقة هندسة عالية التجهيز.

وبالمقابل كان أحمد باي مستعدا للقتال مرة أخرى، حيث جمع شيوخ القبائل والقواد وجند منهم 5000 فارس و2000 راجل، بالإضافة إلى الجيش النظامي الذي يعمل بأمره شخصيا. [2]

هاجم أحمد باي طلائع الحملة الغازية عند مجاز عمار (قرب قالمة) ثلاثة أيام، و لما عجز عن دحرها، قرر اعادة تطبيق خطة حرب السنة الماضية التي ساعدته على الانتصار (مواجهة الجنود الفرنسيين من داخل المدينة المحصنة و ضربهم من الخلف)، لكن في هذه المرة لم تنجح لأن القوات الفرنسية كانت أكثر استعدادا و أوفر عددا و عدة من المرة السابقة.

وصلت الحملة الفرنسية إلى قسنطينة يوم 5 أكتوبر 1837 وحاصرتها، وأمطرت القوات أسوار المدينة بوابل لا يكاد ينقطع من القنابل، مركزين على أجزاء من الأسوار الجنوبية الغربية. ومن الثغرات التي أحدثتها الضربات في أسوار المدينة دخل الغزاة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837،[3]

بينما كان المواطنون يحاربونهم من دار إلى دار و من شار إلى شارع، و أثناء هذه الجولة قتل دامريمون القائد العام للجيش الفرنسي فتولى مكانه الجنرال فالي، كما قتل البجاوي خليفة الحاج أحمد في

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)** ، ج 1، الجزائر، دار المعرفة، (ب.س. ط 1، ص85.

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص79.

[3] نفسه، ص89.

قسنطينة و تكبد الحاج أحمد خسائر كبيرة و هلك أحسن جنده. أما ابن عيسى الذراع اليمنى لأحمد باي فقد تخلى عنه وعرض خدماته على الفرنسيين الذين خسروا الجنود والعتاد وكانوا يعانون من قلة المؤونة.

وبعد سقوط قسنطينة اختل الغزاة سكيكدة في 8 أكتوبر 1838 وجيجل 13 ماي 1839، فأكملوا سيطرتهم على الساحل الشرقي للجزائر.

2- المرحلة الثانية 1837-1848م: رغم ضياع عاصمة بايلك الشرق إلا أن الحاج أحمد باي أبى إلقاء السلاح والاستسلام للعدو، رغم أن فرنسا عرضت عليه الأمان وحمله إلى بلاد اسلامية فرفض. ومن بين الأحداث التي ميزت هذه الفترة نذكر ما يلي[1]

*- ركزت جهود أحمد باي في هذه المرحلة على محاربة الفرنسيين و خصومه الجزائريين ، فبالنسبة إلى خطته الجديدة لمقاومة الفرنسيين اقترح بقطع خط التموين عليهم الرابط بين عنابة و قسنطينة ، لكن صهره اعترض على هذه الخطة و أراد أن يحارب فرحات ابن سعيد أولا ثم الفرنسيين.

*- امتثل أحمد باي لرأي خاله بوعزيز بن قانة و انسحب إلى الزيبان لمواجهة خصمه فرحات بن سعيد الذي كان يحكم بسكرة، فاستهدفه بن سعيد في الطريق لكن احمد باي تمكن من هزيمته و إزاحته من منصبه، حكم الحاج أحمد بسكرة بضعة أشهر إلى أن انتزعها منه خليفة الأمير عبد القادر في ماي 1838.[2]

وفي هذا السياق يقول أحمد باي في مذكراته " ... وعليه انضممت إلى رأي بوعزيز ولو أن الله هداني في ذلك الوقت، لفهمت أنه يريد جلبي إلى الصحراء ليأخذ أموالي عن آخرها، ...وأكرر قد اتبعت رأي بوعزيز وكان ذلك هو مصابي الأعظم".

*- ظل الحاج أحمد باي يقاوم باعتماده على حرب العصابات، فكان يتنقل من قبيلة إلى أخرى، و من الجبل إلى الصحراء، في كل من بسكرة، نواحي عين البيضاء، النمامشة، الأوراس و أولاد سلطان غربي باتنة الحضنة ... محاولا تعبئة القبائل لمواصلة الجهاد و مهاجما المراكز العسكرية الفرنسية إلى غاية صيف 1848.[3]

---

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص84.

[2] شلوصر فندلين: **قسنطينة أيام احمد باي ،1837-1832** تر.: أبو العيد دود، الجزائر، 2007م، ص104.

[3] حمدان خوجة، **مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تق. الزبيري محمد العربي، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981م، ص78.

*- مراسلة الأمير عبد القادر لأحمد باي بهدف توحيد صفوف المقاومة لكنه رفض ذلك، و ذلك حسب ما جاء في تقرير الجينرال " قالبوا " الذي بعث به إلى الحاكم العام بالجزائر، بتاريخ 26 أوت 1839.

*- اصرار العدو على استسلام أحمد باي عن طريق التفاوض معه من جديد، حيث في سنة 1838 بعث الجينرال " نيقريي " رسالة إلى أحمد باي جاء فيها: " ...إنك تحاول (الحاج أحمد) إثارة الجماهير ...وعليه ينبغي أن أقاتلك أينما وجدتك ...إن استسلامك الكلي، يمكن وحده أن ينقذك من الهلاك ...وليس لك إلا أن تثق في شرف فرنسا ...بهذا الشرط أضمن لك الأمن ولعائلتك وأملاكك"...

*- انتهاء مقاومة الحاج أحمد باي للاحتلال الفرنسي سنة 1848 بعد أن دامت 18 سنة، حيث عرضت عليه السلطات الفرنسية في باتنة وبسكرة الاستسلام وإعادة كل أشيائه إليه وأخذه ليعيش في بلاد إسلامية، فقبل هذه المرة العرض بعد أن تقدم في السن، وقل أنصاره وفقد موارده المالية، وتكاثر المتآمرون عليه من الجزائريين، وحاصره الفرنسيون بقوات متخصصة في حرب الجبال في معقله بجبل " أحمر خدو " (الأوراس) بالتعاون مع عملائهم[1].

يذكر أحمد باي في مذكراته أنه وضع شروطا مقابل الاستسلام وهي: استرجاع أملاكه وثرواته ثم السماح له بالسفر تحت رعاية فرنسا إلى بلد إسلامي .ويقول في هذا الصدد " ...جئت إلى الفرنسيين راضيا تحدوني إرادة صادقة في وضع حد للحرب الطويلة التي ظلت قائمة بيني وبينهم، وذلك بإبرام اتفاق متين وأمان مشرف[2] ".

*- بعد استسلام أحمد باي يوم 5 جوان 1848 الى الرائد " دوسان جرمان " توجه إلى بسكرة أين أقام فيها ثلاثة أيام، ثم إلى باتنة أين أمضى فيها يومين، و في اليوم الثالث توجه إلى قسنطينة. وفي أثناء استحوضته أفكار متعددة، حيث يقول أحمد باي " إنني أذهب بلا أملاك و لا قوة إلى المدينة التي رأتني سيدا في أوج عزتي و حيث مارست سلطة السيادة. ولكن الله كيف نفسي وتجلت إرادته، وأي إنسان يستطيع الافلات من أيدي القدر فسبحان الله وجل جلاله." و من قسنطينة التي بقي فيها ثلاثة أيام توجه إلى سكيكدة ثم إلى العاصمة أين خصصت له السلطات الفرنسية مسكنا أقام فيه مع أسرته و خدمه و منحة سنوية قدرها 12 ألف فرنك، لكنها لم تسمح له بالهجرة و توفي سنة 1850[3].

---

[1] بوعزة بوضرساية: **الحاج احمد باي الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم -1830-1848م**، دار الحكمو، الجزائر، 2010م، ص141.

[2] يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين**، مج،1. البصائر االجديدة، الجزائر، 2013م، ص- ص88-89.

[3] محمد العربي الزبيري: **مقاومة الحاج احمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية**، ط،1. دار الحكمة، الجزائر، 2014م، ص122.

*- بعد استسلام أحمد باي يوم 5 جوان 1848 الى الرائد " دوسان جرمان " توجه إلى بسكرة أين أقام فيها ثلاثة أيام، ثم إلى باتنة أين أمضى فيها يومين، وفي اليوم الثالث توجه إلى قسنطينة. و في أثناء استحوضته أفكار متعددة، حيث يقول أحمد باي " إنني أذهب بلا أملاك و لا قوة إلى المدينة التي رأتني سيدا في أوج عزتي و حيث مارسلت سلطة السيادة. ولكن الله كيف نفسي وتجلت إرادته، وأي إنسان يستطيع الافلات من أيدي القدر فسبحان الله وجل جلاله." و من قسنطينة التي بقي فيها ثلاثة أيام توجه إلى سكيكدة ثم إلى العاصمة أين خصصت له السلطات الفرنسية مسكنا أقام فيه مع أسرته و خدمه و منحة سنوية قدرها 12 ألف فرنك، لكنها لم تسمح له بالهجرة و توفي سنة 1850.

أسباب فشل مقاومة أحمد باي:

*- اجتمعت عدة عوامل ساهمت في إضعاف مقاومة أحمد باي، نوجزها في النقاط التالية:

- موت أو تخلي أحد قواده عنه وخلافه مع خاله بوعزيز
- محاولة الامير علد القادر مد نفوذه الى اقليم قسنطينة بتوجيه نداء إلى أعيانه وتعيين خلفاء له فيه.
- غيرة باي تونس منه الذي كان يكيد له لدى القبائل المجاورة ولدى السلطان العثماني.
- تحريض فرنسا عليه القبائل وخلق له الصعوبات أينما حل، لأنها كانت ترى في وجوده بين العرب علامة خطر[1].
- سلبية السلطان الذي كان الحاج أحمد يعتمد عليه حتى بعد سقوطه.

بالإضافة إلى الأخطاء التي ارتكبها أحمد باي وكانت من أسباب فشله:

*- محاباته لقرابته وأوليائه على حساب الصالح العام، فمثلا انتزع مشيخة عرب الزيبان من فرحات بن سعيد، وإسنادها إلى خاله بوعزيز بن قانة الذي أصبح فيما بعد من كبار عملاء فرنسا التي عينته شيخ العرب.

*- غدره بمن أعانوه على إحباط مؤامرة الانكشارية عام 1830.

*- اعلانه الحرب على عائلة بوعكاز غداة ضياع قسنطينة عام 1837 لتحقيق أغراض عائلية في الجنوب، بدلا من مناجزة الفرنسيين في الشمال[2].

---

[1] حميدة عميراوي: **جوانب من السياسة وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري وبداية الاحتلال**، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص-ص96-97.

[2] صالح فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962م**، دار العلوم، الجزائر، 2012م، ص77.

الجدير بالذكر أن أحمد باي واجه أثناء مقاومته للاحتلال الفرنسي عدة جبهات:

*- **جبهة ضد فرنسا:** لتي جندت جميع قواتها للقضاء غلى مقاومته، كما أنها سعت للاستمالة شيوخ القبائل مقابل منحهم مناصب إدارية ونفوذا على أتباعهم وتأمين أملاكهم[1].

*- **جبهة ضد تونس** :حيث نجح كلوزال في خلق توتر بين الجزائر و تونس و ذلك بسبب المعاهدة التي وقعها مع باي تونس في 18 أكتوبر 1830 و التي نصت على عزل أحمد باي و منح أحد أشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة. ولكن فرنسا لم توافق على هذه المعاهدة وبعد توقيع المعاهدة انتشرت الرسائل في اقليم قسنطينة من باي تونس تدعو الناس إلى الثورة ضد الحاج أحمد وتعلن انضمام قسنطينة إلى تونس. وكان رد أحمد باي بأن باي تونس ليس من حقه المطالبة بقسنطينة و أن أهلها راضون بحكمه[2].

*- **جبهة ضد فرحات بن سعيد** :شيخ العرب الذي عزله الحاج أحمد وانتزع منه مشيخة عرب الزيبان وأسندها إلى خاله بوعزيز بن قانة الذي أصبح فيما بعد من كبار عملاء فرنسا.

*- **جبهة ضد باي التيطري بومزراق:** الذي أعلن نفسه " باشا الجزائر " خلفا لحسين باشا وطالب الحاج أحمد الاعتراف به[3].

---

[1] عبد العزيز فيلالي: **مجمل تاريخ قسنطينة السياسي والعمراني والثقافي والاقتصادي**، دار الهدى، الجزائر، 2017م، ص54.

[2] ناصر الدين سعيدوني: "العلاقة بين الامير عبد القادر والحاج أحمد باي وانعكاساتها على المقاومة الجزائرية في أوائل عهد الاحتلال"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 2، الجزائر، 1986م، ص44.

[3] عبد العزيز:" مقاومة احمد باي والقسنطينيين ضد الاحتلال الفرنسي"، **مجلة بوليكريمي**، العدد 1، 2012-2013م، ص32.

المحاضرة السابعة: ثورة المقراني 1871م

شهدت الجزائر على عهد الحاج الباشاغا محمد المقراني انعكاسات خطيرة بانهيار الحكم العسكري عام 1870 الذي اعتمد إلى حد كبير على المكاتب العربية التي حاولت تقريب قضايا الأهالي المسلمين إلى الإدارة الإستعمارية في نوع من التحدي للكولون المعمرين الذين سخطوا على هذه السياسية لأنها لا تخدم مصالحهم كاملة بل تحافظ على مصالح الأهالي ولو في جزء يسير منها.

وعلى هذا الأساس جاءت الإدارة المدنية، التي أوكل لها المستوطنون مهمة تحويل الجزائر إلى وطن للمعمرين الإستيلاء على أملاكهم و طردهم إلى مناطق لا تصلح إلا للإقامة هذا إلى جانب الأوضاع المعيشية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريون, إلى جانب سلب الأراضي فإن المجاعات و الأوبئة والقحط أتت على ما تبقى من الشعب الجزائري الذي أنهكته الظروف السياسية المطبقة من طرف الإدارة الإستعمارية و الموجهة من طرف المستوطنين .

أصل أسرة أولاد مقران:

يذكر ابن خلدون أن أسرة المقراني تنتسب إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان أفرادها قد استقروا بجبال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال المسيلة وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج[1].

ويمكن القول أن أصل عائلة أولاد مقران لا يزال غير معروف بدقة، على الرغم أنها بدأت تلعب منذ القرن السادس عشر الميلادي دورا بارزا في شؤون الجزائر نظرا لتأثيرها الكبير بمدجانة.

ولد محمد المقراني بن أحمد المقراني بناحية مجانة بناحية برج بوعريريج من أسرة كبيرة كعريقة عاشت منذ قرون في قلعة بني عباس وهي ذات مكانة سياسية بارزة قبل الاحتلال وحتى بعده، شاركت إلى جانب أحمد باي في صِّد الغزو الفرنسي عن قسنطينة سنة 1837م.[2]

علاقة أولاد مقران بالأتراك:

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. دار الكتاب اللبناني، طبع عام 1969م. المجلد السادس– القسم الأول. الكاتب الثالث، ص53–52. و.296–255

[2] بورنان، **شخصّ ات بارزة فَي كفاح الجزائر 1830م– 1962م رواد المقاومة الوطنية فَي القرن 19م**، ط5، دار الهلال، الجزائر، 2004م، ص.163

لقد وطد المقرانيون علاقتهم مع الأتراك منذ أول قدومهم إلى الجزائر، فقد استعانوا بالأخوين عروج وخيرالدين في حروبهم ضد أمراء سلطنة قرية "كوكو" التي تقع في منابع واد سباو بالسفوح الشرقية لجبال جرجرة، حيث كانت خاضعة لأمراء أولاد بلقاضي. كما شاركوا في حملات عسكرية مع الأتراك ضد الإسبان.[1]

قرب الحاج أحمد باي قسنطينة إليه زعيم أولاد مقران: أحمد بن بوزيد المقراني الذي خاض صراعا مريرا وشاقا مع ابناء عمومته من أجل قيادة المنطقة، الأمر الذي جعل الأسرة مقسمة إلى ثلاث فرق متطاحنة هي: أولاد الحاج وأولاد عبد السلام الذين يشكلون صفا واحدا وهو الصف الرئيسي في عائلة أولاد مقران. أما الصف الثاني فهو يتكون من أولاد بورنان ثم أخيرا صف أولاد قندوز. وللتخلص من معارضة هذين الصفين الأخيرين وتمكين صف أولاد الحاج وأولاد عبد السلام من أسرة المقراني، عمل الحاج أحمد باي على إيقاف العناصر التي تبدو له مزعجة.[2]

علاقة أولاد مقران بالفرنسيين:

مال أحمد المقراني للفرنسيين بعد أن رفضه الامير عبد القادر لأنه كان صديقا لخصمه الحاج باي قسنطينة. ولما قتل هني بن يللس قائدا على مدجانة في إحدى المعارك التي كان يشنها المحتل ضد سكان ريغة[3]، جاءت المناسبة لتعيين أحمد المقراني الذي استجاب لنداء المارشال "فالي", حيث منحه لقب "خليفة" على مدجانة – وهو لقب شرفي –وذلك بمقتضى مرسوم مؤرخ في 30 سبتمبر 1838م وقد نصبه " فالي " نفسه رسميا في منصبه يوم 24 أكتوبر من نفس السنة في قصر الباي أحمد بمدينة قسنطينة[4].

بمقتضي هذا المرسوم الاستعماري الذي سجل بداية العلاقات الفرنسية مع الأسر القسنطينية الكبيرة ذات النفوذ الواسع في المنطقة ،قد نصت إحدى مواده على دفع ثلث الضريبة المستخلصة بالمشيخة إلى السلطة الاستعمارية. كما نص قرار التعيين على أن يحكم منطقته بنفس الشروط والأوضاع التي كانت لعائلته في عهد الأتراك وعلى أن يظل على اتصال مباشر بالجنرال قائد المقاطعة.

---

[1] صالح فركوس، دارة المكاتب، **نفس المرجع**، ص 330

[2] نفسه، ص331.

[3] L.Rinn, **Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie**. Alger, Jourdan 1891. , Voir p.16

[4] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص122.

وهكذا فإن لقب: "الخليفة" لم يكن يمنح إلا لرؤساء الأقاليم التي لم تستطع فرنسا أن تبسط نفوذها عليها، أو تمارس فيها حكمها المباشر.

أسباب مقاومة المقراني:

كان لإنقلاب النظام الحاكم في فرنسا بعد سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية و بعد انهزام نابليون الثالث أمام بسمارك، أثره المباشر على الأوضاع داخل الجزائر و المتمثل في بروز قوة المستوطنين في التأثير على حكومة باريس و استئثارهم بالسلطة في الجزائر، و هذا ما لم يرض به حاكم مجانة الباشاغا محمد المقراني[1].

كما أن محمد المقراني تلقى من جهة أخرى توبيخا عام 1864 من الجنرال ديفو بسبب تقديمه مساعدة لأحد أصدقاء أبيه وهو الشيخ بوعكاز بن عاشور، و قد اعتبرها المقراني إهانة له و لعائلته و لسكان منطقته[2].

ومن الأسباب كذلك عدم ارتياح السلطات الإستعمارية لشخص المقراني حيث قامت بإنشاء بلدية مختلطة في برج بوعريج عينت على رأسها الضابط أوليفي وقد رأى الشيخ المقراني في هذا الإجراء تقليصا لنفوذه السياسي على المنطقة، وبذلك أصبح في المجلس البلدي لمدينة برج بوعريرج عبارة عن عضو بسيط فقط لا رأي له و لا وزن لكلامه مع قوة المستوطنين في التمثيل النيابي[3].

و عمدت سلطات الاحتلال على تحطيم كبرياء الحاج محمد المقراني كزعيم سياسي لذلك بادر بتقديم استقالته من منصبه كباشاغا لكنها رفضت في 09 مارس 1871 على أساس أنها غير مرفقة بتعهد منه يجعله مسؤولا عن كل الأحداث التي ستقع بعد ذلك في المناطق الواقعة تحت نفوذه، و كانت هذه السياسة سببا آخر لاندلاع الثورة لأنها مساس بكرامته[4].

كذلك المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها المنطقة والتي وقعت ما بين 1867 و1868 وراح ضحيتها ألاف الجزائريين الذين حصدهم الموت أمام مرأى ومسمع من الإدارة الاستعمارية التي لم تسارع إلى نجدة الأهالي وهذا ما أكد للمقراني مرة أخرى أن هذه الإدارة لا يهمها في الجزائر إلا مصالحها[5].

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص354.

[2] نفسه، ص355.

[3] نفسه، ص356.

[4] Rapport fait au nom de la commission d'enquête militaire, sur les actes du gouvernement de la défense nationale N1416G, Algérie, Tome 1er annexe au procès-verbal de la séance du 22 décembre 1872.

[5] - Jules Liorel, **Races berbères, Kabylie du Djurdjura**, Paris, E. Leroux,1892, pp247-249

ومن الأسباب الموضوعية كذلك السبب الديني حيث استغلت الكنيسة الأوضاع الاجتماعية المزرية وراحت تحمل الإنجيل في يد والمساعدات في اليد الأخرى مما اضطر الأهالي إلى ترك أبنائهم في يد الأباء البيض للتنصير خوفا عليهم من الموت[1].

كذلك من الأسباب السياسية الآنفة الذكر النظام المدني الذي خلف النظام العسكري و قد رأى فيه البشاغا المقراني تكريسا لهيمنة المعمرين الأوروبيين على الجزائريين و إذلالهم ، و هذا ما نص عليه مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي زاد من تأكد المقراني أنه سيزيد من معاناة الشعب الجزائري تحت ظل المستوطنين و اليهود المتجنسين بموجب قانون التجنيس الذي أصدره كريميو اليهودي ، و عليه قال قائد ثورة 1871 الشيخ محمد المقراني قولته الشهيرة التي جاء فيها ما يلي : " أريد أن أكون تحت السيف ليقطع رأسي ، و لا تحت رحمة يهودي أبدا "إثرها قرر أن يحتكم إلى السيف, مع هذه الإدارة المدنية الجديدة, يضاف إلى كل ذلك قضية اقتراض المقراني للديون من بنك الجزائر و من اليهودي مسرين بسبب المجاعة التي أهلكت سكان المنطقة و بالتالي كان القرض لمساعدة المحتاجين و المتضررين جراء هذه ا لمجاعة, غير أن ذهاب الحاكم العام العسكري ماك ماهون و استلام النظام المدني حكم الجزائر الذي رفضت إدارته الوفاء بتعهد المقراني مما أوقعه في أزمة مالية خانقة ، فاضطر من أجل سكان منطقته رهن أملاكه ليكون ضحية ابتزاز المستوطنين و اليهود[2].

وما عجل باندلاع الثورة كذلك سياسة العنصرية التي طبقتها الإدارة الجديدة مع الجزائريين العاملين في مد الطرق بين الجزائر و قسنطينة حيث كانت تفرق بينهم و بين بعض العمال الأوربيين الذين كانت أجورهم عالية و لا يقومون بالأعمال المتعبة في حين كانت أجور الجزائريين منخفضة جدا و هم الذين ينجزون الأعمال الشاقة علما أن هؤلاء العمال أوصلوا معاناتهم إلى الباشاغا المقراني لكونهم من مدينة البرج حتى يدفع عنهم المعاناة فقام بدفع نصيب من ماله الخاص للتخفيف من معاناتهم.[3]

مراحل مقاومة المقراني ودور الشيخ الحداد:

- مرحلة الانطلاق:

بعد قيام سكان أولاد عيدون في الميلية بمحاصرة القوات الفرنسية في برج المدينة خلال شهر فيفري 1871، و كذلك الثورة التي اندلعت في سوق أهراس بزعامة محمد الكبلوتي و الصبايحية وأيضا مقاومة

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص359.

[2]-Leblanc de Prebois: **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870**, Alger 1875 pp 1-13

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص363.

بن ناصر بن شهرة بالأغواط و الشريف بوشوشة كلها أحداث بارزة مهدت لبداية المرحلة الأولى لثورة المقراني في 16 مارس 1871 بعد أن كان قد قدم استقالته من منصبه كباشاغا للمرة الثانية في 27فبراير 1871 , و ما ميز مرحلة الإنطلاقة الفعلية هو إعادته شارة الباشاغوية آنذاك إلى وزارة الحربية و المتمثلة في البرنوس الخاص بها ، و بداية عقد إجتماعاته مع رجالاته و كبار قادته و كان آخرها الإجتماع ذو الطابع الحربي الموسع المنعقد في 14 مارس 1871 , و في 16مارس بدأ زحفه على مدينة برج بوعريج على رأس قوة قدرت بسبعة ألاف فارس قصد محاصرتها و الضغط على الإدارة الإستعمارية الجديدة[1].

– مرحلة شمولية الثورة وبروز الشيخ الحداد والإخوان الرحمانيين:

بعد محاصرة مدينة البرج انتشرت الثورة عبر العديد من مناطق الشرق الجزائري, حيث وصلت إلى مليانة و شرشال ,و إلى جيجل و القل, و كذلك الحضنة و المسيلة و بوسعادة, يضاف إليها كل من توقرت و بسكرة و باتنة و عين صالح.وفي هذه الظروف برزت بعض الخلافات بين زوايا منطقة القبائل ,منها زاوية الرحمانيين بصدوق و زاويتي شلاطة وإيلولة كما انتقلت هذه الخلافات كذلك حتى داخل أسرة المقراني التي كانت مقسمة إلى فرعين وهما فرع الباشاغا محمدالمقراني و مقرها مجانة و هو حليف لباشاغا شلاطة ابن علي الشريف ، و فرع الباشاغا محمدبن عبد السلام المقراني قائد عين تاغزوت شرق برج بوعريرج وهو صديق الشيخ عزيز قائد عموشة و عائلة الشيخ الحداد ، و أمام هذا الوضع الذي لا يخدم معركة المقراني التي أعلنها ضد الإدارة الإستعمارية عمد إلى استمالة الشيخ الحداد والإخوان الرحمانيين, وبواسطته بدأت تعبئة السكان للجهاد و قد لعب ابن الشيخ محمد امزيان بن علي الحداد دورا بارزا إلى جانب المقراني, و استطاع إقناع والده بإعلان الجهاد في 08 أفريل 1871 وهو ما سمح لبعض الأتباع من الإخوان الرحمانيين بالإنضمام إلى صفوف الثورة و أصبحوا قوتها الضاربة حيث خاضوا مع الباشاغا محمد المقراني عدة معارك انتصروا فيها على جيوش العدو الفرنسي[2]، وتعتبر معارك المقراني ، و أخوه بومرزاق و الشيخ عزيز بالإضافة إلى الإخوان الرحمانيين من المعارك التي أثبتت لقادة الإستعمار توسع رقعة هذه الثورة التي لم تكن محصورة في مجانة أو البرج بل وصلت إلى دلس وتيزي وزو و صور الغزلان و ذراع الميزان و البويرة و وصلت إلى مشارف العاصمة [3].

---

[1] بشير بلاح، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830/1889م** (دار المعرفة. الجزائر1999،) ص 163

[2] محمد الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** 322/3، 323.

[3] الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية** ص34.

كان للإخوان الرحمانيين من أتباع الشيخ الحداد دور بارز في انتصارات ثورة المقراني خاصة بعد إعلان الشيخ الحداد الجهاد في 08 أفريل 1871 بزاوية صدوق و بإلحاح من إبنه عزيز مما أعطى للثورة شموليتها من خلال زيادة انضمام أعداد كبيرة من المجاهدين و انتشار الثورة غربا و شمالا و شرقا حيث حوصرت العديد من مراكز الجيش الإستعماري، في مناطق عدة و قد وصل عدد المجاهدين من أتباع الشيخ الحداد و الإخوان الرحمانين أكثر من مائة و عشرين ألف مجاهد ينتمون إلى مائتان و خمسون قبيلة ,في حين استطاع الباشاغا محمد المقراني تجنيد 25 ألف فارس من قبائل برج بوعريج و بوسعادة و صور الغزلان و بهذه القوة التي يعود الفضل فيها إلى الزاوية الرحمانية و أتباع الشيخ الحداد و ابنه عزيز ، حققت هذه الثورة انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الإستعمارية وأصبحت تشكل خطرا على مصالحها و مستوطنيها في المنطقة[1].

- مرحلة التراجع:

رغم قوة الشيخ الحداد وابنه عزيز في التعبئة العامة للجهاد و دور أتباعهم من الرحمانيين إلى جانب دور كل من الباشاغا محمد المقراني وأخيه بومرزاق إلا أن الخلافات عادت لتطفو على السطح وقد غذتها الإدارة الإستعمارية بطرقها الخاصة بعد استشهاد بطل المقاومة الباشاغا في محمد المقراني معركة وادي سوفلات قرب عين بسامفي 05 ماي 1871 على يد أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية.

انحصرت هذه الخلافات بالدرجة الأولى على شخصيتين لهما وزنهما في هذه الثورة و هما عزيز ابن الشيخ الحداد و بومرزاق المقراني أخو محمد المقراني زعيم المقاومة الذي تسلم راية الجهاد بعداستشهاد أخيه, لكن الشيخ عزيز لم يرض بهذا الوضع الجديد فكان يبحث عن زعامة المقاومة خاصة و أنه من أبرز الشخصيات التي إلتف حولها الرحمانيون,[2] لكن سيطرة بومرزاق على الأوضاع جعلت الشيخ عزيز يسارع إلى طلب الإستسلام ، ومن أسباب ضعف المقاومة و تراجعها,كذلك الخلاف الذي كان قائما بين الزوايا الرحمانية نفسها منها الخلاف بين زاوية صدوق بزعامة عزيز و زاوية الشريف بن الموهوب و زاوية شلاطة اللتين تعرضتا لهجومه ما بين 15 أفريل و 24 ماي ، مما أثر سلبا على مسار الثورة ,حيث بقى بومرزاق يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قوته و لم يستطع مجاراة الحرب ضد جيوش العدو خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر على معنويات بومرزاق المقراني ، رغم محاولته رص

---

[1] العربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19** ص162.

[2] فرحاتي هالة: **مقاومة المقراني والحداد 1871م** ،ص11- 13.

الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مسعاه[1] ، وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد في 08 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره في 20 جانفي 1872 بالقرب من الرويسات بورقلة وألقوا عليه القبض ، حيث نقل إلى معسكر الجنرال دولاكروا و منه أرسل إلى سجن كاليدونيا الجديدة [2].

نتائج مقاومة المقراني:

بعد أن ساعدت الظروف الداخلية الجيش الفرنسي في إخماد ثورة المقراني انعكس ذلك سلبا على كل سكان المناطق التي ساعدت الثورة و ساندتها، حيث تم فرض الضرائب على القبائل المشاركة في الثورة وكانت على ثلاثة أنواع طبقا لدرجة مساهمتها ضد القوات الفرنسية[3].

*- 70فرنك تدفع من طرف الأشخاص الذين يلفتون انتباه المسؤولين في الإدارة الفرنسية.

*- 140فرنك ضريبة على كل من تجند و قدم المساعدات للثورة.

*- 210فرنك ضريبة على كل من شارك في الحرب و أظهر عدائه العلني لفرنسا, كما تم تحديد المبالغ المالية التي تدفعها كل عائلة, و في حال رفض الدفع يتم الإستيلاء على الأملاك ، هذا إلى جانب إجراءات الحجز و التحفظ على النساء و الأطفال[4].

أما ما دفعه مختلف المناطق بسبب الثورة كان كما يلي:[5]

-منطقة دلس 1444100 فرنك.

-الإقليم المدني 254450 فرنك.

-منطقة تيزي وزو 3070630 فرنك.

-منطقة ذراع الميزان 1325200فرنك.

-ناحية الجزائر 1260000 فرنك.

-الإقليم المدني 210000 فرنك.

---

[1] بسام العسلي: **محمد المقراني وثورة 1871**، ص124.

[2] نفسه، ص125.

[3] يحيى بوعزيز: **ثورة الباشاغا محمد المقراني**، ص218.

[4] الطاهر أوصديق، **ثورة 1871م**، تر: جباح مسعود،) م، و، ك (، الجزائر،) ب، س، ن، ص89.

[5] علي بطاش، **لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م**، ط،3، دار الأمل، الجزائر، 2010م، ص88.

وبالنسبة لفرع صور الغزلان 668292 فرنك.

وناحية بني منصور 561330 فرنك.

أما عن مجموع القبائل التي حملت لواءالثورة فقد كلفت بدفع مساهمتها فيها بصورة كاملة و قد بلغت قيمة الدفع 26844220 فرنك بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها منها 6365 بندقية و1239 مسدس و 1826 سيف و ثلاثة مدافع[1].

ومن نتائج ذلك أيضا:

-إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم.

-استمرار تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون و نصف فرنك خص للإستيطان خاصة ما بين 1871 و 188 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا[2].

-مصادرة أراضي القبائل و حجز أملاك أفرادها ، و توزيعها على المستوطنين الجدد.

-حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة و منهم زوجة الباشاغا محمد المقراني و ابنته و ابنة شقيقه بومرزاق.

-تطبيق سياسة الإبعاد القسري و النفي إلى كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومزراق المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد.

-إصدار أحكام الإعدام ، مثلما حدث لبومزراق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام ، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة[3].

-صدر في حق الشيخ الحداد حكما بالسجن الإنفرادي لمدة خمس سنوات في 19 أفريل 1873 لكنه لم يتحمل السجن لكبر سنه فمات بعد 10 أيام فقط من حبسه.

---

[1] مزيان وشن، **مجانة عاصمة إمارة المقرانيين ثالثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16م و19م،** دار الكتاب العربي،) ب، م، ن (2997، م. ص78.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **المعمرون والسياسة الفرنسية 1870م- 1900م،)** د، م، ج (، الجزائر، ص114.

[3] نفسه، ص115.

–و نتيجة لهذه الثورة صدر قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 والذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين[1].

–وفي عام 1872تحولت 33 قبيلة من مالكة للأراضي إلى أجيرة بعد مصادرة أراضيها, و قد بلغ مجموع الأراضي التي تم مصادرتها 611130 هكتار بما في ذلك كل أملاك عائلة المقراني و الشيخ الحداد منقولا و عقارا[2].

[1] جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار،)** م، م، وم (، الجزائر1998، م. ص124.

[2] كمال بيرم، "وضع قبائل الحشم المقرانيين بعد انتفاضة 1871م بالحضنة"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ع،12 2911م. ص82.

المحاضرة الثامنة: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870م-1940م

أدى تغيير النظام السياسي في فرنسا إلى حدوث تأثيرات على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر فقد ابتهج الكولون (المستوطنون) لسقوط نابليون الثالث وسقوط الإمبراطورية في صائفة 1870، إذ تخلصوا من النظام العسكري، الذي اعتبروه ضد طموحاتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر المستعمرة، علما أن الكولون- المستوطنون- فكروا في الانفصال بالمستعمرة عن فرنسا للانفراد بخيراتها ومقدراتها.

التغييرات السياسية وظهور النظام المدني:

نجم عن تغيير النظام العسكري في الجزائر والممتد من 1830 الى 1870، عدة تغيرات، كانت كلها تصب في مشروع احتفاظ الأقلية الأوروبية بزمام الأمور، مبعدة في ذلك كل ما يمكنه أن يحقق نوعا من العدالة لصالح الأهالي الجزائريين (السكان الأصليين)، وكان المستوطنون(الكولون) يعارضون أي مشروع يمكنه أن يبحث في تحقيق الاندماج للشعب والأرض في الجزائر، رغم أن النظام العسكري لم يكن رحيما تجاه الأهالي الجزائريين[1].

وتشير الكتابات التاريخية أن كره المستوطنين للحكم العسكري اشتد فقط مع مجيئ نابليون الثالثNapoléon III، الذي حاول أن يحافظ على مكاسب فرنسا في المستعمرة الجزائر من جهة ، ومن جهة أخرى أن يكسب عطف الأهالي الجزائريين بتبني مشروع المملكة العربية. ورغم انهزام فرنسا أمام بروسيا عام 1870 كان ضارا، فإنه كان نافعا بالنسبة للمستوطنين، إذ تغير النظام العسكري واستبدل بالنظام المدني في الجزائر، كما استغل غلاة الاستعمار ثورة المقراني 1871لتوجيه اللوم للنظام العسكري ومؤسساته، وعقب تلك الأحداث دخلت المستعمرة عهدا جديدا سمي عهد الجمهورية الثالثة[2].

السياسة الاستيطانية:

لتجسيد الحكم المدني صدر مرسوم 29 مارس 1871 جاء فيه ما يلي:

1- تقسيم الجزائر إلى إقليمين: شمالي مدني، وجنوبي عسكري.

---

[1] محمد صلاح، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر (1870-1939)**، منشورات القضية، الجزائر، 1997، ص103.

[2] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى التحرير 1954**، ترجمة جمال الدين القاضي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008، ج2، ص308.

2- يحكم الإقليمين حاكم عام مدني، توكل له صلاحيات وسلطات واسعة، ويكون تابعا مباشرة لوزير الداخلية.

3- إنشاء مجالس بلدية وعمالية ومقاطعات.

4- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 09 نواب في البرلمان و 03 في مجلس الشيوخ.

5- إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الداخلية[1].

سعت الإدارة الاستعمارية في ظل النظام المدني إلى تطبيق سياسة استيطان رسمية، لأجل تحقيق اعمار رسمي في الأرياف والمدن، ، كما توالت التنازلات عن الأراضي الزراعية لصالح المهاجرين، ولتشجيع الاستقرار أقيمت حوالي 197 قرية استيطانية، توافد عليها حوالي 30 ألف نسمة عام 1882. والى جانب الاستيطان الرسمي، فتحت الادارة الاستعمارية الفرنسية باب الاستيطان الحر أمام الفرنسيين والأوروبيين، مشجعة إياهم عن طريق سن قانون وارني Warnierعام 1873(قانون المستوطنين). [2] كما تواصلت عملية الاستيطان الرسمي والحر إلى القرن العشرين، إذ تحصل المستوطنون الأوروبيون على حوالي 427 ألف هكتار مابين 1909 إلى 1917، وبذلك أصبح هؤلاء يستحوذون على حوالي 2123288 من الأراضي الزراعية الخصبة وحوالي 194159 هكتار من الغابات .لقد أثرت تلك السياسة الاستيطانية سلبا على الجزائريين ما بين 1893- 1897- 1919، إذ انتشرت فيهم الأوبئة، الأمراض المعدية والقاتلة[3].

السياسة القضائية والإجراءات القمعية:

عمدت الإدارة الفرنسية إلى فرض تشريعاتها القضائية على الأهالي الجزائريين، حيث شرع الحاكم العام دوقيدون De gueydon مابين 1871 إلى 1873 في التضييق على المؤسسات الإسلامية، فأصدر مرسوم 10 سبتمبر 1886، انتزع من القضاة المسلمين في الجزائر صلاحية النظر في جميع القضايا العقارية، فخفض عدد محاكم القضاء الشرعي من 184 إلى 61 عام 1890. وكذا قانون الأهالي (قانون الأنديجينا) الصادر في 28جوان1881، الذي يعامل الجزائريين كرعايا لا كمواطنين، كما أصدر قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870، حصل بموجبه اليهود على الجنسية

---

[1] محمد صلاح، **المرجع السابق**، ص106

[2] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983، ص158.

[3] محمد صلاح، **المرجع السابق**، ص114.

الفرنسية، مما جعل وضعهم في الجزائر أحسن من الأهالي الجزائريين .كما أصدر قانون أخر كان وقعه على الجزائريين جد سلبي، تمثل في قانون الغابات الصادر عام 1903، إلى جانب القوانين الزجرية منها التي فرضت عقوبات قاسية، وقرار إنشاء المحاكم الرادعة فقط 1902، ومرسوم جونار 1906م[1]

السياسة الدينية:

تؤكد أحد الدراسات التاريخية، أن السياسة الدينية للجمهورية الثالثة، تميزت بفسح المجال الكنيسة لأجل تنصير الأهالي الجزائريين، حيث عرفت الحركة التبشيرية تسهيلات، وشهدت انطلاقة كبيرة في بلاد القبائل من خلال نشاط الاباء البيض Les pères Blancs والراهبات Les sœurs، ونفس الشيء عرفته المدن الصحراوية كميزاب، الأغواط، ورقلة، بسكرة والبيض وغيرها من المدن الجزائرية. وكان الحاكم العام الفرنسي دوقايدون De geydon 1871- 1873، من الذين قدموا دعما كبيرا للكاردينال لافيجري Lavigerieزعيم الحركة التبشيرية المسيحية في الجزائر[2].

ولعل ما اعتمده الدكتور وارني (أحد المنظرين للسياسة الفرنسية في الجزائر)، دليل على المشروع المسيحي المبطن في السياسة الفرنسية في منطقة القبائل بشكل خاص والجزائر بشكل عام، حتى لو كانت في ظاهرها إنسانية، والمتمثلة في تقديم المساعدات الطبية ورعاية الأيتام في الملاجئ[3].

السياسة التعليمية:

اعتبرت الإدارة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة التعليم وسيلة لتحقيق الاحتلال الشامل، القائم على الهيمنة على الجانب الفكري والذهني للأهالي الجزائريين، من خلال تلقينهم تعليما يخدم مصالح فرنسا، ولأجل تلك المهمة أشار المنظرون في كتاباتهم، بأن تتبنى السلطات الفرنسية تعليما، ينتهي إلى تشكيل نخبة متشبعة بالثقافة الفرنسية الغربية .وكانت البرامج التعليمية ذات طابع فرنسي في الشكل والمضمون، هدفها العام غرس فكرة القومية الفرنسية لدى الأهالي (الجزائريين) بتلقينهم دروسا في التاريخ، وتشير إلى عظمة فرنسا مع تجاهلهم الكلي لتاريخ الجزائر، فيما يتعلق بالفتوحات الإسلامية، والتركيز على الفترة الرومانية، وأهملت التدريس اللغة العربية. وصارت المدرسة في عهد جول فيريJules Ferry ، حصان

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 2005، ص45، سماني محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص114.

[2] نفسه، ص115.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر، دط، الجزائر، 2007، ج3، ص05

المعركة للعملية الاستيطانية، وفي 07 جوان 1910، أكد جونار Jonnartللمجلس الأعلى للمستعمرة الجزائر، أن المدرسة الابتدائية التي هي حجر الزاوية للجمهورية الثالثة، صارت في الجزائر أساس الهيمنة الفرنسية[1].

السياسة الضريبية:

فرضت السلطات الاستعمارية في عهد الحكم المدني سياسة ضريبية قاسية، إذ طبق نظام ضريبي غير عادل على الأهالي الجزائريين عكس العنصر الأوروبي (المستوطنين)، فقد كان المستوطنون يدفعون أقل ما يدفعه الأهالي الجزائريون. ولما حقق الكولون الحكم الذاتي المالي بموجب قرار 19 ديسمبر1900، هذا القرار الذي تحقق بموجب وعد أعلنه الحاكم العام لافاريير Laferiere، في 25 أوت 1898، استجابته لمطالب وضغوط المستوطنين (المعمرين)، فأعطيت لهم سلطة كاملة في الإشراف على المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، وجعل منهم – المستوطنين– سادة البلاد الحقيقيين[2].

عرفت الجزائر أرضا وشعب خلال عهد الجمهورية الثالثة 1919/1870، أحلك الظروف بسبب سيطرة فئة المستوطنين على المستعمرة، رغم ادعاء السلطات الاستعمارية لتحقيق الإدماج، إذ وقف غلاة الاستعمار كحاجز أمام حصول الأهالي على أدنى الحقوق، فأكثروا القوانين والقرارات القمعية، فكان الجزائري رعية لا مواطن يفتقد الحقوق وعليه الوجبات، رغم مساعي بعض الفئات الفرنسية والجزائرية (من النخبة الجزائرية) 1898– 1939، كمحاولة منهم للمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] قندز حنان، بشير زهرة، بوبكر عتيقة، "السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على المجتمع الجزائري ما بين 1890–1914"، **مذكرة ليسانس**، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، 2013/2012، ص05.

[2]Charles-Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)**, Paris, PUF, 1968, vol 1., p. 175.

المحاضرة التاسعة: أوضـاع الجزائـر مـع مطلـع القـرن العشرين إلـى غايـة 1919 سياسـيا-اقتصاديًا-اجتماعيًا

وبالرغم من أن معاهدة الاحتلال لم تنص في بنودها على فرض السيادة الفرنسية على الجزائر لكن السلطات الفرنسية سرعان ما ضربت عرض الحائط بنود المعاهدة فنشرت قواتها في فترة عهد التردد من 1830 إلى 1834 م، وارتكاب العديد من المجازر الجماعية أهمها مجزرة العوفية في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تقوم بمناورات دبلوماسية في أوروبا بهدف اعطاء شرعية احتلالها للجزائر، ويصور لنا تقرير اللجنة الإفريقية عام 1833 (Africa comite Du PPORT A R(الوضع الحقيقي في الجزائر: "لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام، وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض وذبحنا أناس كانوا يحملون عهد الألمان وحاكمنا رجال يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين.

الأوضاع السياسية:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830 م تهدف إلى ثالثة أشياء بوجه الخصوص:

1- جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من إبعاد.

2- الطمس التاريخي والشخصية الوطنية وازالتها من الاعتبار.

3- قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف.[1]

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر عملت على إصدار جملة من القوانين والإجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر وجعلها جزء ال يتجزأ من فرنسا.[2]

---

[1] أ بو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج،2 ط،2 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 ص.8

[2] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط،1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص.198

وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية ،1834 والذي يقضي بأن الجزائر جزء ال يتجزأ من فرنسا أي أن الجزائر ارض فرنسية وأنشأت لذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية واتبع هذا القرار بتصريح فيما بعد مع منتصف القرن العشرين هو دستور 1947 الذي ينص على أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا، ومن ناحية أخرى أكدت السلطات الاستعمارية دعمها المادي والمعنوي للمعمرين بهدف استقرارهم في هذه الأرض الشاغرة، وقدمت لهم جميع الامتيازات والتحفيزات لذلك.[1]

فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين هجرة استيطانية أو روبية واسعة وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله :"بعد دخول الجيش الفرنسي للجزائر أنزلت السفن القادمة من مرسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ضمير لهم مولعين بحب الدراهم، فانتشروا في البالد الجزائرية كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها لا يهمهم إلا الأرباح الطائلة"[2]، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر عام 1832 حوالي 25 ألف نسمة منهم 2500 مستوطن، وقد أدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال بيجو إلى تأسيس مراكز استعمارية على السواحل مثل وهران، عنابة، سكيكدة.[3]

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870-1852م، وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين خلال 1866م حوالي مائتين ألف مستوطن، وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1914م زادت حركت الهجرة إلى الجزائر بصفة ال تطاق فوصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألف منهم 189ألف فرنسي، واخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميو Cremieusفي 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية، وفي عام 1899م

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1985 ص.24

[2] فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، حرب الجزائر وثورتها، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ت، ص.95

[3] أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، الجزائر، ،1985 ص .23

صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغما عنهم.[1]

والى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها: قانون الإدماج Assimilation الذي يعني في قاموس السياسة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها وقد شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم 30 جوان 1870م، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال الجزائر، قسنطينة، وهران، وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية بقانون الأهالي الذي صدر سنة 1881م، في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1886 في عهد تيرمان 1891-1882م ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين العزل.[2]

كما تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي وخاصة على القبائل الثائرة واستمرت الإدارة الاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930م، حيث تم إلغائها نظريا فقط ليبقى العمل بها سرا حتى عام 1954م.[3]

ونجد أيضا أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم وفي المقابل نجد أن المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، وقد عملوا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الجزائريين نوعا من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا[4]، وفعلا فقد كان لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة 1900م يسيرها المجلس المالي الذي انشأ سنة 1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي مما زاد من قوة المعمرين في التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة.[5]

---

[1] فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص ،95 .96

[2] عبد المجيد بن عدة: "مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ،1993 ص.10

[3] يحي بوعزيز: **المصدر السابق**، ص ،41 .42

[4] صالح العقاد: **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية القاهر، دون تاريخ، ص،190 ص.71

[5] فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص .107

وعلى اثر هذه السياسة الفرنسية على الجزائر والترسانة من القوانين الاستثنائية والزجرية في بروز ردود أفعال مختلفة، من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية، إذ عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالإحداث السياسية الداخلية، كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة وطنية.[1]

الأوضاع الاقتصادية:

إن الإدارة الفرنسية الموجودة بالجزائر لم تنصب في بداية أمرها على الهياكل الاقتصادية هذا إذا استثنينا نهب لمدخرات الجزائريين التي كانت موجودة في الخزينة العمومية، وكذلك نهب أموال الجزائريين الخاصة، لكن بعد الحرب مع الأمير عبد القادر عمدت السلطات الفرنسية العسكرية بضرورة حجز الأراضي الشاسعة وتوطين المهاجرين الأوروبيين في الجزائر، كما توالت العديد من الأزمات الاقتصادية على الجزائر[2] خلال عملية الإبادة الجماعية والجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة ولحماية ممتلكاته التي تم سلبها من الجزائريين العزل، وبهدف تعزيز قيمة مصادرة الأراضي اصدر مجلس الشيوخ الفرنسي قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م، وقانون فارني 1872م[3] وأخطرها قانون الأهالي الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة المقراني وهدفه إرهاب الشعب الجزائري من جهة وتفقيره وتجريده من أراضيه وممتلكاته من جهة أخرى، حيث تقدر مساحة الأراضي التي صادرها الاستعمار الفرنسي بعد ثورة المقراني مباشرة 453000 هكتار كعقاب للقبائل التي شاركت في الثورة مع المقراني، كما تم تهجير سكانها وطردهم من احلال مكنها بالمهاجرين الأوروبيين بعد إن تم هدم نصف القبائل الصغرى وهجر سكانها وعوضوهم بمستوطنين جاء بهم

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830/1900م**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص.107.

[2] صالح فركوس: **الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين814 ق.م – 1962 م**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص.210.

[3] عز الدين معزة: "فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1889 ،1985- "**مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ، 2005، ص.10.

الاستعمار الفرنسي من منطقة الألزاس واللورين ومنحهم أراضي الجزائريين[1]، وعلى اثر ذلك تكونت طبقة بورجوازية استيطانية في المدن والالتيفونديا في الريف اكتسبوا ثروة هامة من نهب ممتلكات الجزائريين.[2]

ومنه إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين الأوروبيين على وجه العموم والفرنسيين على وجه الخصوص وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر الثروات الجزائر من فلاحة، و زراعة، وصناعة استخراجية وتجارة.

1- الزراعة:

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون الا جزءا من أراضيهم والباقي تترك بورا.

في المقابل هذا اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري "الثنائية الاقتصادية " أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لا سيما الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر حيث قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ملايين رأس مضاف إليها ثروة هامة من الخيل والبقر والجمل والماعز بينما لا يتجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة، هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع.[3]

غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس وعمد المستوطنين إلى الزراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا

---

[1] كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط،5 دار العلم للماليين، بيروت، لبنان، ،1968 ص.629

[2] عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى الجزائر، ص.27

[3] إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص،24 .25

سنة 1880م، وأصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن 20 بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400الف هكتار من الأراضي الخصبة وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها عمدت على بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، بحيث بلغ إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904 حوالي 19300000 هكتار في المقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه سابقا بنسبة 20%

ومنه أن هذا الاختلاف الرهيب في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب يعود إلى عدة عوامل كثيرة كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الرئيسي فيها، حيث استولى على الأراضي الخصبة وزرعها كروم وطرد الجزائريين إلى الأراضي البور والأقل خصوبة ولم يقدم لهم أية مساعدات مالية أو تقنية بهدف تفقير وتجويع الجزائريين (الأهالي) والقضاء عليهم، وكان من نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج للحبوب مطلع القرن العشرين والذي تزامن مع بداية التزايد السكاني في الجزائر إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان فنتج عنه ظهور المجاعة في الجزائر في سنوات1920-1922-1924.[1]

وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تقهقر كثيرا، حيث لم يعرف نمو في الإنتاج فقد كان إنتاجهم للحبوب عامي 1901إلى 1910 يقدر ب 19 مليون قنطار ثم نزل إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921 إلى 1930 ونفس الشيء يقال عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، فقبل عام 1910 م كانت تقدر ب 9 ملايين رأس فتراجعت إلى 5 ملايين رأس سنة 1914 وتعليل هذا التقهقر يرجع سببه إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أهمية كبيرة للفلاح الجزائري المسلم وأهملته بل طردته إلى مناطق أخرى فقيرة بور، وكذا عدم تقديم له المساعدات المالية والتقنية اللازمة نتج عن إثرها زيادة عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية والى فرنسا بحثا عن العمل.[2]

2- الصناعة:

وبجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أمالك الجزائريين لصالح المعمرين، عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، فعمد

---

[1] Agron charles robert : **politiques coloniales au Maghreb**, édition P, U.F. PARIS, P24.

[2] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.127-12

الاستعمار الفرنسي على مضايقة لصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدهارها وجودتها[1]، وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون باستقلالهم عن فرنسا لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعاتها الوطنية من المنتوجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها.[2]

وعلى اثر هذا نجد أن المستوطنين قد سيطروا على 28,65 بالمائة من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة وعلى 57 بالمائة في القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية، ولذلك اعتقد فرحات عباس بان الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم، وجعل همهم كله هو البحث عن الخبز لا غير، ففي نظره أن قوة الاستعمار الجبارة تفتقر إلى الروح فهو كالجسم الضخم بدون روح، فرض نفسه بالقوة العسكرية فهو لم يأتي إلى الجزائر إلا من اجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل[3]

ومنه إن السياسة الاقتصادية التي دأبت فرنسا على انتهاجها في الجزائر منذ 1871 م، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912 م، ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير من 4726809 قنطار في سنة 1911م إلى 2686344 قنطار سنة 1912م، كما انخفض محصول القمح من 3674733قنطار سنة 1911م إلى 2197567 في سنة 1912م، ويعني هذا انخفاض محصول الشعير بنسبة 44 بالمائة والقمح بنسبة 41 بالمائة، كما إن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1914م بنسبة 15 بالمائة لضريبة اللازمة و11 بالمائة لضريبة الزكاة.[4]

---

[1] محمد الأمين بلغيث: الجزائر **في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر، ،2007 ص67.

[2] لوسات فلنزي: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر ،1830-1790** ترجمة: حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، ،1994 ص.69

[3] FARHAT Abbas : **Autopsie d'une guerre l'aurore**, éditions Garnier, France.1980, P10.

[4] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص.208

والجدير بالذكر إن هذه السياسة الاقتصادية ليست بجديدة على الاستعمار الفرنسي بل ذهب إلى ابعد من ذلك حين انتزع الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر و تفقير الشعب الجزائري وتجويعه.[1]

الأوضاع الاجتماعية:

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

وقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طوائف اجتماعية التالية:

- **الجزائريون:** يتكونون من العرب والقبائل والشاوية والاباضيون، ويكونون 99 بالمائة من مجموع سكان الجزائر، وقد وحد الإسلام والتاريخ بين هذه العناصر المختلفة فعاشت في انسجام كبير تحت ظل الإسلام وحضارته.[2]
- **الأتراك :**
- **المسيحيون:**
- **اليهود:**

وهذه العناصر الثالثة الأخيرة ال تمثل سوى 1 بالمائة من نسبة السكان، ورغم اختلافها العرقي والديني إلا أنها عاشت في انسجام وتعايش دائم، حيث كان المجتمع الجزائري ذوا طبيعة مرنة يقبل التعايش رغم الاختلافات الدينية والعرقية في امن وهدوء تام[3]، وهذا ما حاول الاستعمار زعزعته بسياسة فرق تسد لأنه لا يخدم أغراضه الخبيثة واوجد لذلك طرق ووسائل وأساليب دنيئة لضرب استقرار وامن الاجتماعي بين العناصر السكانية المتواجدة بالجزائر.

أما من حيث الطبقات الاجتماعية فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طبقتين مميزتين:

---

[1] عبد المجيد خلوف: "الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"، **مجلة الجيش**، العدد ،165 الجزائر، ديسمبر ،1975 ص.11.

[2] Pierre Bourdieu : **Sociologie de l'Algérie ; Que sais –je**. Éditions, PUF, France. 1980.P 80

[3] عبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص.90.

1- طبقة أرستقراطية: وتشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن، وشيوخ الزوايا، وكانت تحت تصرفهم الأراضي الخصبة التي تحتوي على البساتين والأراضي المروية.[1]

2- الطبقة العامة: تمثل الأكثرية، وتتكون من الفلاحين وصغار التجار والخماسين، وقد كان عدد سكان الجزائر سنة 1830م يقارب ب 3 مالين نسمة أغلبها في الأرياف تقدر ب 95%.[2]

ومنه فالشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان يعيش حياة اجتماعية هادئة منسجمة مع واقع السياسي والاقتصادي، ولكننا نستطيع أن نقول بأن الحياة الاجتماعية في الجزائر لم تكن راقية على العموم إذا ما قارنها بالحياة الاجتماعية في أوروبا الغربية.[3]

وكان من نتائج الاحتلال الفرنسي أن المجتمع الجزائري قد تغيرت طبيعته وتأثر الفرد الجزائري بمؤثرات جديدة، فالجزائري أصبح لا يخرج من داره إال وهو ذليلاً وأصبح محجوبا كالمرأة، ذلك أن الشارع فيه حضارة أخرى غريبة عن حضارته[4]، وأصبح الجزائري غريبا في وطنه ومجتمعه فحوصر في الأحياء الشعبية الضيقة وحرم عليه الاحتكاك بالمستوطنين، وصف احد الجزائريين تلك الظاهرة العنصرية التي سنها الاستعمار الفرنسي بقوله :"وقلما كان الجزائري أثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حدا معينا، وكانت إدارة البريد)البريد المركزي حاليا(هي الحد بين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية".[5]

---

[1] ندري بريان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص86.

[2] إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص،24 .25

[3] عبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص.100

[4] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج،1 ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، .1998ص،297. .298

[5] أحمد مريوش : **الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، ط،1 دار هومة، الجزائر، 2007 ص، .113

المحاضرة العاشرة: حركة الأمير خالد 1919م – 1925م

عرفت الجزائر تحولا جذريا في مقاومتها ضد الاحتلال الفرنسي مع مطلع القرن العشرين، و انتهجت فعل المقاومة السلمية بذلا من حركة المقاومة الشعبية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لاختلال التوازن بين المعتدي و المعتدى عليه .و تعد المرحلة ظاهرة صحية في بداية اليقظة الجزائرية، إذا ارتسمت في الأفق تيارات سياسية إصلاحية تدعو إلى المساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين، و لو أنها لم تكن مهيكلة أو منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية أو المنظمات القانونية، إلا أنها تعد إرهاصات أوجدت الأرضية الخصبة لميلاد الحياة السياسية و الأحزاب الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عند رجوع الشباب الجزائري الذي جند في الحرب، و الذي سوف يحمل عبء أول حركة سياسية منظمة، و يعتبر الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر من رواد هذا العمل السياسي، و الذي يعد بحق حلقة هامة في بداية تاريخ الجزائر السياسي المعاصر

الأمير خالد:

هو خالد الهاشمي بن الحاج عبد القادر الأمير الذي اشتهر بلقب" الأمير خالد"، ولد بدمشق في 20 فيفري 1875م، أمضى طفولته وجزء من شبابه بها، وأخذ العلم على يد علمائها وفي عام 1392م قرر والده العودة إلى الجزائر بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية،[1] ولم يستقر بها طويلا إذ تم إرساله للدراسة في ثانوية "ليسي هلويس لوغراندا "بباريس ثم التحق بكلبة "سانسير الحربية" سنة 1897 وأظهر فيها توفقا، كما شارك فرنسا في حروبها رافضا الجنسية الفرنسية.[2]

أوضاع الجزائر والعالم عشية نشاط الأمير خالد

لقد عرفت الجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى نشاط حركة النخبة الجزائرية التي بدأت سعيها في إطار الأبوة الفرنسية، برغم جدية أمالها بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فبراير 1912و الذي أصبح حديث الساعة بين كافة الجزائريين مع اختلاف مشاربها الثقافية والسياسية بما فيهم الطبقة الشعبية البسيطة[3].

---

[1] الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، الجزء الرابع، ط 4، دار الثقافة بيروت ،1980م، ص88.

[2] صالح خرفي، **عمر بن قدور الجزائري**، ط1،)المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص78.

[3] محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، الجزء الثاني، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 1989م، ص102.

ومن تم وجد أعضاء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين التي تأسست في العاصمة سنة 1908 نفسها وكأنها موكلة للدفاع عن الجزائريين أمام عنصرية قانون التجنيد، و تعسف بنوده الخاصة بالجزائريين مقارنة بما يطبق على الفرنسيين[1]

النشاط السياسي:

يعتبر الأمير خالد مؤسس للحركة الإصلاحية حسب الدكتور سعد الله، فقد استغل الرصيد النضالي لجده الأمير عبد القادر ومعرفته للحضارة العربية الإسلامية للوقوف في وجه السياسة الاستعمارية. بدأ نشاطه السياسي بعد تقاعده من الجيش الفرنسي على جبهتين الأولى: التصدّي لدعاة الإدماج والداعين إلى التجنّس بالجنسية الفرنسية، والثانية ضد غلاة المعمرين والنوّاب الفرنسيين. وقد بعث الأمير خالد بعريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسن يطرح فيها مطالب الجزائريين[2].

أسس الأمير خالد جريدة الإقدام سنة 1920 للتعبير عن أفكاره والدفاع عن فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية. ونشط الأمير في كل الاتجاهات فبعد عريضته إلى الرئيس الأمريكي ولسن ترشح للانتخابات البلدية وصار عضوا بالمجلس البلدي للجزائر العاصمة، وأنشأه جمعية الأخوة الجزائرية. – وعند زيارة الرئيس الفرنسي ميليران Millerand Alexandre إلى الجزائر في مارس 1923 خطب الأمير خالد أمامه مجددا مطالب الجزائريين[3].

هذا النشاط المكثف والمطالب المحرجة بالنسب للسلطات الفرنسية جعلت الحكومة الفرنسية تصدر أمرها بنفي الأمير خالد إلى خارج الجزائر في شهر جويلية 1923، حيث حلّ بمصر واستقبل بحفاوة.

لكن نفي الأمير إلى خارج الجزائر لم ينه نشاطه السياسي فقد شارك في مؤتمر باريس للدفاع عن حقوق الإنسان وبذلك نقل المعركة إلى فرنسا نفسها[4].

و من منفاه وصلت رسالة الأمير خالد إلى هيريو رئيس الوزراء الفرنسي سنة 1924 أكدّ فيها من جديد على المطالب الأساسية للجزائريين. كما كان له نشاط متميز مع الوطنيين السوريين بعد عودته إليها سنة 1926. ومع العالم الإسلامي بدعوته إلى عقد مؤتمر إسلامي بأفغانستان الدولة الوحيدة

---

[1] محمد علي دبوز، **المرجع السابق**، ص105.

[2] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1939-1919**، طاا، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985م، ص88.

[3] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر**، الجزء 1، طا،)المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986م، ص90..

[4] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، القاهرة 1949م، ص25.

المستقلة آنذاك. ورغم محاولاته المتكررة العودة إلى الجزائر إلاّ أن السلطات الفرنسية وقفت له بالمرصاد إلى غاية وفاته بدمشق بتاريخ 09 جانفي 1936[1].

نشاط الأمير خالد في الجزائر:

يبدو أن الإدارة الفرنسية كانت تراهن دوماً على توظيف أبناء العائلات الأهلية التي رسمت لنفسها مرجعية في التاريخ، ومن تلك العائلات عائلة الأمير عبد القادر، ولذلك فلا غرابة أن نجد نشاطات الأمير خالد في مرحلتها الأولى تنصب في هذه الرؤية في بعض الأحيان، إذا أدى واجباته العسكرية في المغرب الأقصى سنة 1907، وارتقى إلى رتبة قبطان سنة 1908، بعدها اتضح للسلطات الفرنسية أنه من أنصار السلطان مولاي عبد العزيز ضد مولاي حفيظ المطالب بالعرش[2].

ومع أن خدمات الأمير كانت لصالح الإدارة الفرنسية، إلا أن هذه الأخيرة لم تضع كل ثقلها في الرجل، وكانت حذرة من نشاطاته، ولعل ذلك ما كشف عنه المارشال ليوتي سنة 1912 أنه توجد في شخص الأمير ملامح الشغب والاضطراب[3].

مطالب حركة الأمير خالد:

كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919م عند انفصاله عن النخبة، لقد طالبو أنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية.

ويمكن تلخيص مطالب حركته كالتالي:

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.

2- إلغاء القوانين الإستثنائية.

3- المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.

4- حق الجزائري في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية بدون تمييز.

5- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم

6- حرية الصحافة والجمعيات.

---

[1] محفوظ قداش، **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987م، ص95..

[2] عبد المالك مرتاض، **الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر** ط1، دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م، 85.

[3] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988م، ص76

7- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

كان الأمير خالد يسعى لرص صفوف الشعب الجزائري، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية ونبذ العرقية العنصرية واتبع وسيلة الاجتماعات الشعبية حتى يعامل الشعب الجزائري كأناس وليس كدواب. كما تقدم بعريضة مطالب إلى الرئيس الأمريكي "ولسن" أثناء انعقاد مؤتمر "فرساي" عام 1919م يطالب فيها بمنح الجزائر حقها في تقرير مصيرها بنفسها). ويعد هذا المطلب الشرعي أو مطلب استقلالي بارز في مطلع القرن العشرين[1].

وفي شهر جانفي عام 1922م، قام بتأسيس "حزب الإخاء الجزائري"، عوضا عن حزب الشبان الجزائريين، واستمرت جريدة "الإقدام" لسان حال الحزب الجديد الذي كان من بين مطالبه: تطبيق شامل لقانون 4 فيفري 1919م "الإصلاحي" وتمثيل عادل للمسلمين في المجالس الجزائرية والإلغاء النهائي لقانون "الأنديجينا" وتعميم التعليم ومشاركة الأهالي في الأراضي المخصصة للاستعمار وفتح الطرقات وانشاء خطوط سكك حديدية واختيار القياد بطريقة الانتخاب[2].

نفي ونهاية الأمير خالد:

وهكذا تحولت مطالب البرنامج من مطالب سياسية إلى مطالب اجتماعية للشعب الجزائري، مما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى اتهام الأمير خالد بأنه "وطني مسلم" وأحيانا وصفه بـ "الشيوعي".

وقد أحس الاستعمار بخطر تأثير هذا الرجل على الرأي العام الجزائري فبدأ يضايقه ويعرقل تحركاته، بل صار يمنعه، في أغلب الأحيان، حيث خيره بين أمرين: إما التمتع "بتقاعد ذهبي" أو التعرض لـ "عقوبة قاسية"، فأبدى خالد إزاء ذلك رغبته في إبلاغ الشعب "حقيقة الأمر" لكن الشرطة ألقت عليه القبض، وتم نفيه هو وعائلته إلى الإسكندرية وحوكم هناك أمام المحكمة القنصلية الفرنسية في أوت 1925م بتهمة الهروب من منفاه إلى أوروبا وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر، ولم يعد بعد ذلك إلى الجزائر وتوفي في دمشق عام 1936 1م ، وهكذا بعد أن توفي الأمير خالد انقسم أنصاره إلى قسمين: قسم قليل منهم من عاد إلى ممارسة العمل السياسي مع ابن التهامي، وقسم وهو الغالب اختار طريق النضال الثوري الذي كانت قاعدته قيم "نجم إفريقيا الشمالية[3].

---

[1] - CHARLES Robert Ageron, **les algériens musulmans et la France (1871/1919)**,T1.(P.U.F., Paris 1968).p64

[2] بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس خاصة، لبنان، 2010، ص.97

[3] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: سليم المنجي وآخرون، ط2 (ش.و.ن.ت، الجزائر، 1976) ص 44

أن حركة الأمير خالد تعد، لبنة هامة في بناء المسرح السياسي للجزائر المعاصرة، وكانت مطالبة جامعة وشاملة ربطت بين البعد التربوي والإصلاحي والاجتماعي والسياسي في قالب ثوري، خاطبت العقول وأذكت الأحاسيس ونمت الشعور، وكونت الوئام لدى الجزائريين. الذين أصبحوا يفكرون بكل جدية في مطالبهم المختلفة انطلاقاً من مبدأ المساواة مع المعمرين، لما قدموه من دعم مادي ومعنوي لفرنسا في أحلك محنها.

لكن تواطئ دعاة التجنس والإدماج مع الإدارة الاستعمارية وغلاة المعمرين أجبروا الأمير على مغادرة الجزائر، بعد أن اتهموه بالتعصب والتطرف السياسي. لكن قضايا الجزائر ظلت عالقة في اهتمامات الأمير وهو في المنفى. ونقل المعركة إلى فرنسا وشرح تفاصيلها بين الطبقة العمالية المهاجرة لأقطار المغرب العربي، وبذلك حقق الأمير أمنيته ومهد لتأسيس نجم شمال إفريقيا الذي ولد في باريس 1926وأصبح الأمير رئيساً شرفياً له .وبذلك يعد من الرواد الأوائل الذين أرسوا معالم جديدة في منظومة القيم السياسية في تاريخ الجزائر المعاصر.

المحاضرة الحادية عشر: نجم شمال إفريقيا

لقد كانت حركة الشبان الجزائريين أول حركة سياسية جمعت مختلف تيارات النخبة الجزائرية، وقد كان للانقسام الحاصل داخل الحركة بداية من عام 1919 وانسحاب أنصار التصور الاندماجي بفعل عدم تطابق أفكارهم مع جماعة الأمير خالد، دافعا لظهور صورة جديدة من الأحزاب والحركات السياسية، يطلق عليها غالبا اسم "الحركة الوطنية "

مصالي الحاج:

يلقب بـ"أبي الحركة الوطنية في الجزائر". ناضل قبل ثورة التحرير من أجل الاستقلال، عارض بقوة ضم الجزائر إلى فرنسا، وساهم في تأسيس العديد من الأحزاب السياسية المناهضة للسياسة الفرنسية، ولا يزال موقفه من الثورة الجزائرية محل نقاش بين المؤرخين.

1- المولد والنشأة:

ولد أحمد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898 في حي رحيبة بمدينة تلمسان لأسرة بسيطة الحال. تلقى تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس التابعة للطريقة الدرقاوية بتلمسان، كما درس في المدرسة الأهلية الفرنسية.

استدعي إلى الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي عام 1918، فنقل إلى مدينة بوردو الفرنسية.

بعد إنهاء الخدمة العسكرية سنة 1921 عاد إلى مدينة تلمسان وهناك اندمج مع أعضاء جمعية "أصدقاء الكتاب" وتعلم فن الخطابة وقواعد المناقشة.

2- تكوينه السياسي:

لقد تشكلت لديه ثقافة غربية وأدرك مغزى التحرر من خلال مشاركته في الحرب العالمة الأولى وكذا انخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي و في هذا الإطار السياسي كان مصالي الحاج يحضر كل تلك الاجتماعات والمحاضرات.[1]

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،1919-1939** تر: أمحمد بن البار، ج،1 دار الآمة، ط،1 الجزائر، 2008م، ص252.

منذ وصول الأمير خالد باريس 1924م بعد نفيه من الجزائر، كان محط أنظار كل المهاجرين المتأثرين بفكره لاسيما مصالي الحاج قام الأمير خالد بالاتصال بالمهاجرين وكذا الاشتراكيين لعقد اجتماع عمالي نقابي في19 جويلية 1924م في قاعة "أوغست بالنكي "الدائرة 13 وقد ترأسه النائب "بوتون" و"الحاج علي عبد القادر" والأمير خالد" وضم العمال المغاربة،[1] وفي اجتماع أخر في 11 سبتمبر من العام برئاسة الأمير خالد و"محمد بن الأكحل" الشرفية، لعل كل هذه الاجتماعات والخطب التي ألقاها الأمير خالد قد أثمرت وكان لها صداها إذ خلقت نوعا من التضامن والإخاء بين العمال وأحدث نوعا من الاستعداد الوطني والروحي لدى المهاجرين، كما هدفت إلى دراسة الوضع في شمال إفريقيا واهتمت بتوعية وتجنيد العمال المهاجرين. وطرح الأمير خالد فكرة جديدة وهامة ألا وهي إنشاء أول حركة سياسية جزائرية إسلامية باسم "نجم الشمال الإفريقي الإسلامي" حيث أجريت عملية الاقتراع حول هذا الموضوع كما أعيد طرحها خلال محاضرة ثانية وجرت الموافقة على الاقتراع بالأغلبية.[2]

بداية ظهور الحزب:

لقد ظهر النجم في بدايته على شكل جمعية تدافع عن مصالح بلدان شمال إفريقيا الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفرنسا[3]. ورغم أن النجم لم يكن في بدايته جزائريا، فإن وجود السبد مصالي الحاج على رأس إدارته جعله يهتم أكثر بمصالح الجزائر. وجاء ذلك بيّنا في سنة 1927 في خطبة السيد مصالي في مؤتمر بروكسال.[4] ولعل اقتصار هذه المطالب على الجزائر يرجع إلى عدم مشاركة التونسيين والمغاربة في نشاطات النجم منذ نفي السيد خير الله، وتجمعهم حول أحزابهم المحلية "ومع ذلك لا يمكن أن نفهم أن النجم قد اهتم ابتداء من هذه السنة (1927) بالدفاع عن مصالح الجزائر فقط بل إن مجلسه كان قد اجتمع في 19 فيفري 1928 وأقر برنامجه بعد مراجعته فجاء في البند الثالث منه: إن هدف الجمعية الأساسي هو تنظيم الكفاح لتحقيق استقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاثة.[5]

---

[1] أبو القاسم سعدالله، **المرجع السابق**، ص 373.

[2] بني أمين سطورا: **مصالي الحاج رائد الوطنية 1889 – 1974**، تر : الصادق عمار يو مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002، ص 29

[3] محفوظ قداش، **المرجع السابق** ج 1، ص .685

[4] ابراهيم مهديد، **نجم الشمال االافريقي وحزب الشعب الجزائري 1926 – 1939 م**، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2007م، ص16.

[5] يوسف مناصرية: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939**. م. و. ك. الجزائر 1988.

مصالي الحاج والحزب:

عرض مصالي الحاج عام 1927م أمام مؤتمر "بروكسل" الذي دعت إليه "الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري" مطالب النجم التي تمثلت خاصة في جلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائر وتقرير المصير.

كان مصالي الحاج قد انتخب عام 1928 م رئيسا للحزب، حيث استطاع أن يسير النجم بعيدا عن هيمنة الحزب الشيوعي الجزائري الفرنسي الذي كان الصخرة الكؤود أمام استقلال البلاد.

في شهر سبتمبر 1935م، تعرف مصالي الحاج على الأمير شكيب أرسلان الذي كان يعد العدة لمؤتمر إسلامي في أوربا، حيث عقد المؤتمر في نفس الشهر، حضره وف دمن النجم برئاسة مصالي و70 عضوا من مختلف البلاد الإسلامية والأوروبية. لقد حذر الأمير شكيب أرسلان مصالي من العراقيل الإستعمارية، ودعاه للعمل على بعث الشعور الإسلامي لتعبئة الجماهير، ورصّ الصفوف.[1]

شارك النجم في "مؤتمر بروكسل" الذي أنعقد في الفترة ما بين 14-10 فيفري 1927 وألقى فيه مصالي الحاج خطابا هاما أكد فيه على مطلب استقلال الجزائر، وجلاء قوات الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى جملة من المطالب الآنية وتتمثل فيما يأتي:[2]

- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية أو المبعدون.
- حرية الصحافة، والجمعيات والاجتماعات.
- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المساوية لما يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر.
- تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.
- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- إنشاء مدارس للعربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر 1984م، ص. 73.

[2] محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية ،1954-1830** منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 100. –

أدت هذه المطالب بالسلطات الاستعمارية إلى حل النجم سنة 1929م، بحجة أن برنامجه يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية.

المحاضرة الثانية عشر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

على رواية الإبراهيمي، فإن ابن باديس قد زاره في سطيف، سنة 1924، وأخبره بخطته في خلق جمعية للعلماء في قسنطينة، تحت اسم "جمعية الإخاء العلمي". وأضاف ابن باديس إلى مضيفه، أن الجمعية ستوحد جهود العلماء الجزائريين و طلابهم، وإنها ستساعد على ربطهم جميعا ببرنامج مشترك. وقد شجع الإبراهيمي الفكرة. ثم عمل الرجلان على وضع خطة تتضمن الدستور، ومكان الاجتماع، والمديرين، بالإضافة إلى خطوات أخرى، لإعداد الاجتماع التأسيسي، وعاد ابن باديس إلى قسنطينة واستشار زملاءه ومساعديه، وعلى رأي الإبراهيمي لرحبوا بالفكرة وتبنوا الدستور المؤقت. ولكن ظروفا جديدة طرأت فأخرت المشروع ست سنوات.

الظروف والعوامل التي ساعدت على نشأت وظهور جمعية العلماء:

1- لظروف التي نشأت فيها الجمعية:

أولا: مرور قرن كامل على احتلال الفرنسي للجزائر، فقد نظم الفرنسيون احتفالات ضخمة في الذكري المئوية للاحتلال، استفزازا للأمة، وإظهارا للروح الصليبية الحاقدة التي يضمرونها للإسلام والمسلمين، حيث أن الفرنسيون قالوا: "إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر. ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها."

ثانيا: التحضير للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس برئاسة الحاج أمين الحسيني، في ديسمبر 1931م، الذي كان هدفه توحيد الصف الإسلامي بعد سقوط الخلافة الإسلامية. في تلك الظروف المفعمة بالتحديات، ظهرت جمعية علماء للوجود[1].

2- العوامل التي ساعدت على نشأة الجمعية:

أولا: كان هناك تأثير الشيخ عبده (حركة الجامعة الإسلامية) ، ولاسيما فكرته عن الاجتهاد.

ثانيا: تأثير مجلة "المنار" وكتب المصلحين الدينيين ، مثل ابن تيمية ، وابن القيم ، والشوكاني (هؤلاء كلهم محل إعجاب الوهابيين أيضا).

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1 و ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت-لبنان 1992، ط4

ثالثا: " الثورة التعليمية " التي أحدثها ابن باديس بعد عودته من تونس والمشرق.[1]

رابعا: الوقع النفسي للحرب على الجماهير الجزائرية، الذي أدي إلى تدهور الاعتقادات الخرافية، بالإضافة إلى تدهور المبادئ "المقدسة" في أعين هذه الجماهير.

خامسا: عودة بعض "أبناء الجزائر المخلصين المؤمنين " من الحجاز " منبت الإسلام ومركز النهضة الإصلاحية، وبعد أن تعلموا فكرة الإصلاح الناضجة.

تأسيس جمعية علماء المسلمين (أعضائها / مبادئها)

يوم الثلاثاء 17ذي الحجة عام 1349هـ الموافق للخامس من ماي 1931م، اجتمع بنادي الترقّي بعاصمة الجزائر 72 من علماء القطر الجزائري. وغرض هذا التجمع هو تحقيق فكرة طالما فكّر فيها علماء القطر فرادي وهي تأسيس "جمعية العلماء المسلمين". فقد سلكت الجمعية طريقة الاقتراح فألقي عليها اقتراح باختيار جماعة معينة ووقع الإجماع على اختيارها، وهذه أسماؤهم[2]:

الأساتذة: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي، إبراهيم بيوض، المولود الحافظي، مولاي بن الشريف، الطيب المهاجي، السعيد اليجري، حسن الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفوضيل اليراتني،اجتمعت الهيئة الإدارية خاصة ما عدا الأستاذين ابن باديس و الطرابلسي الغائبين، فانتخب الأستاذ عبد الحميد بن باديس(رئيسا)، والأستاذ محمد البشير الإبراهيمي(نائبا للرئيس)، والأستاذ الأمين العمودي(أمين العام)، والطيب العقبي(الأمين العام المساعد)، والأستاذ مبارك الميلي(أمين المال)، والأستاذ إبراهيم بيوض(نائب أمين المال). وبقية الأساتذة المذكورين للعضوية والاستشارة[3].

من مبادئهم نذكر منها: 1/الإسلام هو دين الله ودين الإنسانية قاطبة 2/القرآن هو كتاب الله 3/السنة الحقيقية هي تفسير القرآن 4/البدعة هي كل شكل من العبادة التي ليس لها أصل في السنة 5/محمد هو أفضل الخلق 6/التوحيد هو أساس الدين 7/الخلاص هو بالعمل الصالح وحده 8/المرابطية بدعة وهي تعني استغلال الإنسان وقتل العقل...الخ

---

[1] أحمد الطالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج1(1929-1940) و ج2(1940-1952)، دار الغرب الإسلامي 1997، ط1.

[2] محمد البشير الإبراهيمي(محرر)**: سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1935)**، المطبعة الإسلامية الجزائرية، قسنطينة 1935.

[3] الجزار أحمد محمود: **الإمام المجدد ابن باديس و التصوف**، الناشر بالإسكندرية، ابريل 1999، ط1.

القانون الداخلي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

كان يتكون من:

1- نظام الجمعية وإدارتها :يعتبر هذا المبحث الفصل الأول في القانون الداخلي لجمعية العلماء، وكان يدرس الأعمال الإدارية وواجبات الأعضاء الإداريين وحقوقهم وواجبات الأعضاء العاملين وحقوقهم وكان هذا الفصل في القانون الداخلي يمتد من المادة1 إلى المادة 54.

2- لجنة العمل الدائمة: يعتبر هذا المبحث الفصل الثاني في القانون الداخلي لجمعية العلماء، وكان يتحدث عن اللجنة الدائمة ووظيفتها وأعضائها، وكان هذا الفصل في القانون الداخلي يمتد من المادة55 إلى المادة63[1]

3- مقاصد الجمعية وغايتها وأعمالها: يعتبر هذا المبحث الفصل الثالث في القانون الداخلي لجمعية العلماء، وكان يتحدث عن قواعد العامة للجمعية، ومقاصدها الأساسية والثانوية، وبعض أعمالها التطبيقية، وكيفية تنفيذها والوسائل المساعدة في ذلك، وكان هذا الفصل في القانون الداخلي يمتد من المادة64 إلى المادة85.

4- في مالية الجمعية: يعتبر هذا المبحث الفصل الأول في القانون الداخلي لجمعية العلماء، وكان يتحدث مالية الجمعية في ما يخص مقادير الاشتراك و التبرعات وكيفية جمع المال وكيفية حفظه واستثماره؟ وفي ماذا يصرف ؟، و كان هذا الفصل في القانون الداخلي يمتد من المادة86 إلى المادة87[2].

أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ان الجمعية قد أسسّت لهدفين شريفين، لهما في قلب كل عربي مسلم بهذا الوطن مكانة لا تساويها مكانة، وهما إحياء مجد الدين الإسلامي وإحياء مجد اللغة العربية. وكما قال الإمام عبد الحميد ابن باديس مخاطبا هذا الشعب: «أيها الشعب المسلم الجزائري الكريم، تالله لن تكون مسلما إلا إذا حافظت على الإسلام ولن تحافظ على الإسلام إلا إذا فقهته، ولن تتفقه إلا إذا كان فيك من يفقهك فيه...". [3]كما ذكر أيضا الدكتور عبد الكريم بوصفصاف في تلخيص أهدافها في هدفين رئيسين هما: فالأول: وهو آني

---

[1] أحمد توفيق مدني :**حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

[2] محمد علي الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري**، دار المعرفة، بيروت، ج،2ص194

[3] أحمد الخطيب: **جمعية العلماء الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، م. و. ك. الجزائر ،1985 أنظر ص. 91 – 119

ويتمثل في تنقية الإسلام مما علق به من شوائب والمحافظة على الثوابت وإحيائها. كاللّغة العربية والتاريخ القومي و الإسلامي، بالإضافة إلى بناء المدارس و المساجد ومحاربة الآفات الاجتماعية. عن طريق نشر الوعي وذلك بواسطة الدروس و الصحافة، وبصفة عامة الوقوف ضد محاولة مسخ الشخصية الوطنية الجزائرية والثانية: وهو البعيد المدى ويتمثل في استرجاع استقلال الجزائر، وتكوين دولة عربية إسلامية. واستنادا لما أورده السيد فرحات عباس، فإن جمعية العلماء كانت ذات مهمة شاملة حيث يقول : "حملت هذه الجمعية المباركة على عاتقها عبء نهضة الإسلام ومحاربة أصحاب الزوايا و الطرق المتواطنين مع الاستعمار وتكوين إطارات اجتماعية مثقفين ثقافة عربية ". وأن الجمعية كانت في معظم مطالبها تهدف إلى تلك الأهداف السامية وهي التأكيد على رفض الفرنسية والتمسك بالاستقلال وارتباطه بالحضارة الإسلامية والعروبة ، فبالمضايقات والقرارات التي اتخذتها السلطة الفرنسية ضد الجمعية لم تزد الجمعية إلا إصرارا على موقفها، واتخذت الجمعية شعارا لها يبين في نفس الوقت أهدافها وهو: " الجزائـر وطننـا والإسـلام ديننـا و العربيـة لغتنـا[1]."

الوسائل المستعملة في تحقيق أهدافها:

1- الصحافة :حيث أنشأت العديد منها وهي: «المنتقد، الشهاب، الشريعة المحمدية، السنة النبوية، الصراط المستقيم وآخرها البصائر.(...)

2- المدارس :**وقد** بلغ عددها أكثر من مئة وخمسين (150) مدرسة، ونذكر منها على سبيل المثال: مدرسة الحديث بتلمسان، مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، مدرسة الشبيبة الإسلامية بالجزائر، ومدرسة تهذيب البنين بمدينة تبسة، وهذا إيمانا منها بدور المدرسة على حد تعبير الشيخ الإبراهيمي "المدرسة جنة الدنيا وكل شعب لا تبني له المدارس تبني له السجون[2]."

3- المساجد :ونذكر من هذه المساجد على وجه الخصوص: مسجد الجامع الأخضر، مسجد سيدي لموش، مسجد سيدي عبد المؤمن، والمسجد الكبير.

4- **النوادي** :قامت الجمعية بتكوين نوادي ذات طابع إسلامي، كان الهدف منها ضم وجمع تلك الفئات التي لم تعرف طريقها إلى مدارس الجمعية ومساجدها حيث كانت هذه النوادي تؤدي دورها في نشر الوعي والثقافة، لتسهيل عملية الاتصال بين الشباب وكان أشهرها "نادي الترقي" بالعاصمة الذي كان

[1] محمد علي الصلابي، **المرجع السابق**، ص196.

[2] أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص92.

مثالا للتوجيه ورسالة للإصلاح. وكما يقول أحد المؤرخين: " وتحت ستار التعليم الديني وتأسيس النوادي الثقافية.

دور جمعيـــة العلماء المسلمين:

أ- داخليًا:

يمكن القول أن الجمعية مهدت الأرض للانطلاق الثورة، وذلك بجهودها في التعليم ونشر اللغة العربية، وإيقاظ الجزائريين في كل مكان، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه تدمير الوجود المستقل للجزائر، ويكفي أن نقول في هذا الصدّد أن 70ألف طالب كانوا قد يتخرجون من مدارس الجمعية، وقد كانوا هم بالتحديد قيادات الثورة وعناصرها النشيطة.[1] وفي ذلك يقول الدكتور أبو الصفصاف عبد الكريم – في رسالة للدكتوراه – :"إن جمعية العلماء هي التي أخرجت الجزائر من عزلتها الثقافية وأعادت ربطها بالأمة الإسلامية وحطمت المقولات التي خلقها الاستعمار وعمدت على إحياء اللغة العربية و التاريخ الوطني، وطهرت الإسلام من الشوائب التي علقت به ووحدت الشعب الجزائري تحت راية الإسلام ، وأحبطت حركة الاندماجيين الرامية إلى ربط الجزائر بفرنسا بواسطة جنسية المستعمر ولغته، وكونت الإطارات المخلصة التي فجرت ثورة 1954، [2]وكانت الدعامة الأساسية لعملية التعريب بعد أن استردت الجزائر سيادتها الوطنية سنة 1962 ويصف الدكتور محمود قاسم في كتابه "الإمام عبد الحميد بن باديس" بأنه الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية".[3] كما وشاركت الجمعية بواسطة جريدة البصائر في إظهار أساليب الوحشية لقمع حركة الثورة بواسطة الإرهاب والبطش و الزجر والتنكيل والاعتداء على الحريات الفردية و الجماعية وسجن الآلاف من أحرار البلاد، كما كانت توجه للأمة كلمة طيبة تستحثها فيها على التماسك و التكتل و الوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريتها المنتهكة وحقها المغتصب وكرامتها المهدورة و حياتها التي أهينت، وأن النصر و الصبر الجميل قريب و ساعة الفرج قريبة بحول الله[4].

ب- خارجيًا:

- دورها في قضية المغرب الأقصى:

---

[1] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص .92

[2] شارل روبير اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2، ص 5

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، **المرجع السابق**، ص-ص71-72.

[4] نفسه، ص74.

كانت جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وكانت صحيفتها البصائر أكثر الهيئات اشتغالا بقضية المغرب الأقصى الشقيق، وأمعنها دفاعا عن حقوقه، وأكثرها صرامة في كشف المؤامرات الخبيثة القذرة التي دبرتها الإقامة العامة الفرنسية بالرباط، وجرت خلفها جماعة من أوباش الرجعيين، وأدناس النفعيين، فيقول أحمد توفيق مدني:" فكنت في البصائر أكشف الستر عن خباياهم وخفاياهم في قسم: منبر السياسة العالمية الذي كنت أمضيه: أبو محمد. حتى إذا اقترفوا إثمهم العظيم، ونفذوا مكيدتهم اللئيمة، فأبعدوا سليل الأشراف عن أشراف ملكه، وحولوا بينه وبين عرشه، قدمت احتجاجا صارخا ملتهبا باسم الجمعية، تجدون نصه في أواخر الجزء الثاني، وشحذت قلمي وأمضيت عزيمتي واندفعت أكاد أقول جبارا في ميدان الدفاع الشريف، عن حق شريف وملك شريف[1]."

- **دورها في القضية الفلسطينية:**

لم تقتصر جهود العلماء على الاهتمام بقضايا الشعب المسلم في الجزائر بل اهتمت بأوضاع المسلمين عامة في مشارف الأرض ومغاربها _وخاصة القضية فلسطين_ فقد قامت الجمعية بالدعوة إلى إنشاء " لجنة إعانة فلسطين[2] " وترأس تلك اللجنة الشيخ أحمد الإبراهيمي رئيس الجمعية نفسه واستطاع الإبراهيمي أن يوسع قاعدة تلك اللجنة، وأن يقوم من خلالها بالاتصال بالجامعة العربية لتدعيم ومساندة الشعب الفلسطيني سنة 1948. [3]ودعا الشيخ الإبراهيمي من خلال تلك اللجنة جميع مسلمي العالم بالكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية وأن تقدم الاحتجاجات على ما حدث في فلسطين إلى الهيئات الدولية وبالطبع لم يقتصر نشاط اللجنة على ذلك فقط. بل قامت بإرسال عدد من المجاهدين الجزائريين إلى فلسطين للمشاركة في القتال ضد الصهيونية[4]. وكذلك تم إرسال مبلغ أربعة ملايين فرنك ثم ثلاثة ملايين فرنك أخرى لدعم الجهاد الفلسطيني. [5]

الصعوبات والمعيقات التي واجهتها الجمعية:

1- من الطرف الجزائري:

---

[1] هيئة التحرير: "دعوة العلماء المصلحين"، **الشهاب**: مج،0 2جمادى الأولى 0322هـ46- نوفمبر 0245م، ص.52

[2] أثار الامام البشير والابراهيمي، المصدر **السابق**، ص 188.

[3] شارل روبير اجرون، **المرجع السابق** ج 2، ص ص 561 – 563.

[4] نفسه، ص564.

[5] علي مراد: **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر' 'بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1191الى 1131"**، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ،4112 ص.122.

الصعوبات التي واجهها العلماء هو اصطدامهم بالمرابطين واصطدموا أيضا بخريجي المدارس الفرنسية وبالنواب. فالأولون كانوا ينظرون إلى العلماء على أنهم رجال دين أكثر منهم رجال ثقافة. أما المتطرفون من خريجي المدارس الفرنسية(النخبة) فقد كانوا ينظرون إلى ثقافتهم على أنها هي ثقافة العصر[1]، وإن الحياة تقضي الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وتقليد الفرنسيين ولو بواسطة الاندماج والتجنس. ولذلك وقع التصادم أحيانا وإن كان تصادمًا أقل وقعًا من التصادم الذي حدث بين المرابطين والمصلحين. وأهم قضية عارضها العلماء بشدة هي المرابطية. كانوا يعتبرون الجمعيات الطرقية معارضة للدين والتقدم. وبناء على رأي أحد العلماء، فإن المرابطية جاءت نتيجة تدهور الإسلام وانتشار الغموض. وكان زعماء الجمعيات الطرقية قد اتهموا بجهل القرآن، واستغلال الشعب وخدمة الاستعمار. فقد كتب الإبراهيمي ذات مرة قائلا:" إن المرابطية هي الاستعمار في معناه الحديث المكشوف، وهي الاستعباد في صورته الفظيعة". لذلك أعلن العلماء الحرب على المرابطية تحت راية: "لا غموض في الإسلام" لأنها "هي سبب الفساد والأمراض، والانحراف الديني، والجهل، والإهمال في الحياة، والإلحاد بين الشباب[2]."

2- من الطرف الفرنسي:

فقد أصدر وزير الداخلية الفرنسي في شهر مارس1935 قرارًا يقضي بقمع الدعاية المضادة للسيادة الفرنسية في الجزائر وخاصة عن طريق الصحافة والخطابة التي تقوم بها عناصر الجمعية. وفي 8مارس1938 صدر قرارًا من الإدارة الفرنسية بعدم جواز افتتاح المدارس العربية التابعة للجمعية وقد وصف عباس فرحات هذا القرار: " بأنه ضربة قاتلة للدين الإسلامي "، وفي نفس سنة أصدر الوالي العام في الجزائر منشورا إلى رؤساء الأقاليم يقضي بإلقاء القبض وسجن كل طالب ينتسب إلى جمعية العلماء أو قيامه بالدعاية لأفكارها. ولعل أخطر القرارات في محاربة نشاط الجمعية كان قرار عرقلة التعليم العربي الحر الصادر في 8مارس1938 ، وكذلك اعتقال الشيخ الإبراهيمي لرفضه تأييد فرنسا ضد الألمان في الحرب العالمية الثانية وكذلك فرض الإقامة الجبرية

---

[1] عبد الحميد بن باديس: "خطاب رئيس جمعية العلماء المسلمين"، **جريدة البصائر**، عدد،38 06رجب 0355هـ4/أكتوبر 0236م، ص.4

[2] أسعد لهلالي: "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية1954م-1962م"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 4104، ص.34

على الشيخ ابن باديس نفسه لذات السبب، كما سجن من زعماء الجمعية لنفس السبب الأمين العمودى وفرحات الدراجى، كما عطلت جريدة الشريعة والسنة المحمدية وكما تم إيقاف جريدتي البصائر و الشهاب سنة 1939 وهما جريدتان تابعتان للجمعية[1].

وخلاصة القول أن جمعية العلماء المسلمين كانت عبارة عن تيار إصلاحي اجتماعي تربوي ، ركزت جهودها على الدفاع عن الشخصية الجزائر و عروبتها و إسلامها و المحافظة على قيمتها الروحية و التاريخية ، و كان ذلك بمثابة الأرضية التي تشكلت عليها ملامح النضال السياسي و العسكري ، الذي مارسه الجيل الذي فجر الثورة التحريرية الكبرى التي حررت الوطن و الشعب من سجن الاستعمار الفرنسي البغيض.

بالإضافة إلى ما قامت به الجمعية هو جعل القضية الجزائرية محط أنظار العالم عامة و المسلمين في مختلف البلاد خاصة، فبفضل مجهود رجال الجمعية تلقت الجمعية الدعم من الحركات الوطنية و الإسلامية في العالم الإسلامي ، وأصبحت الدعاية لها في صحف العالم الإسلامي كبيرة و متواصلة .وكذلك على الجانب الآخر فإن الجمعية ساهمت في زيادة اهتمام الشعب الجزائري بقضايا العالم الإسلامي عموما مثل الاهتمام بقضية الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي وبثورة سوريا ضد الفرنسيين و بكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني و غيرها...

[1] ركي رابح عمامرة: **جمعية العلماء المسلمين الجزائربين التاريخية1931م-1956م ورؤساؤها الثالثة**، ط،:الأولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ،2004 ص.32.

المحاضرة الثالثة عشر: حزب الشعب الجزائري

بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر خلال الثلاثينات مثل انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، ثم خيبة أمل الحركة الوطنية الجزائرية في وعود الإصلاح من طرف الجبهة الشعبية ونتيجة لحلّ نجم شمال إفريقيا سنة 1937، التقى المناضلون السابقون للنجم لإعادة تشكيل حزب وطني جديد فكان حزب الشعب الجزائري.

تأسيس حزب الشعب الجزائري 11مارس 1937م:

ان حل نجم شمال إفريقيا من طرف الجبهة الشعبية لم يكن عامل إضعاف للمناضلين وتشتت ٍيمانهم العميق شملهم وبعثهم على اليأس، بل كان امتحانا مفيدا، فكانوا متمسكين بعقيدتهم الوطنية وايمانمم العميق بأنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وادا قضت فرنسا على النجم كحزب فان مبادئه وفلسفته بقيت هي السائدة بين المناضلين، حيث لم تتغير الخطة والهدف بل تغير الاسم فقط[1] ودليل ذلك هو استمرار نشاطهم باسم "أحباب الأمة" نسبة إلى جريدة الحزب والتي استمرت حوالي شهر ونصف.[2]

وعندها أسس مصالي الحاج في 11 مارس 1937 حزب الشعب وعمل على نقل نشاطه إلى الجزائر، فكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم البعيدة المدى وهي: إنشاء حكومة وطنية وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واحترام العربية والإسلام وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية[3]

سرعان ما عقد هؤلاء اجتماعا بناتير nonteere بباريس[4] حضره ما يقرب 300 مشارك والذي تولد عنه حزب الشعب الجزائري 11مارس 1937م، وقد اشتملت اللجنة المركزية الجديدة على جميع الأعضاء السابقين كما ضمت أعضاء آخرين جدد كشعبان علي وآيت منقلات وعيساوي وأسندت رئاسة

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ٍدراسة تاريخية وايديولوجية** مقارنة، دار مداد الجزائر، 2009، ص 231

[2] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فر نسا بين الحربيين 1939-1914م نجم إفريقيا وحزب الشعب،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2007 ص. 70

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية ،1945-1930** الجزء الثالث–الطبعة الثالثة–الجزائر141. ص 1986

[4] محمد قناش، **المرجع السابق،** ص 83

الحزب الشرفية إلى السيد أمسايح،[1] وفيما يخص تسمية الحزب الجديد فقد ذكر مصالي الحاج أنه و بعد تفكير مع رفاقه قرروا تسميته بالحزب الوطني الجزائري لكن تم رفض ذلك ثم ختير اسم حزب الشعب الجزائري كون مناضلي تونس والمغرب قد أسسوا أحزابا خاصة بهم[2] وأودعت قوانين الحزب بمركز الشرطة في 14 أفريل 1937م.

ونتيجة للضغوط المسلطة على مصالي ورفقائه في النضال فقد حاول مصالي الحاج أن يكون معتدلا حتى لا تتقطع الصلة و اللقاءات بين أعضاء الحزب من جهة، ولا يظهر أنه متطرف ويخلق مشاكل لحكومة الجبهة الشعبية المتعاطفة مع مطالب الأحزاب الجزائرية من جهة أخرى[3]، هكذا قرر مصالي الحاج وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزبه هو "لا للاندماج لا للانفصال لكن نعم للتحرر" وكان هدفه من نقل نشاط الحزب هو توجيهه للشعب الجزائري مباشرة.[4]

أخذ ح ش ج ينشر أفكاره ويوسع نطاق نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية ٍ غلا المختلفة عن طريق جريدة الأمة، وعندما قامت السلطات الفرنسية الاستعمارية بحجز وا ق صحيفة الأمة أصدر الحزب جريدة البرلمان الجزائري ثم العمل الجزائري وفي شهر جويلية من نفس السنة عاد مصالي إلى الجزائر ورشح حزبه لأول مرة مندوبين عنه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر غيرّ أن السلطات الاستعمارية زورت الانتخابات وثارت ضجة ومظاهرات من طرف أنصار الحزب حكمت على مصالي بالسجن لمدة عامين مع تجريده من حقوقه المدنية كما حكمت على رفاقه بالسجن لمدة عامين أيضا.[5]

ومع ذلك فقد نجح عدد من أعضاء ح ش ج في الانتخابات وهم في السجون، وفي سنة 1939م شارك ح ش ج في الحملة الانتخابية التي نظمتها السلطات الاستعمارية وزورتها رغم فوزه الساحق، وفي بداية ح ع 2 يوم 26سبتمبر1939م حل رئيس الجمهورية الفرنسية أليرلبرون ح ش ج ومنعت جريدة

---

[1] قدادرة شايب: "الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1954-1934 دراسة مقارنة"، **مذكرة دكتوراه**، إشراف :عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية ،2007-2006 ص 262.

[2] نفسه، ص263.

[3] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص-ص 302-301.

[4] محمد قناش، **المرجع السابق**، ص 89

[5] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954-1830م**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ص. 88

الأمة والبرلمان الجزائري من صدور وأعتقل الكثير من مناضليه داخل وخارج الوطن وعلى إثرها دخل ح ش ج في مرحلة النشاط السري طوال ح ع (2 1945-1939)[1]

إن ح ش ج حزب ديمقراطي يهدف إلى تحسين أوضاع الشعب الجزائري وهو موجه لجميع الفئات من طلبة وتجار وصناع وفلاحين و أصحاب المهن الحرة، وهو الذي سيكون الدرع الواقي للشعب من أجل الدفاع عنهم وعن مطالبهم حيث يقوم بتنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في شكل ٍلقاء المحاضرات لتعليم وتربية العمال مجموعات واتحادات وتنظيم الدروس وألقاء المحاضرات لتعليم وتربية العمال.

تنظيمات الحزب وبرامجه:

1- تنظيمات الحزب:

وفقا للقانون الصادر عام 1901م فان جميع الأحزاب آنذاك تخضع للتنظيم القانوني، والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة ولجنة تنفيذية وهيئة إدارية وأخيرا مكتب سياسي ، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فيدراليات وقسمات (فروع) وهذا ما انطبق على حزب الشعب [2] من حيث تقسيمه كالتالي

أ- التنظيمات المركزية:

*-**الجمعية العامة** :ٍ وهي التي يقوم بتعديل النظام الأساسي للحزب، واقرار برنامج النشاط المستقبلي، والبرنامج السياسي والتقرير المالي وهي التي تحدد النهج السياسي للحزب، وتنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.[3]

*-**اللجنة التنفيذية:** ينتخب المؤتمر السنوي أعضاء اللجنة التنفيذية ويناهز عددها العشرين عضوا مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا، اجتمعت مرة واحدة منذ تأسيس الحزب، تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاتها.[4]

كما تكونت أيضا اللجنة المركزية سنة 1928م وكان عدد أعضاءها خمسة عشرة عضوا لكل واحد فيهم مهام خاصة به

---

[1] عمار عمورة: **موجز تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 180

[2] مريم حداد: **المرجع السابق**، ص 67

[3] قدادرة شايب: **المرجع السابق**، ص 267

[4] أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق**، ص-ص 224-223

*-**الهيئة الإدارية:** تعتبر الهيئة الإدارية القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالإشراف على شؤون إدا الحزب وا رة نشاطاته بين الاجتماعات التي تقيمها الجمعية العامة ونظرا الصعوبات التي واجهها الحزب جعلته ينقل نشاطه من فرنسا إلى الجزائر، وكان مصالي الحاج هو رئيس الهيئة الإدارية في فيدرالية الجزائر.[1]

*-**المكتب السياسي:** يتركب المكتب من تسعة أعضاء: رئيس، كاتب، نائبه، أمين مال، نائبه وبقية أعضاء مستشارون، ومن خصوصيات هذا المكتب: المراسلات، الإدارة العامة للفرع، اللوائح السياسية، الدعاية الخارجية، مبادرة كل تحويل أو تغيير الاتصالات مع اتحادية وهران.[2]

ب- التنظيمات الإقليمية:

*-**الفدراليات:** لقد حافظ حزب الشعب الجزائري على الفيدرالية الوحيدة في فرنسا وهي فيدرالية الرون التي يديرها محمد بدلك.

أما في الجزائر فقد أنشأ ثلاث فيدراليات في كل عمالة، وكانت فيدرالية عمالة الجزائر العاصمة هي الأقدام والأهم، تأسست في جويلية عام 1937 وكانت تتمتع بصلاحيات كبيرة تغطي أحيانا كامل القطر الجزائري.

وبخصوص مقرها تواجدت في البداية في شارع لبنان ثم نقل في جانفي 1939م إلى شارع ديكن رقم 26.

كانت الفيدرالية الثانية في عمالة قسنطينة التي أنشئت في شهر سبتمبر عام 1937م.

وأخيرا فيدرالية عمالة وهران فقد أنشئت في أوت 1937م وكانت مدينة تلمسان مقرها الرئيسي.[3]

*-**القسمات:** كانت كل ولاية مقسمة إلى دوائر تضم بضع قسمات، وتتألف كل قسمة من أجزاء يضم كل منها عدة مجموعات وكل مجموعة لا تتجاوز عدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين، تتكون لجنة الجزء من مجموعة رؤساء المجموعات، وكان الأعضاء في كل درجات الهيكلة التنظيمية يمارسون مسؤوليات تنظيمية حقيقية (كمهمة التنظيم أو المالية أو الدعاية...).

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1930م**، ج3، ط 4، 1992 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص120.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (الفترة الثانية 1945-1936م)**، ج 2 منشورات السائحي الجزائر، ط، 2، 2008 ص 197

[3] قدادرة شايب: **المرجع السابق**، ص ص- 270- 271

على رأس هذه المناطق مسؤولون دائمون بشكل عام، وفي الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية يعين مسؤول مساعد عندما تسمح الموارد البشرية بذلك.

يجتمع رؤساء الولاية بصفة دورية (كل شهرين أو ثلاثة)[1]

نشاط الحزب:

في شهر جوان1937 اشترك أعضاء الحزب لأول مرة في الانتخابات المحلية بالجزائر وعلى الرغم من عدم حصول الحزب على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، لكنه من جهة أخرى حقق نجاحا كبيرا لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية .وفي14 جويلية 1937م قام الحزب بمظاهرات كبيرة رافعا العلم الجزائري، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التضييق عليه حيث اعتقل زعماء الحزب في27 أوت 1937 بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا، وإ عادة العمل بحزب محلول، وحكم على مصالي بالسجن لمدة سنتين وعلى خمسة من أتباعه.[2]

وعلى الرغم من اعتقال الكثير من أعضاء الحزب إلا أن عددا من مناضليه واصلوا النشاط ونشرت جريدة " الأمة " لسان حاله في عددها الصادر في جانفي 1938م.

اعتمد الحزب أيضا وسيلة الإضراب، على غرار ما يتبع في فرنسا، وذلك رغبة منه في اختيار مدى قدرته على السيطرة على مسيرة الحياة العامة، ومدى تجاوب الأهالي معه .فدعا في العشرين من شهر نوفمبر 1937 إلى إضراب عام تضامنا مع الحزب الدستوري الجديد، في تونس. ولكن النجاح على ما يبدو كان جزئيا بسبب تدخل الإدارة وملاحقة دعاة الإضراب[3].

كذلك اتبع الحزب طريقة "يوم الاحتجاج" للتعبير عن مشاعر أنصاره ضد القمع البوليسي. وكان تنظيم هذا اليوم للمرة الأولى في تلمسان عندما اعتقلت الشرطة بتاريخ 12 سبتمبر 1937 عضوي قيادة قسمة المدينة، بومدين معروف، ومصطفى ابن رزوق. فحدد الحزب يوم 16 سبتمبر يوما للاحتجاج. ابتدأ هذا اليوم بطواف مجموعات من الشبان وهي تجري في شوارع المدينة وتهتف باسم الحزب، وتدعو للإضراب فأغلقت الحوانيت أبوابها، ثم عقد اجتماع عام أمام البلدية، توجه على إثره المجتمعون إلى الجامع الكبير

---

[1] حمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأول الثورة المسلحة**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ،2002 ص298

[2] صالح بالحاج: **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 – 1939م**، بن مرابط، قسنطينة، ،2015 ص 498

[3] بكار العايش: حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية1939–1937م دلر شاطبي للنشر والتوزيع، الجزائر / 1434هـ 2013م، ص 262

حيث أدوا معا صلاة جماعية، بعد ذلك توجه وفد إلى نائب المحافظ في المدينة (قائم مقام) فقدموا إليه مذكرة احتجاج، و من ثم انتهى هذا اليوم بلقاء شعبي عام في مدرسة "دار الحديث العربية.[1]"

ومن الأساليب الناجحة أيضا المهرجانات العامة التي اعتاد الحزب على إقامتها في مختلف المناسبات. وكثيرا ما كان يحضرها مصالي شخصيا قبل اعتقاله، و يلقي فيها الخطاب الرئيسي.[2]

برنامج الحزب:

حيث جاء فيه بخصوص الميدان السياسي ما يأتي

1- إلغاء قانون الأنديجينا، ونظام الغابات وكل القوانين الاستثنائية

2- منح الحريات الديمقراطية: حرية الصحافة، الجمعيات، التفكير، النقابة، الاجتماعات، مساواة الفرنسيين والجزائريين أمام الخدمة العسكرية، احترام الديانة الإسلامية مع إعادة الأوقاف التابعة لها وكذلك إدارتها..

3- إلغاء الإعانات المقررة للديانة الكاثوليكية والبروتستانتية من طرف الحكومة.

4- حرية السفر إلى فرنسا والى الخارج.

5- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري منتخب انتخابا عاما بدون تمييز في العرق أو في الدين.

6- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[3].

---

[1] محمد قنانش ومحفوظ قداش: **حزب الشعب الجزائري 1939-1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 36

[2] عبد الرحمان بن براهيم بن العقون: **المصدر السابق**، ص 252.

[3] محمد الطيب العلوي: **المرجع السابق**، ص .200

المحاضرة الرابعة عشر: الحزب الشيوعي الجزائري

عرفت الجزائر المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى نوع من الفسحة في النشاط السياسي، خاصة بعد الإصلاحات التي أقدمت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية سنة ،1919 مكنت من ظهور بعض التوجيهات النضالية ذات توجه اجتماعي في بادئ الأمر، إلي تطور هذا المنظور في شكل تيارات سياسية ذات توجهات إيديولوجية مختلفة، من بينيا الحزب الشيوعي الجزائري.

بداية ظهور الحزب:

لم يكن الحزب الشيوعي موجودا قبل 1936م ،وانما كان الشيوعيون الجزائريون منتظمين في إطار ما يسمى" الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي"، قام الحزب سنة 1924بنشاطات حثيثة في الجزائر أهمها: خلق فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعي التي كان مركزها مدينة وهران من أجل تأسيس حزب جزائري، إذ لم تكن لها سياسة مستقلة في الجزائر، كما قام الحزب بحملة تجنيد الجزائريين وغيرهم من أهالي افريقيا الشمالية إلى صفوفه.[1]

تأسيس الحزب:

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17و18 أكتوبر1936 إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك إذ تعود إلى سنة 1920م حيث أنشأت فروعا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر والتي تشكلت من الأوروبيين وبعض المسلمين الجزائريين تحت غطاء نقابي عمالي لتعبئة الشرائح العمالية، فاتخذت من النشاط النقابي غاية للعبئة الجماهيرية، و إدخال الفكر النقابي في ذهنية العمال الجزائريين، و تجنيدهم لمقاومة النزاعات العرقية و الفوارق الاجتماعية حتّى يثبتوا للعالم أنهم قوة عمالية مضطهدة، تقاوم الرأسمالية العالمية الجائرة[2].

عندما أدركت الفيدرالية الشيوعية الجزائرية عدم جدواها و فعالية انتشارها و ارتباطها بالحزب الشيوعي الفرنسي سارعت للانفصال، لتتشكل الحزب الشيوعي الجزائري لذلك شهدت بداية 1936م ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري ،حيث اتخذ قرار إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي من

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931.1945)** 2009، المعرفة، الجزائر، ط.1ص289

[2] يوسف مناصريه، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين .1919/1939**

25-22 جانفي 1936م وذلك بفرنسا و عين عمار أوزقان ممثلا للحزب الشيوعي الجزائري و تجسد المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة الجزائر يومي 13-13 أكتوبر 1936 أعلن فيه عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، ثم شرع في إنشاء فروع له على مستوى مناطق الجزائر[1] la lutte sociale .

نشاط الحزب الشيوعي الجزائري:

وأسس هذا الحزب جرائد باللغتين العربية والفرنسية منها: الجزائر الجديدة Algérie Républicaine الحريةLiberté ، جريدة الكفاح الاجتماعي

وقد تمثلت مطالبه فيما يلي[2]:

*-المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين

*-المطالبة بالجنسية مزدوجة.

*-تكوين برلمان في مفهوم الحزب الشيوعي له حق التشريع ويتشكل بالتساوي من ستين نائب فرنسي وستين جزائري.

*-المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي وأن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر.

*-أن تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر.[3]

وفي الحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري حافظ على نفس مطالبه ولم يعرف تغيرات في وجهته، حيث بقيت تصب في نفس الاتجاه من خلال ارتباطه الدائم بفرنسا و المحافظة علي مصالحها و إ ن الحزب الشيوعي الجزائري وبالرغم من كل نشاطاته و مواقفه لم يكن له دور ملموس في نضال الحركة الوطنية و ذلك نتيجة ارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي.[4]

دور النقابة العمالية في الحركة الشيوعية:

ساهمت التجمعات العمالية من أن تجعل من العمال الجزائريين والأوربيين تكتلات مهنية منظمة، وحدت العمال في الجزائر المستعمرة، وأرست قواعد رؤية واضحة لقضايا اليد العاملة وانشغالاتها الاجتماعية. كما شكّلت هذه الاتحادات مع الفيدراليات النقابية والشيوعية عملا مشتركا في التعاطي مع

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **المرجع السابق**، ص290.

[2] محمد قنانش، ومحفوظ قداش: **نجم الشمال الإفريقي 1926/1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1948،، ص ص.35،36

[3] عمار اوزقان، **الجياد الأفضل كلمة الحق عند سمطان جائر**، دار القصبة لمنشر، الجزائر، ،2005ص 60.

[4] يوسف مناصريه، **المرجع السابق**، ص293.

اهتمامات العمال الذين اتخذوها سندا ومنبرا لطرح مناقشة مطالبهم المهنية والاجتماعية. ساهمت هذه الاتحادات في تنوير الشرائح العمالية بإثارتها لبعض المسائل الجوهرية كقانون الأهالي و مشكلة الاستعمار التي أخدت نقاشات مستفيضة داخل الفيدراليات الشيوعية بالدرجة الأولى.

خاصة مع انخراط الجزائريين في تلك النقابات، كان عاملا رئيسيا لتنظيم الحركة الإضرابية، بعد حصول العمال الجزائريين على حقهم النقابي سنة1832[1]

[1] سمير أمين، المغرب **العربي الحديث**، ترجمة كميل داغر، د.ج، الجزائر 1981 ، ص .253

–

المحاضرة الخامسة عشر: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م

عرفت مرحلة الثلاثينات في الجزائر المستعمرة نشاطا سياسيا مكثفا مثلته مختلف التشكيلات السياسية القائمة آنذاك بنشاطاتها المتعددة خاصة مع وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا وإظهارها في بداية أمرها انفتاحا على مطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي توحّدت لأول مرة في اجتماع تاريخي عقد بالعاصمة في شهر جوان 1936و عرف هذا الاجتماع بالمؤتمر الإسلامي.

ظروف انعقاده:

انعقد المؤتمر الإسلامي يوم 07 جوان 1936 بالجزائر العاصمة بقاعة سينما الماجستيك (الأطلس حاليا) بحي باب الوادي في ظل ظروف مميزة داخليا وخارجيا[1].

أ- داخليًا:

*- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931.

*- تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936.

*- بروز دور فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين ونجاحها في الانتخابات البلدية لعام 1934.

*- وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وطرحها لمشاريع إصلاحية منها مشروع بلوم فيوليت[2].

ب- خارجيًا:

*- انعقاد عدة مؤتمرات إسلامية مثل : مؤتمر الخلافة بالقاهرة مؤتمر مسلمي أوربا بجنيف، المؤتمر الإسلامي بالقدس.

*- مشاركة بعض الجزائريين في هذه المؤتمرات مثل إبراهيم أطفيش الذي شارك في المؤتمر الإسلامي بالقدس.

*- تأثير أفكار الأمير شكيب أرسلان الذي كان يدعو جميع المسلمين للاهتمام بشؤون الأمة الإسلامية والدفاع عنها[3].

---

[1] عبد الله مقالتي، **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014)، ص152.

[2] بد الكريم بو صفصاف، **جمعية العلماء وعلاقتها بالحركات التحررية الأخرى**، دار مداد، قسنطينة، 2009(، ص.415

[3] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر2007،) ، ص.226،227

الشخصيات المشاركة:

لأول مرّة منذ تشكيل الأحزاب السياسية في الجزائر تجتمع هذه الأخيرة حول مطالب موحدة، إذ حضر المؤتمر جلّ التيارات السياسية من اليمين إلى اليسار باستثناء نجم **شمال إفريقيا المتواجد مقره** بفرنسا، فقد شارك العلماء والشيوعيون، والنواب وبعض الشخصيات الدينية.

وحسب المصادر التاريخية فإن فكرة عقد المؤتمر انطلقت من قسنطينة بدعوة من عبد الحميد بن باديس و الدكتور بن جلول...و لهذا كانا من ابرز الحاضرين إلى جانب البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، و الدكتور سعدان فرحات عباس، و الدكتور بن التهامي، وغيرهم من أقطاب الأحزاب المشاركة.[1].

وترأس أشغال المؤتمر الدكتور بن جلول ممثلا عن قسنطينة وقياديا في فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وتشكل مكتب المؤتمر من ممثلين عن وهران، قسنطينة، العاصمة.

مطالب المؤتمر:

جرت أشغال المؤتمر في يوم واحد خصصت الجلسة الصباحية لكلمات الافتتاح و الخطباء و خصصت الجلسة المسائية للمصادقة على مطالب المؤتمر الإسلامي التي اتفق حولها من طرف الأحزاب المشاركة و كان كل تيار يدافع عن مطالبه، فالنواب يرغبون في تطبيق مشروع فيوليت، و العلماء يدافعون على احترام الدين الإسلامي و اللغة العربية ،و الشيوعيون يطالبون بالمساواة في الحقوق مع لفرنسيين و هكذا جاءت مطالب المؤتمر في صيغتها النهائية معبرة عن أراء كل التيارات السياسية المشاركة ،و يمكن تخليصها فيما يلي[2]:

*- إلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين.

*- إلغاء المحاكم العسكرية والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة سنة 1934.

*- المساواة بين النواب المسلمين والفرنسيين.

*- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية.

---

[1] تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، منشوراتANEP، ط،5 الجزائر، 200(، ص.100،99

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية)1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007(، ص.98

*- تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية. الخ[1]

نتائج المؤتمر:

بعد انتهاء الأشغال تمّ الاتفاق على تشكيل وفد عن المؤتمر ينتقل إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية، وسافر الوفد الذي تقدمه الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول يوم 23 جويلية 1976 إلى فرنسا والتقى برئيس الحكومة الفرنسية " ليون بلوم "وسلمّه ما يسمى بميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم. ووعد رئيس الحكومة بدراسة تلك المطالب[2].

وبعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس عقد تجمّعا شعبيا يوم 2أوت 1936 بالملعب البلدي بالعناصر لتقديم نتائج مهمتهم في باريس و عاد مع الوفد زعيم نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج ،و أثناء التجمع استمع الحاضرون إلى عدة كلمات أهمها خطاب عبد الحميد بن باديس ،و خطاب مصالي الحاج اللذان كانا مؤثرين في الحضور، ورغم أن الجبهة الشعبية لم تف بوعودها إلاّ أن المؤتمر اعتبر مهماّ لنجاحه في توحيد الحركة الوطنية الجزائرية الأول مرّة حول مطالب واحدة، و رغم عقد المؤتمر الإسلامي الثاني في جويلية 1937 لكنه لم يكن ذو أهمية فقد أعاد مطالب المؤتمر الأول[3].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **المرجع السابق**، ص.413.

[2] محمد مبارك الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومة، الجزائر2006م، ص.435.

[3] أبو القاسم سعد هللا، **المرجع السابق**، ص 153.

المحاضرة السادسة عشر: مشروع بلوم فيوليت 1935

ان عقد العشرينيات في الجزائر كان زاخرا بالأحداث السياسية إذ كان لنتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية تأثير واضح على المشهد السياسي الجزائري، فمن جهة برز الوعي السياسي لدى الجزائريين وتجسد في ميلاد الأحزاب الوطنية المختلفة الاتجاهات، ومن جهة أخرى نجد فرنسا تسعى جاهدة لإبقاء مستعمرتها (الجزائر) هادئة من خلال وعود الإصلاحات والتضييق على نشاط الحركة الوطنية، وعموما ظهرت خلال هذه المرحلة عدة مشاريع سياسية وإجراءات كان لها وقعها على مسار الحركة الوطنية بين الحربين، إذ حاولت فرنسا بهد نهاية الحرب الكونية الثانية أن تحتفظ بسياستها الاستعمارية في الجزائر من خلال تجديد قانون الأهالي والادعاء أن الحركة الوطنية الزائرية بمختلف تياراتها موجهة من الخارج وحتى تحول دون قيام ورد فعل قوي من طرف الجزائريين عمدت إلى جملة من المشاريع السياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين وأهمها: إصلاحات 1919، منشور ميشال، قرارات رينيه، مشروع بلوم فيوليت

ظروف صدور مشروع بلوم فيوليت ودوافعه:

لقد اضطرت فرنسا إلى التلويح ببعض المشاريع بناءا على تقارير اللجان البرلمانية التي زارت الجزائر واطلعت على أوضاع الأهالي المسلمين منذرة بفقدان الجزائر الفرنسية، وكذا أصوات المتعاطفين من الليبراليين الذين أكدوا على ضرورة الاصلاحات لمعالجة المسألة الجزائرية، ومن هؤلاء السياسي الفرنسي "موريس فيوليت" الذي مع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا حاول ايداع مشروعه في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15أكتوبر 1936م والذي يقضي بوضع اصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين وعلى رأسها توسيع حقهم الانتخابي ومنحهم المواطنة الفرنسية دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية الاسلامية وهو ما أطلق عليه المشروع الحكومي "بلوم فيوليت–BLUM)) " VIOLLETTE.

أولاً: التعريف بمشروع بلوم فيوليت:

مشروع بلوم فيوليت (بالإنجليزية(Blum–Viollette proposal : هو مشروع قانون سمي بهذا الاسم نسبة إلى ليون بلوم؛ وموريس فيوليت الذي كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينات، وأصبح عضوا في مجلس الشيوخ وقيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي ونظرا لخبرته بالشؤون الجزائرية. قدّم سنة 1936م مشروعا عرف بمشروع فيوليت، يتكون من ثمانية فصول وخمسين مادة تتضمن إصلاحات

دستورية بإعطاء حقوق متساوية بين الفرنسيين والجزائريين، وإصلاح التعليم، وإصلاحات زراعية، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وإنشاء وزارة الشؤون الإفريقية، وزيادة عدد الجزائريين في المجالس المحلية، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى، ومنح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين[1]

ثانياً: دوافع المشروع:

أ: الدوافع السياسية:

مما دفع حكومة بلوم لتحقيق هذه الإصلاحات هي: كثرة الاضطرابات التي واجهتها الجزائر ما بين 1935م-1936م فعندما تسلمت الجبهة الشعبية الحكم في شهر جوان قام العمال الجزائريون بعدد من الاضطرابات في المعامل والمصانع والشركات التي يسيطر عليها كبار المعمرين بهدف تحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم الفرنسيين في الأجور.

ففي 11 جوان 1936م اضطرب عمال سيدي موسى وفي 13 من نفس الشهر ببئر توتة و15 في برج الكيفان وحسين الداي وبئر خادم وفي 16 حدث الاضطراب في سطاوالي، كما شهدت هذه السنة 1935 العديد من الاضطرابات الخطيرة في كل من الجزائر ومستغانم قام بها عمال الموانئ احتجاجا على البطالة وقد اشترك فيها على الأقل 3000 شخص، كما حدث اضطراب خطير في سيدي بلعباس جرح فيه حوالي 40 شخصا، وسطيف ووهران بسبب مشادات بين اليمنيين والشوعين باشتراك فيها الجزائريين.

وعليه فقد سجلت سنة 1936م حوالي 288 إضراب بمشاركة 69523 مضرب ومنها 220 إضراب شارك فيه حوالي 52885 مضرب، كما سجلت قسنطينة في 1936 عشرة إضرابات هذه الأخيرة... وعلى الرغم من أن سببها المباشر لم يكن سياسيا إلا أن أهدافها وتطورها كان سياسيا، حيث أصبح الجزائريون في منتصف الثلاثينات أكثر وعيا منذ قبل وأكثر معرفة بحقوقهم السياسية وحرياتهم.

ويمكن القول أنه من بين ما دفع حكومة بلوم إلى تحقيق بعض الإصلاحات المعروفة بإصلاحات بلوم فيوليت هي كثرة الاضطرابات والاضرابات في هذه الفترة.

ب: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2013، 84/3.

كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سنوات ما بين 1936-1930 أي قبيل صدور المشروع في حالة سيئة زادت تأثيرا على الرأي العام الجزائري.

فمن الناحية الاقتصادية كانت تتمثل في مخلفات أو نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م والتي لم تنتج الجزائر من آثارها وانعكاساتها، حيث أصابت هذه الأزمة الصادرات المنجمية الجزائرية فتراجعت بنسبة 30 إلى 40 %عام 1931، مما أدى إلى تسريح 5000 عامل من عمال المناجم، وانهيار المواد الصناعية، والقضاء على الصناعات التقليدية التي كان يعيش منها الحرفيون الأحرار كصناعة النسيج والجلود والأحذية لكل من تلمسان وقسنطينة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتوجات التي ارتفعت معها الضرائب التي كانت محل خلاف بين الأحزاب والكتل الفرنسية، مما أدى بفرنسا لوضع برنامجا ماليا يحتاج إلى نحو 10 ملايين فرنك، نصفها ضرائب مفروضة على الشعب الجزائري.

كما انفرد المعمرون بالاستقلال المالي للجزائر وهذا منذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900 الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات الجزائر الاقتصادية السطحية والباطنية، والبرية والبحرية، بالإضافة إلى إرهاق الجزائريين بالضرائب الباهظة التي لا تتناسب وإمكانياتهم المادية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي العقارية بمختلف الوسائل، فأصيبت طبقة الفلاحيين بضرر شديد.

أما من الناحية الاجتماعية فقد انخفض مستوى معيشة السكان وارتفعت الأسعار مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعات والأوبئة والأمراض.

وفي مقابل هذا ظهرت خلال هذه الفترة نهضة فكرية أدت إلى ظهور صحافة وطنية نشطة لعبت دورا هاما في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، كما ظهرت نوادي وجمعيات ثقافية خلفت نشاطا سياسيا واسعا تمثل في المحاضرات والدروس والمهرجانات والذي أدى بظهور النخبة على اختلاف ثقافاتهم تحملوا عبئ الكفاح السياسي بمختلف أشكاله وأساليبه ومفاهيمه.[1]

محتوى مشروع بلوم فيوليت:

ان مشروع " موريس فيوليت" كان لبنة أساسية لما جاء بعده وهو مشروع "بلوم-فيوليت"، بل هو إعادة احياء له، وقد تضمن ثمانية فصول، شملت إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حيث تضمنت

[1] بد القادر نايلي: **الاتجاهات السياسية والفكرية للحركة الوطنية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية**، جامعة زيان عاشور: الجلفة، السنة أولى ماستر تاريخ، ص-ص25-26.

المادة الأولى منه منح فئات من الأهالي الجزائريين حق المواطنة الفرنسية، وخص منهم بالذات الفئات التالية:

-المشتغلين بالجيش الفرنسي ويتعلق الأمر:

1/الأهالي الذين أنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.

2/ الأهالي الذين غادروا الجيش، وهم في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منه بشرط ان يكونوا خدموا في الجيش مدة 15 سنة ونالوا شهادة حسن السلوك

3/الأهالي الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي.

4/أصحاب رتبة جوقة الشرف أو الذين أهلوا لنيل مرتبة من رتبها بشرط أن يكون نيلها لهم وأثناء الخدمة العسكرية.

بينما خص هذا المشروع فئة ثانية من الأهالي، وهي الفئة الحائزة على إحدى الشهادات الآتية:

-شهادة تعليم الباكالوريا، الشهادة العليا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية، أو خاصة بتعليم الصنائع، والحرف والفلاحة والتجارة، الموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات والمسابقات.

- بالإضافة إلى الفئة المنتخبة ضمن مختلف الهيئات الفرنسية: المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية، النواب الماليون، النواب في المجالس العامة، في البلديات، ذات الصلاحيات الواسعة ممثلو الجماعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكل لهم فيها هذا المنصب، الباشا غاوات والأغاوات والقياد الذين قاموا بوظيفتهم على الأقل مدة 04 سنوات.[1]

كما خص المشروع فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل المساعدين في النقابات العمالية، الذين شغلوا مناصبهم مدة عشر سنوات.

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)**، ص534-535.

تمنح الحقوق السياسية بعد سنة من تطبيق هذا القانون لمائتين من أهالي كل عمالة من بين التجار والحرفيين بمقتضى قرار يصدره الوالي العام وتمنح نفس الصلاحية للغرف الفلاحية الثلاث تحت نفس الشروط صالحية منح حقوق المواطنة لمائتي فلاح، بينما يصبح هذا العدد في كل سنة خمسين،تمنحه الغرفة الفلاحية التجارية وأرباب العمل والغرف الفلاحية لمن تختارهم من الفلاحين؛ بموجب هذا القانون يصبح بإمكان 24046 أهلي مسلم الانضمام إلى العائلة الفرنسية، ويكون لهم الحق في التصويت ليرتفع هذا العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية المقبلة سنة 1940 إلى (30054) ومهما تكن دقة تلك التقديرات، فإنه يبين أن الهيئة الانتخابية الفرنسية، وعدد المسجلين فيها البالغ عددهم(749.202) في عام 1936م لم تكن تخشى الاكتساح، غير أن نسبة 12 إلى 14 %من الناخبين الاضافيين الذين كان يتوقع أن تنتخب الغالبية منهم مرشحي الجبهة الشعبية كانت كافية بلا شك لتعديل التمثيل النيابي السياسي للجزائر في غرفة نواب الجزائر 12 نائبا بدل 09 نواب، وهذا كله لا يبرر أي خوف أو هلع من هذا المشروع.[1]

بالمقابل كان يمكن أن يحد الانقلاب فعلا في التمثيل المحلي، إذ أمام113 ، 838 مواطنا فرنسيا مسجلا في عام 1935 ضمن القوائم الانتخابية لانتخاب المندوبات والمستشارين العاميين، كان يوجد 25 ألف ناخب مسلم قادرين على القيام بدور الحكم في التنافس، بل وحتى فرض مرشحيهم في بعض الدوائر الانتخابية، أما على المستوى البلدي، فإن الناخبين الجزائريين الجدد كانوا بصدد تعديل تركيبة المجالس فيها وكان يمكنهم الحصول على ما يقارب نصف عدد المقاعد، ولو فرضنا أن5/1 المسلمين سينتخبون بصفتهم فرنسيين أي مجموع الخمسين، (ويؤلفون كتلة مع ثلث المجلس المنتخب بصفتهم

[1] شارل روبر أرجون: **تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 11 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: المعهد العالي للترجمة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر: الجزائر، دط: 2013، 716/2 .

أهالي (خمسة أخماس)، غير أنه وحتى مع هذه الفرضية القصوى، لم يكن لأغلبية المجلس أن تصبح مسلمة على عكس ما كان مغالطة من طرف اتحادية رؤساء البلديات.[1]

ومما لاشك فيه أن مشروع "بلوم فيوليت" هو تنفيذ لفكرة دمج الجزائر بفرسنا بصورة ة تدريجية، عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية، وتهدئة غليان السنوات الأخيرة، وكسب نخبة المسلمين لصالح القضية الفرنسية، فعندما تكون هذه الفئة تتمتع بممارسة الحقوق السياسية، ستكون لها مصالح تختلف عن الجماهير مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأهالي وحتى الأكثر تحضرا لا يقبل الارتداد عن عقيدته وهو ما أدركه جيدا فيوليت بقوله:" أما الحالة الشخصية، فلا تعد حاجزا في طريق هذا الاصلاح لأن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية هو كما عند المسلمين هو عند اليهود تقريبا، والتي لم تمنعهم منذ ستين سنة أي منذ مرسوم "كرنتيو" من إعطاء اليهود حق الانتخاب...، ويوجد في الهند الصينية فرنسيون لهم قانون أحوالهم الشخصية الخاص ،كما يوجد بها فرنسيون مستمسكون بأحوالهم الشخصية ومع هذا فجميعهم يصوتون، سواء الذين تركوا قانون أحوالهم الشخصية أو الذين لم يتركوها، كذلك الحال في مقاطعات السنغال الأربعة، فإن جميع المسلمين لهذه المقاطعات ناخبون منتخبون مع بقائهم محافظين على أحوالهم الشخصية.

مواقف الأحزاب الجزائرية من مشروع بلوم فيوليت:

موقف النخبة من المشروع:

لقد مثل الطرف المؤيد جماعة النخبة، حيث وجد المشروع قبولا ودعما كبيرا في ارتباط الطبقة المثقفة، اذ رحبت بالمشروع واعتبرته خلاصها وخلاص الجزائريين من حالة الأهلية، فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه، وأيدته بحماس شديد وكان موقفها خلال المؤتمر الإسلامي لا يحتاج إلى توضيح، ترجم هذا الموقف اجتماع كتلة النواب في وهران، حيث أصدروا لائحة بعثوها إلى الوزير الأول "ليون بلوم"، وإلى السيد "فيوليت"، وإلى وزير الداخلية، وإلى الحاكم العام، استنكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات الفرنسية بالجزائر، واعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع.

[1] شارل روبر أرجون، **المصدر السابق**، ص717.

فهو حسبهم" تحقيق الآمال المشروعة المسلمين الفرنسيين، ولأنه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الاندماج، وكذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة والجزائر لائحتين في نفس المعنى، الأول بتاريخ 15 جانفي، والثانية 12 منه[1]"

وإيمانا منهم بهذا المشروع، نشط النواب خلال نفس العام، من أجل الدفاع عنه فكثرت المؤتمرات، والتجمعات واللوائح والوفود، ومن ذلك أن وفدا برئاسة ابن جلول قد توجه الى باريس بتاريخ 05 مارس وكانت النتيجة مرة أخرى مجموعة من الوعود مما اضطرهم أمام هذه الوعود إلى اعتماد طريقة جديدة لتحقيق مطالبهم، وهي الاستقالة الجماعية حيث استقال حوالي ثلاثة آلاف نائب جزائري قبل نهاية العام احتجاجا على تأخير مناقشة مشروع البرلمان، وأمام هذه الضغوط وعودة "ابن جلول" و"عباس " على رأس وفد إلى باريس حيث قابلهما وزير الداخلية "ألبَت صارو"، وانتظروا هناك الموافقة على المشروع مقابل سحب الاستقالة الجماعية فبدأت مناقشته في البرلمان فعلا، وبدأ يلقى قبولا، وهو ما استنكره المعمرون، الذين بدأوا فورا جملة شرسة ضده ولم يتوالوا في استعمال كل الأساليب لإفشاله.[2]

من جانب آخر، اختار نائب رئيس المؤتمر الإسلامي، الأمين العمودي من جهته مشروع "فيوليت" نهائيا وعلى بصيرة"، وإن كان يعترف أنه "لا يلبي تمام تطلعات النخبة، وطموحات الجماهير بدرجة أكبر.

ورغم كل مظاهر التأييد، واعلان الولاء لفرنسا، من طرف هذه الجماعة، لم تنل أبدا شيئا مما كانت تصبو إليه، وقد خابت كل أمالهم، فكان فشل مشروع "بلوم فيوليت" بمثابة صدمة "لعباس فرحات" و"ابن جلول"، وجميع العناصر المثقفة بالفرنسية والمؤيدة لسياسة الاندماج.[3]

موقف جمعية العلماء المسلمين:

لم يكن موقف لجمعية ورجالتها، موقفا واضحا في البداية من المشروع، بل كان التخوف والحذر الشديدين هو السمة الغالبة على مواقفها، خاصة وأنها لم تدرك الغرض المنشود من وراءه، بل اعتبرته مجرد مرحلة مؤقتة يمكن استبدالها في الوقت المناسب، وهو ما عبر عنه رجالات الجمعية في كممن مناسبة، فقد ذكر البشير الإبراهيمي في مقال له في جريدة الشهاب بعنوان" يوم الجزائر" بتاريخ جويلية

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية**، دار الغرب الإسلامي: بيروت، دط: دت، 76/3.

[2] نفسه، ص77.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1: 1997م، ص235.

1936..... «: مشروع موريس فوليت، وصاحبه من أبرز المنشغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية وقد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة، لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة و أفرغه في قالب لفظي مستهو خلاب ينطوي على معان غامضة، ويحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات، ومنها ما يعد في اعتبار النفسي الجزائري من الشعريات، ومثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق .مثارا للإشكال وللعسر وقد تكون معانيه بمقربة من افهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييده.[1]

انطلاقا من هذا الكلام، يظهر جليا ان تحفظ الجمعية على المشروع كان في محله، بل إن نظرتها إليه كانت نظرة صحيحة ودقيقة، أكدها موقف الرجل الأول للجمعية ابن باديس عندما اعتبر المشروع مجرد خطوة أولى في طريق المساواة الكاملة، وهي الشرط اللازم لحسن الوفاق، ولم يكن يثق بالمقابل اطلاقا في تصويت البرلمان على المشروع بالموافقة[2]، فقد كتب منذ فيفري 1937 في جريدة الشهاب" إذا خابت آمال الأهالي، ورفضت غرفة النواب مشروع الحكومة، فإنكم ستعلمون عندئذ علم اليقين أنهم لن ينالوا أي شيء من فرنسا لا عدلا ولا انصافا، وفي هذه الحالة سيفتحون جماعات الأبواب التي يكون اليأس قد فتحها أمامهم" كما اكد اثناء انعقاد جلسات المؤتمر الإسلامي الثاني، أن "فيوليت" عمل من اجل فرنسا بالشروع في مشروع يدعونا إلى الانتظار؛ فأحتج كذلك مرة أخرى يوم 13 أوت احتجاجا شديدا على تعيين لجنة تحقيق جديدة، فهي حسبه وسيلة مماطلة لا تحمل إلا مدلولا واحدا وهو رفض مطالبنا بكل بساطة، كما لمح في شهر اوت أن أوان اليأس من فرنسا قد آن، وقام في غضون الأشهر الموالية، بتحذير فرنسا على الخصوص من مغبة التفكير في أن المسلمين يمكن أن يفرطوا في قانون أحوالهم الشخصية مقابل منحهم الحقوق السياسية.[3]

وتزامنا مع طرح المشروع في بداية 1937 ظهر جليا موقف العلماء فقد بعثوا اثر اجتماع عقدوه بقسنطينة في 28 مارس ببرقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية "بلوم" إلى فيوليت، عبروا فيها لهما عن شكرهم واعرافهم لهم بتقديمها لمشروع الإصلاح الانتخابي، وأعلنوا موافقتهم التامة على المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية، الذي لا يمكن ابدا حسب اعتقادها التخلي عنه، فقد ظلت الجمعية

---

[1] كريمة بن حسين:" الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939، **رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ**، جامعة قسنطينة 1984، ص188.

[2] شارل روبير أرجون: تاريخ الجزائر المعاصرة، **مرجع سابق**، 727/2 .

[3] نفسه، ص728.

تكرر مثلما فعلت في جريدة البصائر أن" المسلمين لن يبدلوا دينهم مقابل كل أموال الدنيا، وبالأحرى ببعض الحقوق الهينة التي يعدهم إياها مشروع فيوليت.[1]

موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع:

لم تكن جمعية العلماء الوحيدة، بالتأكيد التي كانت ترى في مشروع فيوليت" مجرد مطالب مؤقتة" كتب أن يتبع بمراحل أخرى" حيث جاء "الدكتور بشير" في 17 جانفي1937، ليقرأ بيانا باسم المؤتمر الإسلامي الذي كان يترأسه، فصرح فيه أن مشروع "فيوليت" ليس إلا رمزا للإنصاف والليبرالية، وأن مصير الشعب الجزائري لا بد أن يوضع في يوم من الأيام بين أيدي برلمانين مسلمين جزائريين" .

عجزت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ مشروعها، وعلقت عليه أمال كبيرة لحل القضية الأهلية، وادماج الأهلي المسلم ليصبح فرنسيا مسلما دون تخليه عن قانونه الشخصي.

وهكذا وبسقوط حكومة بلوم في 21 جوان 1937،كانت نهاية خطوط المشروع، وحتى بعد تشكيل حكومة "شوتان " في 30جوان 1937، لم يستطع مناصرو المشروع إعادة احيائه.

وبعد مدة قصيرة على تشكيل حكومة "دال دييو"، أعلن رؤساء بلديات الجزائر يوم 22 أفريل سحب استقالاتهم بعد ما تلقوا ضمانات بعدم عرض مشروع "بلوم فيوليت" للنقاش، ومع أن موقف دال دييو الشخصي الذي كان يحبذ منذ عام 1935 منح الحقوق الانتخابية إلى كل أولئك الذين يتخلون عن قانون الأحوال الشخصية إلا أن الخطاب ظل غامضا، وقد برر في 9 جوان طلب مساءلة عن النيات الحقيقية للحكومة فيما يخص المشروع، إلا أنه لم يحدد تاريخ النقاش أبدًا.

بل وذهب إلى أبعد من ذلك حين رفض استقبال الوفد الذي ذهب لمناقشة المشروع، ورفضه لأنه لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية، مهددا باستعمال القوة لفرض النظام ولانضباط وبهذا كان المشروع قد دفن نهائيا، دون أن يقدم الأوروبيون أي تنازل، مهما كان نوعه.

---

[1] الشهاب 18 فيفري 1938.

السداسي الثاني

1- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)

2- أحداث 08 ماي 1945م

3- إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م-1954م)

4- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

5- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

6- بوادر تصدع الحركة الوطنية الى غاية اندلاع الثورة

7- الثورة التحريرية 1954م-1962م

المحاضرة الأولى: أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)

أوضاع الجزائر مع بداية الحرب:

لم تكن أوضاع الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية جيدة فقد شددت فرنسا من إجراءاتها ضد أي نشاط سياسي، وفي خطوة استباقية قامت بحل جميع الأحزاب السياسية منها حزب الشعب وزجت بقادته في السجن أمثال مصالي الحاج والشاذلي المكي ومفدي زكريا، أما جمعية العلماء فإنها تعرضت للكثير من التضييق فقد أقدت السلطات الفرنسية على وضع الشيخ عبد الحميد بن باديس في الإقامة الجبرية بقسنطينة إلى غاية وفاته سنة 1940م، كما قامت بنفي الشيخ البشري الإبراهيمي إلى آفلو ما جعل من جمعية العلماء تقلل من نشاطها السياسي، بينما كانت كتلة النخبة لا تحظى بقبول شعيب كبري وتأثريها ضعيف خاصة حزب التجمع الفرنسي لابن جلول والحركة الشعبية الجزائرية لفرحات عباس، بينما كان الحزب الشيوعي يعيش صعوبات داخلية[1].

ومع اندلاع الحرب استجاب البعض لنداءات فرنسا خاصة قدماء المحاربين والقياد وتطوعت النخبة والنواب من بينهم فرحات عباس كصيدلي احتياطي، وابن جلول الذي شكر الجزائريين على استجابتهم لنجدة فرنسا، أما مصالي الحاج فقد رفض الاستجابة للدعاية الفرنسية وقد قامت فرنسا بتجنيد الكثير من الجزائريين وإرسالهم إلى الجبهة الأمامية في أوربا. مثلما كان للدعاية الفرنسية صدى عند الجزائريين كان للدعاية الألمانية أثر في نفوس الجزائريين فقد انساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون وشكل محمد ماضي لجنة إفريقيا الشمالية وتعاون مع الألمان بهدف تحرير الجزائر، كما أسس بعض مناضلي حزب الشعب "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" في النصف الأول من عام 1939م واتصلوا بالسلطات الألمانية لطلب الدعم وفي برلين أجرى عبد الرحمان ياسين وأعماره رشيد مفاوضات مع الضباط الألمان لكن تدخل مصالي الحاج الذي رفض التعاون والاستجابة للدعاية الألمانية وطلب من حزبه عزل المجموعة اليت تشرف على هذا التنظيم.[2]

رغم سقوط فرنسا المدوي على يد الألمان في مدة قصرية في جوان 1940م إلا أن الأوضاع في الجزائر لم تتغير ولم يقم الجزائريين بأي ثورة نظرا لوجود الكثير من الزعماء داخل السجون، ومن أجل

---

[1] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر -1830، 1954** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص66.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر -1830، 1989** ج،01 دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص89.

كسب الجزائريين قامت حكومة فيشي بإلغاء قانون كرميو، وأنشأت المجلس الوطني في 24 جانفي 1941م يكون فيه التمثيل متساويان غير أن أبريال عين خمسة مستشارين فرنسيين وأربعة جزائريين موالين لفرنسا ما جعل فرحات عباس يرسل مذكرة إلى المارشال بيتان عنواهنا "جزائر الغد" اقترح فيها مجموعة من الإصلاحات، ونتيجة لرفض مصالي الحاج العمل مع حكومة فيشي صدر قرار بسجن مصالي بستة عشر سنة مع الأعمال الشاقة بتهمة المساس بسيادة الدولة، وكان لقائد الكشافة الإسلامية التي تأسست في أفريل 1939 الشهيد محمد بوراس نشاط وطني وفعال ما أثار قلق السلطات الفرنسية الأمر الذي أدى إلى اعتقاله أواخر سنة 1941 وثم إعدامه بتهمة التجسس لصالح الألمان والتحريض على الثورة[1].

النشاط السياسي في الجزائر بعد نزول الحلفاء:

بداية من 08 نوفمبر 1942م تاريخ نزول الحلفاء في الجزائر دخلت الجزائر مرحلة جديدة سيطر فيها الحلفاء بقيادة أمريكا ولجنة فرنسا الحرة واستمرت هذه المرحلة إلى غاية 08ماي 1945م، برز فرحات عباس في هذه المرحلة خاصة بعد عودته من الحرب فبعد رسالته الأولى للمارشال بيتان والتي لم تحقق صدى عند السلطات الفرنسية فبمجرد نزول الحلفاء استأنف نشاطه السياسي من جديد واجتمع مع ممثلي الأحزاب الوطنية والنواب للتداول في المواقف الجديدة كما اتصل بممثل الرئيس "روزفلت" المدني «وبيت مورفي "وتباحث معه قضية الجزائر، وقد تباحث فرحات عباس مع ممثلي جمعية العلماء وعناصر من حزب الشعب الجزائري وعدد من المنتخبين وبعد اتصالات قدم فرحات عباس باسم ممثلي الجزائريين المسلمين مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م طالب فيها بإرساء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، وذلك مقابل مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا، لكن قادة الحلفاء رفضوا استلام الرسالة فأعاد صياغتها وأرسلها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر لكن رد الجنرال جيرو كان غامضا[2].

عقد الوطنيون الجزائريون اجتماعا في03 فيفري 1943م ضم تقريبا كل التيارات الوطنية (أعضاء من حزب الشعب، جمعية العلماء، النواب، ممثل جمعية الطلبة)، وقد خرجوا فيه بلائحة مطالب تقدم للسلطات في شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري كلف فرحات عباس بكتابته، وقد صدر هذا البيان في 10 فيفري 1943م فقدم للحاكم العام الفرنسي "بيرتون" في 31 مارس وسلموا نسخة منه إلى ممثلي

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03 دار الغرب الإسلامي، بيروت، .1992م، ص102.

[2] عبد الرحمان عقون، **الكفاح القومي والسياسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص85.

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتحاد السوفياتي، ونسخة إلى الجنرال ديغول وأخرى إلى الحكومة المصرية، وقد احتوى البيان على خمسة أقسام منها القسم الأخير الذي احتوى على مطالب الجزائريين ونذكر من بين أهم هذه المطالب:[1]

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على كل الشعوب.
- منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

أ- حرية والمساواة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني

ب- إلغاء الملكية الإقطاعية، والقيام بإصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسين أحوال الفلاحين.

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق التجمع.
- - التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- حرية العقيدة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في الديانة الإسلامية.
- المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين في حكم بلادهم أسوة بالهنود والسورين.
- إطلاق سراح مجيع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.[2]

تظاهرت السلطات الفرنسية بقبول البيان من حيث المبدأ كسبا للوقت، فطلب منهم تقديم خطة عمل للإصلاح فاستجاب الممثلون المسلمون للطلب وصاغوا خطة للإصلاح عرفت باسم "ملحق البيان" قدموه للإدارة الفرنسية في 26ماي 1943 تضمن قسمين من المطالب، القسم الأول إصلاحات آجلة تجسد بعد نهاية الحرب منها أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي منتخب من قبل عامة الجزائريين، والقسم الثاني يشمل إصلاحات عاجلة تتوزع على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمهها[3]:

- إشراك الجزائريين في إدارة حكومتهم.
- تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين.

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج،02 تر:محمذ حمذاوي وابراهيم صحراوي، دار ألأمه، الجزائر، 2013م، ص140.

[2] نفسه، ص242.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ،1962** دار الغرب إلاسالمي، بيروت، 1997م، ص58.

– تمثيل الجزائريين السلمين في كل الهيئات والمجالس المنتخبة ودخول السلمين لكل الوظائف العمومية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بين جميع الجزائريين[1].

لكن السلطات الفرنسية غيرت من سياستها من جديد فعينت الجنرال "كاترو" الذي اعتبر أن الجزائر فرنسية وستظل فرنسية، فقاد محلة اعتقال ضد الوطنيين الجزائريين ومنهم فرحات عباس وعبد القادر السايح، ولتهدئة الغليان قام بالإفراج عن المعتقلين في ديسمبر وقام بإعداد إصلاحات شكلية صدرت في مرسوم 07 مارس 1944م والتي تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين، وتسمح للمسلمين بدخول جميع الوظائف، وتوسيع تمثيلهم في المجالس المحلية، وتجنيس ما بني 50ألف و70 ألف جزائري دون شرط تخليهم عن الأحوال الشخصية.

وقد عبرت الحركة الوطنية رفضها لهذه الإصلاحات الشكلية والتي اعتبرتها تطبيق متأخر لمشروع بلوم فيوليت، وقد قام فرحات عباس بتأسيس جمعية " أحباب البيان والحرية " في 14 مارس 1944م تتكون من معظم التشكيلات الوطنية ما عدا الشيوعيون الذين قاطعوها، وكان لهذه الحركة دور هام في جمع حركة الوطنيين الجزائريين، فقد بلغ عدد فروعها 163 فرع في مارس 1945م، وعقدت عدة مؤتمرات في كل من مدينة سطيف والجزائر منها المؤتمر الذي عقد ما بني 2 و 4 مارس 1945م الذي خرج بعدة مطالب نذكر منها[2]:

– إطلاق سراح مصالي الحاج

– تشكيل برلمان وحكومة جزائريين.

ومن أجل إرغام الجزائريين على قبول إصلاحات مارس 1944م عينت الإدارة الفرنسية الدبلوماسي "إيف شاتينيو" واليا على الجزائر، وهكذا تواصلت عملية القمع وإجراءات التضييق على نشاط أحباب البيان وبدأ الوضع السياسي منذ مارس 1945م ينذر بوقوع اضطرابات ومظاهرات وشيكة تبلورت في أحداث 08 ماي 1945م.

---

[1] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص60.

[2] عبد الله مقلاتي، **المرجع السابق**، ص68.

المحاضرة الثانية: مجازر 8 ماي 1945م

انتظر الشعب الجزائري بلهفة إنتصار قوات الحلفاء على النازية إيمانا منه بأن الإستعمار الفرنسي سيفي بوعده بمنح الحكم الذاتي لمستعمراته فور تحقيق النصر ، وفي الثامن ماي من عام 1945 خرج الجزائريون على غرار باقي سكان المعمورة للإحتفال من جهة و لتذكير فرنسا بالتزاماتها من جهة ثانية لكن في ذلك اليوم ظهر الوجه الحقيقي للإستعمار الذي كان لا يعرف لغة غير لغة السلاح و القتل.

أيام قبل 8 ماي:

شرع الجزائريون في التظاهر في 1 ماي 1945 بمناسبة اليوم العالمي للعمال، إذ بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني، وكانت معظمها سلمية، فأعدّ العلم الجزائري وحضّر الشعارات مثل "تحرير مصالي– استقلال الجزائر" وغيرها، شارك فيها عشرات الآلاف من الجزائريين في مختلف أنحاء الوطن: في الجزائر، وهران، بجاية، تلمسان، قسنطينة، مستغانم، قالمة، غليزان، سطيف، باتنة، بسكرة، عين البيضاء، خنشلة، سيدي بلعباس، سوق أهراس، شرشال، مليانة، سكيكدة، واد زناتي، سعيدة، عنابة، تبسة، سور الغزلان[1].

عملت السلطات الاستعمارية على استفزاز المتظاهرين، فأطلقت الشرطة النار عليهم وقتلت و جرحت عددا كبيرا منهم.

بالرغم من ذلك لم تتوقف المظاهرات، ففي عنابة تظاهر حوالي 500 شخص يوم 3 ماي وكانت مظاهرة خاصة لأنها تزامنت مع سقوط مدينة برلين على أيدي الحلفاء، وفي قالمة يوم 4 ماي، وفي سطيف مرة أخرى يوم 7 ماي. [2]

وهكذا كانت الأجواء مشحونة منذ الفاتح من شهر ماي، إذ كانت كل المعطيات والمؤشرات توحي بوقوع أحداث واضطرابات حسب التقارير التي قدمت من طرف الحكام المدنيين في ناحية سطيف وقالمة.

وبدأت خيوط مؤامرة جديدة تنسج في الخفاء، أدت إلى الثلاثاء الأسود يوم 8 ماي 1945، وذلك لأمرين:

الأمر الأول عزم الجزائريين على تذكير فرنسا بوعودها، والأمر الثاني خوف الإدارة الفرنسية والمستوطنين من تنامي أفكار التيار الاستقلالي[3]

---

[1] 2نجادي بوعالم، **الجلادون 1830–1962م**، منشوراتANEP ، ،8007 ص.117

[2] Aussarasses Paul **: services spéciaux**, Algérie _955-paris perim 2001-p32

[3] لصديق، محمد الصالح، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، الجزائر: دار هومة، ،8001 ص.111

مجازر 8 ماي 1945:

أمام رغبة و إلحاح الشعب الجزائري في الانفصال عن فرنسا ظهرت النوايا الحقيقية للمحتل الغاصب إذ توج الوعد الزائف بخيبة أمل و مجازر رهيبة تفنن فيها المستعمر في التنكيل بالجزائريين و شن حملة إبادة راح ضحيتها ما يناهز 45 ألف شهيد.

ولا زالت إلى يومنا هذا الشواهد على همجية المحتل الذي مارس سياسة الاستعباد والإبادة جند فيها قواته البرية والبحرية و الجوية.. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "جسر العواذر"، "مضائق خراطة"، "شعبة الاخرة"، "كاف البومبا"، "هيليوبوليس"، "الكرمات"، " قنطرة بلخير"، "منطقة وادي المعيز"... إلخ[1].

ستبقى عمليات الإبادة منقوشة في السجل الأسود للاستعمار . إبادة لم يرحم فيها الشيخ المسن و لا الطفل الصغير ولا المرأة، فانتهكت الأعراض و نهبت الأرزاق و أشعلت الأفران خاصة في نواحي قالمة، فالتهمت النيران جثث المواطنين الأبرياء، و هذا بطلب من "أشياري" الذي جمع المستوطنين وطلب منهم الانتقام.

ولم تكتف الإدارة الاستعمارية بنتائج تلك المجزرة الوحشية، فقامت بحلّ الحركات و الأحزاب السياسية الجزائرية و إعلان الأحكام العرفية في كافة البلاد و إلقاء القبض على آلاف المواطنين وإيداعهم السجون بحجة أنهم ينتمون لمنظمات محضورة، و أنهم خارجون عن القانون، فسجلت بذلك أرقاما متابينة من القتلى والجرحى و الأسرى، و ما أعقبها من المحاكمات التي أصدرت أحكاما بالإعدام و السجن المؤبد و النفي خارج الوطن، و الحرمان من الحقوق المدنية، أضف إلى ذلك آلاف المصابين نفسيا و عقليا نتيجة عملية القمع و التعذيب و المطاردات و الملاحقات[2]..

حصيلة مجازر 8 ماي 1945:

اختلفت التقارير عن عدد القتلى والجرحى نتيجة أحداث الثامن ماي، فوزير الداخلية الفرنسي ، ذكر في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث قد بلغ 50 ألف شخص، ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسيا و 150 جريحا. أما من الجانب الجزائري فمن 1200 إلى 1500 قتيل (ولم يذكر الجرحى). أما التقديرات الجزائرية فقد حددت بين 45 ألف إلى 100 ألف قتيل أما الأجنبية فتختلف أيضا، وهي في

---

[1] عزوي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، الجزائر، منشورات المتاحف الوطني للمجاهد، 1991، ص.101

[2] بو الطمين جودي، "كفاح ومواقف"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 12، 1921، ص.12

الغالب من 50 ألف إلى 70 ألف، تضاف إلى حوالي 200 ألف بين قتيل و جريح و مختل عقليا من المجندين أثناء الحرب العالمية الثانية لإنقاذ فرنسا من سيطرة النازية[1].

أما جريدة " البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين فقد قدرت عدد القتلى بـ 85 ألف، وذكرت الكاتبة "فرانسيس ديساني" في كتابها :"La Paix Pour Dix Ans " أن السفير الأمريكي في القاهرة "بانكني توك (Pinkney Tuck) "أخبر رئيس الجامعة العربية "عزام باشا" بأن هناك 45 ألف جزائري قتلهم الفرنسيون في مظاهرات 8 ماي 45، مما أغضب الجنرال ديغول من هذا التصريح بإعتبارها "قضية داخلية[2]."

هذه المجازر جعلت الجزائريين يدركون بأن الاستعمار الفرنسي لا يفقه لغة الحوار و التفاوض، و ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة و عليه ينبغي التحضير للعمل العسكري.

وبحق كان الثامن من ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية و بداية العدّ التنازلي لاندلاع الثورة المسلّحة التي اندلعت شرارتها في الفاتح من نوفمبر 1954ولم تخبو إلا بعد افتكاك الاستقلال كاملا غير منقوص من قبضة المستعمر الفرنسي.[3]

---

[1] عمار رخيلة، **8 ماي ،1945 المنعطف الحاسم في مسيرة الحركة الوطنية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م، ص36.

[2] العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من ،1830-1954** ط1، قسنطينة، دار الشعب، ،1985م، ص.204.

[3] قدادرة شايب غزواني، "الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية"، **مذكرة ماجستير**، قسم التاريخ والألثار المصرية، جامعة الإسكندرية، ،1991م، ص165.

المحاضرة الثالثة: إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م-1954م)

تركت مجازر 08 ماي 1945 في قلوب الجزائريين جرحا اليندم وحطمت آمالهم المتعلقة بوعود فرنسا والحلفاء بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، و كانت أكبر صدمة تلقاها العمل السياسي بتصدع الحركة الوطنية الجزائرية لكنها ظهرت قوية و متماسكة في حركة أحباب البيان و الحرية ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة.

هذا وبينما كان معظم قادة الأحزاب الوطنية مرميين في السجون و على رأسهم كل من: فرحات عباس، مصالي الحاج، محمد البشير الإبراهيمي، و مجموعة كبيرة من المناضلين ظهر من جديد الصالح بن جلول و بعض أنصاره وعادوا الى فكرة الدعوة لتطبيق سياسة الإدماج التي أصبحت منبوذة ومرفوضة ولا تتماشى مع الفكر الوطني أثّرت إيجابيا على الوعي الوطني السياسي سواء للجماهير الشعبية أو حتى للزعماء السياسيين وبالتحديد فرحات عباس.[1]

في هذه الأثناء أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت سنة1945 قانونا يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين، لكن هذا القانون لم يقدم حلاً شاملاً للقضية الجزائرية وهو شبيه بقانون 07 مارس 1944 بل وهو استجابة لمطلب من مطالب الأمير خالد سنة 1920م كما اصدرت قرار العفو في مارس 1946الذي تضمن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

أن إيديولوجية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تبنى على ركائز لم تتغير حتى بعد أن اندلعت ثورة نوفمبر 1954م وهي:[2]

* ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية والجالية الأوروبية بها في إطار الاتحاد الفرنسي أو الكونفيدرالية الفرنسية أو أي شكل أخر من هذا النوع لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا.

* عدم اللجوء إلى العنف والثورة ضد فرنسا مهما كانت الأمور في إطار " الثورة بالقانون"

---

[1] أمحمد الطيب العلوي : **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830،_1954** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر 1999، ص 227.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع **السابق**، ص .117

لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري بعيداً عن الأحداث السياسية التي ترتبت عن الحرب العالمية الثانية، وأهم ما ميز نشاطهم أثناء الحرب وبعدها، هو وقوفهم ضد البيان الجزائري، وأسسوا حركة مضادة أسموها "أحباب الديمقراطية" هدفها محاربة ثقافة الانفصال وتعبئة الجزائريين لتحرير فرنسا، وقد عبّر عن ذلك "أوزقان" بقوله: [1]" إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا"، كما اتهم الشيوعيون حزب الشعب بأنه كان من وراء مجازر ماي 1945م. [2]وبعد الحرب خاض هو الآخر معركة الانتخابات وكثيراً ما كان يتلقى الدعم من طرف اليسار الفرنسي، وراح يوظف بعض المطالب والعروض السياسية مثل الدعوة إلى الائتلاف بين تيارات الحركة الوطنية، والمطالبة بترسيم اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة واستعادة الأوقاف الإسلامية[3].

دستور 1947:

موقف جمعية العلماء المسلمين:

*- إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في 1951/6/17 والتي تولت الإدارة الاستعمارية خلالها تعيين أشخاص لا يمثلون جماهير الشعب الجزائري.

*- احترام التصويت في المجموعة الانتخابية الثانية.

*- احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، حرية الفكر، حرية الصحافة، حرية الاجتماع.

*- محاربة القمع بجميع انواعه، والعمل على تحرير المعتقلين السياسيين وإلغاء الاجراءات التعسفية المتخذة ضد مصالي الحاج.

*- انهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي[4]

هذا ما جعل الإدارة الفرنسية تتوجس خيفة من هذا الائتلاف، ورغم أن الجبهة تمكنت في وقت قصير إلى تكوين عن ما يربو عن 300 شعبة، إلا أن مآلها كان الفشل،[5] وذلك أن كل تيار بقى متمسكا ببرنامجه محاولا فرضه على التيارات الأخرى، فلم تتمكن من صياغة برنامج موحد في انتخابات 1952م.

---

[1] عمار قليل: **المصدر السابق**، ص 120

[2] جوليان: نفس **المصدر السابق**، ص .342

[3] أحمد حمدي: **الثورة الجزائرية والعالم**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995

[4] Collot, Henry: **op-cit** ,pp 219,223

[5] فرحات عباس: المصدر السابق، ص .195

المنظمة الخاصة O.S

أعلن عن المنظمة الخاصة)المنظمة السرية (L'os :الجناح العسكري لحزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية في بلكور يوم 17/15 فيفري 1947م،[1] وأسندت قيادتها لشاب لا يزيد سنّه عن 23 سنة وهو "محمد بلوزداد" الذي كان يحمل اسما مستعاراً (سي مسعود)، لأن شخصيته اشتملت على صفات القائد النموذجي، فكان ذا مستوى ثقافي لا بأس به، حاصل على الشهادة العليا التي تعادل شهادة البكالوريا .وكان يعمل محررا بالولاية العامة، إلا أنه ضحى بوظيفته في سبيل الجزائر .وكذا خبرته في العمل المسلح، فكان مسؤولا عن شباب الحزب في بلكور الذين تأسس (1943-1945) حيث أنشأ شبكة لسرقة الأسلحة من معسكرات الحلفاء التي نزلت بالجزائر في أواخر نوفمبر 1942م.[2] كما أنشأ مجموعة مسلحة تسمى "لجنة شباب بلكور" مهمتها تتمثل في الدفاع عن المسؤولين في الحزب، كما كان على رأس منظمة التصادم التي تأسست في بلوزداد سنة 1944م، وكذلك قدرته على التنظيم والتأطير. وكان أول اجتماع لأعضاء هذه المنظمة في منزل محمد بلوزداد بحي القبة بالجزائر العاصمة، حضره: "حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، الجيلالي بالحاج جيلالي رجيمي،[3] وقد وضعت في هذا الاجتماع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتهيئة الأجواء وتوفير الامكانيات المادية والمالية والبشرية لا نجاح العمل العسكري.[4]

انتهت قيادة الأركان الأولى باستقالة بلوزداد الذي أعياه مرض السل إلى غاية وفاته سنة 1952 بتونس[5] .

---

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، **المرجع السابق**، ص118.

[2] محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار

[3] جوليان: نفس **المصدر السابق**، ص343.

[4] عمار بحوش: **المصدر السابق**، ص 320

[5] محفوظ قداش: **المرجع السابق**، ص .362

وسلطت أجهزة الشرطة الاستعمارية كل ألوان التعذيب على المعتقلين لانتزاع المزيد من المعلومات عن أجهزة المنظمة ومخابئها وخططها وصلاتها ووسائل عملها من أجل إعداد ملف ضخم للعدالة التي تحاكمهم. وشنت حملة اعتقالات[1]

كان عبد القادر بلحاج الجيلالي الذي أعتقل في أفريل الشخص الرئيسي الذي أفشى للشرطة أسرار المنظمة باعتباره أحد القادة الكبار الرئيسين كما أن أحمد بن بلة اعترف للشرطة يوم 12 ماي 1950م بأنه رئيس المنظمة وأن عدد أفرادها 500شخص قامت باعتقال 400 مناضل من المنظمة الخاصة.

وقد تم تقديم هؤلاء المناضلين إلى المحاكمة في شكل مجموعات على الشكل التالي:

*- مجموعة 27 ببجاية يوم 13 فيفري 1951م.

*- مجموعة 27 بوهران يوم 12 فيفري 1951م.

*- مجموعة 121 بعنابة.

*- مجموعة تيزي وزو.

*- مجموعة 56 بالبليدة يوم 22 سبتمبر 1951م.[2]

[1] العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، **المرجع السابق**، ص .34

[2] نفسه، ص36.

المحاضرة الرابعة: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد أسس فرحات عباس ورفاقه النواب الذين كانوا نشطاء في حركة أحباب البيان والحرية ، حزبا جديدًا والذين بقي العديد منهم خارج السجون والتحقوا به بمجلس النواب باسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل 1946 بمدينة سطيف ولم تكن له نفس الشعبية التي كانت لحركة أحباب البيان و الحرية رغم أن برنامجه لا يختلف كثيرا عن برنامج ومبادئ أحباب البيان ،وكان هذا الحزب مختلط حيث ضم في لجنته المركزية فرنسيا اسمه "روالمييت" إضافة إلى بعض الأوربيين والتجار الكبار وعدد من الشبان المثقفين ، و أصدرت جريدة الجمهورية الجزائرية مكان جريدة المساواة وهذا دليل على تمسك البيانيين بفكرة الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا و إحداث قطيعة مع فكرة الادماج التي اعتنقها ابن جلول.[1]

تجدد نشاط النواب مرة أخرى في إطار الإتحاد الديمقراطي بإصدار فرحات عباس نداءه المشهور في 31 ماي 1946 وجاء تحت عنوان" أمام جريمة الاستعمار و خيانة الإدارة ،نداءا إلى الشباب الجزائري الفرنسي و المسلم " ، شرح فيه سياسته الجديدة مبديا تأثره العميق بمجازر 08 ماي 1945 جاء فيه:" إذا كانت فكرة فوق كل شيء قد سادت حياتي العامة فهي بالتأكيد فكرة الدعوة الى التعاون الفرنسي الاسلامي، وتحقيقه و أن الاتحاد في الديمقراطية و الاخاء في العدالة كان ولا يزالان ديني السياسي الوحيد[2]"، ويواصل قوله ":ولا نريد ادماجا ولا سيدا جديدا و لا انفصال بل غايتنا هي إبراز شعب فتي ،يتكون تكوينا ديمقراطيا و اجتماعيا ... مشترك مع دولة قوية وحرة ، غايتنا هي انشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية ،هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها و هذا ما كان ترمي إليه حركتنا ، لبعث الجزائر.[3]

ظروف تأسيسه:

و بعد رفض الفرنسيون المصادقة على الدستور المقترح عليهم يوم 5 ماي 1946 و الذي ينص فيما يخص المستعمر ات «على أن فرنسا تشكل اتحاد مؤسسا على الإتفاق الحر» و توزيع فرحات عباس لعدة مناشير أكثر تشددا تطالب ببرلمان محلي ، و بحكومة محلية و بالمواطنة الجزائرية ، حيث القي من سعيدة يوم 24 ماي خطابا وجهه الي جميع الفئات الشعبية قائلا : لما تجدون أنفسكم أما

---

[1] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية و العالم**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995م، ص25.

[2] Collot, Henry**: op-cit** ,pp 219,223.

[3] فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص .195

محافظ شرطة أو حتى أمام وزير حدقوا فيه جيدا و قولوا له « هذا ما أريده ، فأقتلني إذ كنت تريد ذلك ، فأنا أملك الإيمان » ، و في ظل هذه الظروف ظهرت حركة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و كان هدف فرحات عباس من هذه الحركة هو جذب الفئات الموالية لأفكار حزب الشعب الجزائري ، لكن دون الدخول في مواجهات مع الإدارة و النواب الفرنسيين[1]

و تعتبر الانتخابات 2 جوان 1946 التي شارك فيها فرحات عباس باسم الإتحاد الديمقراطي نصر بالنسبة لحزبه حيث أحرز على أغلبية الأصوات بنسبة 72% من مجموع الأصوات المعبر عنها ، أي 11 مقعد من مجموع 13 مقعد،[2] ففي عمالة قسنطينة أحرزت لائحة الإتحاد الديمقراطي على جميع المقاعد ، و يرجع محفوظ قداش انتصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات جوان 1946 البرلمانية إلى فشل سياسة الإدماج التي تخلى عنها الشيوعيون أنفسهم كذلك عملية التزوير الواسعة التي أقدمت عليها الإدارة الاستعمارية لكان انتصار الإتحاد أكبر.[3]

لقد قدم الحزب للمجلس التأسيسي الفرنسي في 9 أوت 1946 مشروع دستور الجمهورية الجزائرية ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل قانون 21 مارس 1947 في أطار التحضير لقانون الجزائر الأساسي. ويمكن بالرجوع إلى المشروع و تحديد و استخلاص أهم الأفكار و المبادئ التي تضمنها:

أفكاره ومبادئه:

ويمكن بالرجوع إلى المشروع وتحديد واستخلاص أهم الأفكار والمبادئ التي تضمنها:

*- تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية و يكون التدريس العمومي إجباريا بهاتين اللغتين في جميع الطبقات التعليم و تتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول لدى الجميع الجزائريين ذكورا و إناثا.[4]

*- تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر باستقلالها الذاتي التام وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية والألوان الجزائرية.

---

[1] عبد القادر حميد، **مرجع السابق**، ص: 116.

[2] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص: 254

[3] فرحات عباس، **مصدر سابق**، ص 117.:

[4] مصطفي الاشرف، **مرجع سابق**، ص254

*- تمتلك الجمهورية الجزائرية على امتداد كل إقليمها السيادة الكاملة و التامة فيما يخص كل الشؤون الداخلية. بما في ذلك الشرطة.

*- هذه السيادة تكمن كاملة في الأمة الجزائرية، يمارسها النواب الذين تنتخبهم الأمة و هم يشكلون البرلمان الجزائري و تدخل هذه المبادئ في إطار المبادئ العامة.

بالنسبة للسلطة التشريعية: يمارسها مجلس واحد فقط و هو البرلمان الجزائري و الذي يأتي عن طريق الاقتراع العام ، المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين و هو يشرع في حدود السيادة الجزائرية ولا يعوض هذا الحق إلى أي كان جزئيا أو كليا ، و كل نائب له الحق في اقتراح القوانين كالوزراء.[1]

أما السلطة التنفيذية : فإنها تمارس من طرف حكومة جزائرية مكونة من رئيس الدولة و هو في نفس الوقت رئيس الجمهورية و من مجلس الوزراء بتكلف بتنفيذ القوانين و قرارات البرلمان الأخرى، ينتخب رئيس الجمهورية من طرف مؤتمر يضم النواب المسارين العاميين لكامل الإقليم لمدة 6 سنوات ينعقد المؤتمر بدعوة من رئيس البرلمان الذي يتولى مهام رئيس الجمهورية في حالة وفاته في انتظار إنتخاب رئيس جديد

ويمارس رئيس الجمهورية مهام تمثيل الجمهورية و رئاسة مجلس الوزراء و إصدار القوانين و التعيين في كافة الوظائف و له حق العفو ، لكن يجب أن تكون تصرفاته موقعة كذلك من طرف عضوين على الأقل من مجلس الوزراء

أما رئيس مجلس الوزراء فإن البرلمان يتولى بإنتخابه و هذا بإقتراح من رئيس الجمهورية، و هو يختار الوزراء و كل المجلس مسؤول، أمام البرلمان تضامنيا في حالة استقالة إذا سحبت منه الثقة.

وأخيرا السلطة القضائية: التي تتكون من لجنة العليا للقضاء و هي التي تضمن استقلالية القضاة و يرأسها رئيس الجمهورية.

تلك هي الخطوط العريضة للتصورات الدستورية لحزب الإتحاد الديمقراطي بالإضافة لنقطتين وردتا في الفصل المتعلق بالحقوق و الحريات الفردية من مشروع الدستور

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية -1830 1945**، ط،3دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م، ص47.

النقطة الأولى: وهي أن كل مواطن فرنسي من المعمرين يعتبر مواطن جزائريا ويتمتع بكافة الحقوق بما فبها السياسية اذا وجد علي الإقليم الجزائري و بالمقابل فإن كل مواطن جزائري يوجد على الإقليم الفرنسي يتمتع بنفس الامتيازات

النقطة الثانية: وهي أن اعلان حقوق الإنسان الموجود في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية " يعتبر القاعدة الأساسية للجمهورية الفرنسية

و بهذا يكتمل الاطار الفكري و الفلسفي الذي يندرج فيه مشروع الدستور و يمكن تفسير كل ذلك بأن هذا المشروع كان يشكل محاولة للاستقلال بطريقة تستدعي مراعاة المؤسسات الدستورية الفرنسية و وجود الأوروبيين بالجزائر إلى غير ذلك من ظروف المحيطة به آنذاك لكن هذا الدستور الذي قدمه فرحات عباس لم ينفذ و باء بالفشل.

لقد سار الاتحاد الديمقراطي في نفس الخط الأيديولوجي الذي عرف عند الشباب و المنتخبين و هذه الإيديوجيا تتجسد قانونيا في الدستور، و في القيم التي نادت بها الثورة الفرنسة و الحريات الفردية و في الفكر الجمهوري الفرنسي ككل.

لقد ترك التيار السياسي بصمات واضحة في المؤسسات السياسية الجزائرية التي نشأت بعد 1958 ثم بعد الاستقلال مباشر.

ولذا كان من الطبيعي والحتمي أن يستقيل فرحات عباس الذي يعتبر أحسن من مثله من رئاسة الجمعية التأسيسية الجزائرية نتيجة عدم قبوله و رفضه لشكل تنظيم السلطة في دستور 1963 و خاصة مسألة الحزب الواحد –ودسترة هذا الحزب وكذلك الحزب الشيوعي الجزائري قدم للبرلمان الفرنسي مشروع قانون أساسي للجزائر[1]

[1] الامين شريط، **مرجع سابق**، ص ص: 49- 50.

المحاضرة الخامسة: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

تحت هذا الاسم برز الكفاح السياسي و أصبح إداريا و قانونيا و يعرف بهذا الاسم، أما عند المناضلين فلايزال اسم حزب الشعب على أفواه الجميع لكن في هذه المرحلة ظهرت كثيرا من التغيرات سواء في المطالب و الاهداف أو في نوعية المناضلين حيث دخل بكثافة إلى الحزب الإطار المثقف وطعم بعنصر الشباب كما أن الحرب العالمية الثانية و إنهيار فرنسا كان له تأثير كبير على مسيرة الأحداث في الجزائر، و كذلك كثير من قادة الحزب و على رأسهم رئيس الحزب ، و ترك فراغا كبيرا في الساحة السماسرة الجزائرية[1]

تأسيسه:

نأسس عقب العفو الشامل حيث وجد أنصار حزب الشعب أنفسهم بعد حوادث 8 ماي 1945م مترددين بين مواصلة نشاطهم السري الذي تمرسوا عليه وبين النزول إلى الميدان علانية كبقية الأحزاب السياسية الأخرى التي مكنها غطاؤها الشرعي من التحرك على نطاق واسع ولكنهم أخيرا قرروا إعادة تشكيل حزبهم تحت اسم جديد هو: حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2].

و بعد خروج مصالي الحاج من السجن يوم 11 أوت 1946م عاد إلى الجزائر يوم 13 الشهر نفسه وأقام بقرية بوزريعة قرب مدينة الجزائر حيث أعلن رفقة زملائه: الأمين دباغين، حسين الأحول، أحمد مزغنة، محمد خيضر، عن تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر أكتوبر 1946 وكان هذا الحزب يؤيد قيام جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة على أساس الاقتراع العام دون تمييز، وطالب مصالي بجلاء الجيوش الفرنسية عن الجزائر وإعادة الأراضي التي انتزعت وتعريب التعليم وعودة المساجد إلى نشاطها الديني المعتاد، ثم قرر الاشتراك في انتخابات 10 نوفمبر 1946 ليختبر فكرة استقلال الجزائر عن طريق صناديق الاقتراع رافضا في ذلك دعوة الحزب الشيوعي الجزائري للاشتراك في جبهة واحدة تجمع الشيوعيين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و العلماء و حركة الانتصار[3]

---

[1] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954**، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص ص: 31- 32.

[2] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.32

[3] امال شلي،" التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية"، **رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2005/2006، ص.291:

و كما كان متوقعا شرعت الإدارة في الغش والتدليس فكان أن رفض الحاكم العام للجزائر ترشيح مصالي ورفضت الإدارة الفرنسية بدورها لائحتي حركة الانتصار في كل من وهران و سطيف.

ونتيجة لهذه الإجراءات لم تحرز حركة الانتصار إلا على 05 مقاعد من مجموع 15 مقعدا حيث نجح فقط المرشحون الآتية أسماؤهم: الأمين دباغين دردور جمال، بوقدوم مسعود من عمالة قسنطينة أحمد مزغنة ومحمد خيضر من عمالة الجزائر العاصمة، أما المقاعد العشرة المتبقية فقد فاز بثمانية منها المستقلون الذين يؤيدون التعاون مع الفرنسيين وتؤيدهم الإدارة الفرنسية وفاز الشيوعيون بمقعدين.[1]

مطالب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

بعد ذلك عقد الحزب اجتماعا يوم 15 فيفري 1947 بالجزائر العاصمة درس فيه أوضاع الجزائر وخرج بالقرارات الآتية:

* مواصلة النشاط السري الذي سار عليه حزب الشعب سابقا.
* ممارسة النشاط العلني والشرعي عن طرق حركة الانتصار.
* إنشاء منظمة سرية عسكرية عرفت فيما بعد بالمنظمة الخاصة[2].

وفي عام 1947 شارك الحزب في الانتخابات البلدية تحصل فيها على جميع بلديات الجزائر تقريبا حيث فاز في 110 بلدية لم يفز إلا في المدن التي لم يتمكن من تقديم مرشحين فيها لأن الإدارة الاستعمارية حالت دون ذلك. وفي يوم 20/ 1947/09م صادق البرلمان الفرنسي على لائحة إصلاحات سميت فيما بعد بدستور الجزائر لكنه رفض من قبل الأحزاب الجزائرية لأنه عبارة عن إصلاحات هامشية لم ترض حتى جماعة المعتدلين كجماعة فرحات عباس مثلا وبموجب هذا الدستور أعلن عن إجراء انتخابات جديدة في الجزائر في شهر أفريل 1948 لانتخاب المجلس الجزائري المنصوص عليه في هذا الدستور فقرر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة في هذه الانتخابات لكن السلطات الفرنسية بقيادة الحاكم العام مارسيل نايجلن – بطل التزوير كما تجمع المصادر العربية والأجنبية على ذلك– ألقت القبض على 33 مرشحا من مجموع 95 مرشحا قبل التصويت، هذا هو منطق الاستعمار

---

[1] عمار هلال، "الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947 -1954)"، **مجلة الذاكرة**، ع3،يصدره المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد الجزائر ،1995، ص .82

[2] أحسن بومالي، **اول نوفمبر 1954 (بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية)**، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2010 ، ص .30:

الفرنسي خاصة في عهد الاشتراكي نايجلن لهذا لم تفرز الانتخابات إلا عددا قليلا من مرشحي حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري حيث كانت النتيجة كالآتي[1]:

لإدارة: 41 نائبا. – حركة الانتصار: 09 نواب – الاتحاد الديمقراطي: 08 نواب،– المستقلين :02 علما بأن المجلس الجزائري يضم 120 نائبا، نصفهم من الفرنسيين.

ونظرا لهذا التزوير قرر أعضاء حركة الانتصار يوم 21 أوت 1948م مغادرة القاعة رافضين الاشتراك في أية مناقشات بعد ذلك[2].

مبادئ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

ومن مبادئ حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

*–ضمان استمرارية الكفاح المسلح واستعمال الوسائل القانونية و غير القانونية، و السماح بالنشاط في جميع المجالات و إقصاء كل إمكانية انحراف و اختراق.

*– تطبيق مبدأ السلطة على شكل نظام المركزية ونظام تقسيم العمل بمعنى التخصص في المهمات.

*– احترام السرية وتوزيع المناشير والجرائد[3].

الا أن لاختلافات و الصراعات الداخلية ، جعلت من برنامج الحزب برنامجا ضيق الأفق إلى أبعد الحدود و يقتصر إلى على جانب السياسي رغم أن الحزب كان يعي بنقائصه حيث في سنة 1953 قدمت لأصدرت اللجنة المركزية للمؤتمر الوطني الثاني تقرير شرح فيه العديد من النقائص على مستوى الإستراتيجية و تصل إلى حد العقيدة

---

[1] على كافي، **مذكرات الرئيس على كافي (من مناضل السياسي إلى قائد العسكري)**، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999، ص: 34.

[2] الامين شريط، **مرجع سابق**، ص ص: –57 58.

[3] مصطفى هشماوي، **مرجع سابق**، ص52.:

–

المحاضرة السادسة: بوادر تصدع الحركة الوطنية الى غاية اندلاع الثورة التحريرية

كان لمجازر الثامن ماي 1945 الأثر الفعال و العام في تعميق الوعي الثوري ووالدة روح ثورية جديدة خاصة لدى الشباب المتحمسين للنضال و الكفاح المسلح، و حتمية الحصول على الاستقلال و ضرورة قبر فكرة الإصلاحات و المشاريع الوهمية باعتبارها تمثل نضالا عقيما لا فائدة ترجى منه، وتبلورت بشكل واضح أطروحة الإعداد و التحضير لثورة مسلحة كبديل لتلك المطالب التقليدية و تأكيد فكرة "ما يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة " ،وقد تبلورت هذه الأيديولوجية في صيغتها النهائية لدى الاتجاه الثوري حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية التي كانت المعبّر الحقيقي عن مصير و مطالب الحركة الوطنية الجزائرية، فلا الهدف ولا البرنامج قد تغيرا منذ ميلاد نجم شمال افريقيا و كان هدفها الاستقلال التام للجزائر

ميلاد المنظمة الخاصة:

وقد تمخض عن هذه الأيديولوجية الثورية ميلاد المنظمة الخاصة في فيفري 1947 التي بدأت نشاطها العسكري الرسمي في 13 نوفمبر 1947 ،تحت رئاسة محمد بلوزداد وكانت تمثل الجناح العسكري لحركة الانتصار[1]، وبدأ بلوزداد بتجنيد المناضلين الملتزمين من قدماء المنظمات الشبه العسكرية التي ظهرت قبل ذلك التاريخ ومنها :لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا التي تأسست سنة 1939 بقيادة محمد بوراس الذي كان قائد لفرقة الكشافة الإسلامية الجزائرية ثم منظمة مدرسة الراشد ،فمنظمة التصادم في 1944 م ، ثم عشيرة الشباب بعد مجازر 08 ماي 1945 وهي مجموعات تخريبية[2]

وحسب ما جاء في تقرير زدين لسنة 1948 آليت أحمد فقد بقيت المنظمة تحتاج للمال والسالح:" ينقصنا السالح والمال ... ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقواتها البرية و الجوية والبحرية"[3]

غير أّ ن تأسيس هذه المنظمة أحدث خالفا وشقاقا داخل الحركة وتحديدا منذ المؤتمر التأسيسي 1946 ثم ،1947 أين طرحت فكرة العمل الثوري وتوالت الأزمات (أزمة دباغين) ثم الأزمة البربرية

---

[1] Hocine ait Ahmed : **mémoire d'un combattant ,l'esprit de l'indépendance (1) (1942-1952**) ,document ed , Sylver messinger , Paris 1983, p 123

[2] العمري: **المرجع السابق**، ص ص 106_.108.

[3] Mohamed Harbi : **les archives de la révolution Algérienne, rassemblée et (3) commentées par** ; M.H post face de Charls Robert Agéron , les edition jeune Afrique (1981),p 33

1949م، [1]واكتشاف المنظمة الخاصة 1950م[2]، وقد تفجرت هذه الأزمة في 1953 وظهر ما يسمى بالمصاليين والمركزيين، وقد أقصى كل طرف الطرف الآخر، وفي اجتماعهم يوم 23 مارس 1954 أسس قدماء المنظمة الخاصة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ويظهر من أسمها أن هدفها كان إعادة وحدة الحزب والانطلاق نحو العمل المسلح[3]

اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

حول تأسيسها ، يذكر عبد الرحمن كيوان وهو من المركزيين بأنه:" في شهر مارس 1954اجتمع بعض المسؤولين (لحول على عبد الحميد ،دخلي مصطفى ، بن بو العيد) وكلهم من اللجنة المركزية ،بالاضافة إلى هذا المسؤول بالمنظمة الخاصة وهو محمد بوضياف وقرروا إنشاء حركة مهمتها رأب صدع القاعدة النضالية وعقد مؤتمر بعيد للحركة وحدتها ،هذه الحركة هي اللجنة الثورية التي أسست صحيفة الوطني ،التي كانت تمولها اللجنة المركزية،[4] ثم عقد اجتماع 22 الشهير[5]

ويعتبر بعض المؤرخين بأن المنظمة الخاصة و اللجنة الثورية وجبهة التحرير تنظيم واحد رغم تعدد الأسماء، والتي بدورها أعطت الانطلاقة يوم 01 نوفمبر 1954 لما سمي فيما بعد بالثورة التحريرية وهناك من يعتبر اللجنة الثورية الخلية الأولى لجبهة التحرير الوطني[6] لتعيّن بعدها مجموعة الخمسة ثم مجموعة الستة و بدأ العمل من أجل إرساء التنظيمات و القرارات على أرض الواقع وعلى التراب الوطني، في الخارج وقد تم تقسيم التراب الوطني إلى 5 مناطق تاريخية و كلف بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل و الخارج ،[7] وقد اجتمعت لجنة الستة من أجل وضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جيش وجبهة التحرير الوطني، وكان آخر اجتماع لهم 23 أكتوبر 1954 واتفقوا على تحديد 1 نوفمبر 1954 انطلاق الثورة وغادر بوضياف الجزائر بصفته منسقا في 26 أكتوبر حاملا معه نسخا من الوثائق التي

---

[1]Ferhat Abbas : **autopsie d'une guerre (l'aurore)**, edition garniere Paris ,1980, p 51.

[2] حول هذه الأزمات عد إلى حربي: الجزائر 1962-1954، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص117.

[3] Ben Youcef ben Khadda : **op-cit**, pp 226_229.

[4] Abderrahmane Kiouane : **aux sources immédiates du 1 er novembre 1954**, (7) edition Dahlab ,1996, p 153

[5] عبد المجيد عمراني: **النخبة الفرنسية المتفقة والثورة التحريرية 1962-1959**، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر 1995، ص .56

[6] عبد المجيد عمراني: **النخبة الفرنسية المتفقة والثورة التحريرية 1962-1959**، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر 1995، ص .56

[7] مهساس: **المرجع السابق**، ص ص 381_.383

أعدت متوجها إلى القاهرة لإعلام الوفد الخارجي،[1] وانطلقت الثورة المباركة في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني بالهجوم على مراكز الشرطة، وانطلقت الثورة المباركة في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني بالهجوم على مراكز الشرطة والبريد.[2]

لقد تباينت ردود الفعل الأولية تجاه اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر بحيث وصفها المركزيون بالإرهاب والمصليين بالأعمال اليائسة[3]، في حين اعتبرها الحزب الشيوعي اعتداءات، وصرح هنري علاق بأن حزبه ساند الثورة منذ بدايتها باتصال بن بولعيد بهم بل وحاولوا نشر مقالات في" الجزائر الجمهورية " وساندوا الثورة، ويرى بأن هناك مغالطات بشأن اتهام حزبه بعدم مباركة الثورة وبأنهم لم يتفاجؤوا بها خاصة مع الأوضاع السائدة في الجزائر حينئذ[4]

أما عن جمعية العلماء فإنها تحفظت بشأن أحداث أول نوفمبر و بعث المكتب السياسي في الخارج بالقاهرة، نداء من طرف الإبراهيمي والورثيلاني يباركان الثورة في 03 نوفمبر 1954،[5] في حين أقر حربي بأن موقف إدارة الجمعية في الداخل كان سلبيا و جاء على لسان محمد خير الدين:" الذي رفض تقديم المساعدة المادية للثورة، وبقيت البصائر تسرد أحداث الفاتح نوفمبر في مقالاتها[6]

وعن موقف الإدارة الاستعمارية في الجزائر فإنها تفاجأت بهذه الأحداث ووجهت أنظارها مباشرة لحركة انتصار الحريات خاصة بعد الأزمة التي حدثت فيها ،ورغم تظاهرها باللامبالاة لكنها اعتبرت الأحداث خطيرة ووجهت أصابع الاتهام لحركة الانتصار، وهو ما عبّر عنه بيير ماندیس فرانس في 5 نوفمبر و أّكد مسؤولية الحركة عن هذا التمرد ، وتطور موقف الإدارة الاستعمارية بتوجيه القوات العسكرية لمنطقة الأوراس باعتبارها مركز هذه التمردات وهذا ما ورد في جريدة صدى الجزائر ،مقال حول بداية لهذه

---

[1] أمبروك بلحسين: **المراسلات بين الداخل والخارج 1956-1954**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ص 36_37.

[2] حول تفاصيل هذه العمليان، عد إلى: محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر 2006، ص ص 21_26.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر** ،ط 1 ،دار البعث ،للطباعة و النشر ،الجزائر ، 1984 ، ص ص 68_69.

[4] هنري علاق: **مذكرات جزائرية**، ترجمة جناح مسعود، عبد السالم عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ص 205-206.

[5] الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر ،1982ص ص 170_171.

[6] عد إلى **البصائر**: "حوادث الليلة الليلاء «، العدد 292، 5 نوفمبر 1954، ص .01

العمليات قريبا و أكدت في عنوان عريض بأن الجزائر هي فرنسا و أّن فرنسا لا تعرف سلطة أخرى غير التي تعرفها[1]"

[1] **L'écho d'Alger** : n 43 année, dimanche, lundi 7 novembre 1954, p1

المحاضرة السابعة: الثورة التحريرية 1954م-1962م

حرب تحرّر انطلقت شرارتها الأولى في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1954 بعد 124 سنة من استعمار فرنسا للجزائر سنة 1830، وانتهت بإعلان الاستقلال في الخامس من يوليو/تموز 1962، متوجة 7 سنوات من الكفاح المسلح الذي أسفر عن استشهاد مليون ونصف المليون جزائري.

أسباب الثورة الجزائرية:

كانت ثورة التحرير الجزائرية تتويجا لمسار طويل من المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة، ضد الاحتلال الفرنسي للبلاد، بداية بمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري (1832 إلى 1847)، ثم مقاومة أحمد باي (1837 إلى 1848)، مرورا بمقاومة الزعاطشة (1848 إلى 1849) ولالّة فاطمة نسومر والشريف بوبغلة (1851 إلى 1857)، وصولا إلى مقاومتي الشيخ المقراني والشيخ بوعمامة (1871 إلى 1883)[1].

وتضاف إلى ذلك أيضا حركات شعبية أخرى؛ على امتداد الجغرافيا الجزائرية، إلى غاية تشكّل ملامح الحركة الوطنية في ثلاثينيات القرن الماضي، مع "حركة نجم شمال أفريقيا"، التي تأسست سنة 1926 في باريس بقيادة مصالي الحاج، قبل أن تتحول سنة 1937 إلى "حزب الشعب الجزائري"، ثم إلى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946[2].

داخل جسد حركة الحريات، تشكّلت منظمة عسكرية سرية مكونة من بعض المناضلين المتحمسين لإطلاق ثورة مسلحة، على خلفية ظروف داخلية وخارجية اعتبروا أنها مواتية، خصوصا بعد مجازر 8 مايو/أيار 1945، (راح ضحيتها 45 ألف شهيد)، ارتكبتها فرنسا ضد الجزائريين المطالبين بحق الاستقلال على إثر الانتصار على النازية في الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذّكرات معاصرة**، ج،1 ط،1ّ منشورات السائحي، الجزائر، 2010م، ص30..

[2] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطين،1926—1954م**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م، ص45.

[3] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر ،1954م**، ط،1 دار الشاطبية، اجلزائر.2012م، ص78.

كما شكّل انهزام الجيش الفرنسي في ديان بيان فو؛ بالهند الصينية سنة 1952، دافعا مهما لإطلاق ثورة جزائرية، انسجاما مع تنامي وانتشار حركات التحرّر في العالم[1].

بدايات ثورة التحرير الجزائرية:

قبل تاريخ انطلاق ثورة التحرير بـ4 أشهر، وفي يوم 23 يونيو/حزيران 1954، التقى 22 فردا من شباب الحركة الوطنية، في منزل بأعالي العاصمة الجزائرية، ليطرحوا فكرة "الحل العسكري"، كبديل لما اعتبروه فشلا في المسار السياسي السلمي، داخل الحركة الوطنية.

وعلى إثر هذا الاجتماع –الذي ترأسه مصطفى بن بولعيد– انبثق قرار تعيين مجموعة مصغرة للقيام بالتحضيرات النهائية لإطلاق الثورة، ليكون تاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 1954 موعدا للقاء مجموعة الستة (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط وكريم بلقاسم)، الذين اختاروا اسم "جبهة التحرير الوطني" لمنظمة تحرّرية مسلحة؛ تعمل على استقلال البلاد، على أن يكون الأول من نوفمبر/تشرين الأول 1954، على الساعة الصفر (ليلة 31 أكتوبر/تشرين الأول) موعدا لبداية الثورة[2].

أبرز محطات الثورة الجزائرية:

بتعداد 1200 منخرط في الثورة، وبما يقارب 400 قطعة سلاح، أطلقت أول رصاصة من جبال الأوراس شرق الجزائر في الموعد المحدد، وتواترت العمليات المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، مع توزيع المنشورات باللغتين العربية والفرنسية، وأحصت الإدارة الاستعمارية ليلتها "30 حادثا؛ أخطرها في مناطق الأوراس، القبائل، العاصمة، الشمال القسنطيني ووهران غربا[3]."

كان أول ردّ فعل للإدارة الفرنسية على هذه الأحداث، إصدار مرسوم بتاريخ الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني 1954، يقضي بحلّ كل المنظمات والهيئات السياسية الجزائرية والقبض على أكثر من 500 فرد من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية، لتبدأ سلسلة من الملاحقات التي تزامنت مع عدة عمليات مسلحة، ضدّ مواقع وهيئات وشخصيات فرنسية، تبناها "جيش التحرير الوطني"، الذراع العسكرية

---

[1] رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1954م**، دراسة ووثائق غير منشورة، دار هباء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015م، ص99.

[2] محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهري الكفاح**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1331

[3] محمد البجاوي ، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحديث، بيروت ،1971م، ص.98

لجبهة التحرير الوطني. كما عرفت هذه الفترة اغتيال أبرز قيادات الجبهة على غرار المناضل ديدوش مراد (18 جانفي 1955).

من أبرز محطات الثورة سنة 1955، كانت هجمات أوت، بالشمال القسنطيني، والتي أسهمت في تدويل القضية الجزائرية؛ من خلال حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيل "القضية الجزائرية" في جدول أعمال دورة 1955[1].

وجاء "مؤتمر الصومام" في 20 أغسطس/آب سنة 1956، ليعيد ترتيب بيت الثورة، بعد تضييق الجيش الفرنسي على أهم منافذها في منطقة الشرق الجزائري. وبتوصية من المؤتمر، تم تقسيم البلاد إلى 6 ولايات، تتوزع بدورها إلى مناطق وكل منطقة على نواح، وكل ناحية إلى قسمات، تعمل وفق أوامر وتعليمات قيادة الثورة[2].

أدخلت جبهة التحرير، أساليب جديدة في التعامل مع التضييق الفرنسي على عناصرها في المناطق الجبلية، من خلال انتهاج حرب العصابات، والضربات الفردية في المدن الكبرى، على غرار الجزائر العاصمة التي شهدت بداية من سنة 1957، ضربات مركزة على الأهداف الفرنسية، في سياق ما عُرف بـ"معركة الجزائر"، ثم جاء إضراب شامل من (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957)؛ دعت إليه قيادة الثورة ولاقى تفاعلا كبيرا من أفراد الشعب.

وفي أعقاب هذا التأثير الكبير الذي أحدثته حرب التحرير على السلطات الفرنسية، في القرى والمدن، جاء خطاب الرئيس شارل ديغول في 4 يونيو/حزيران 1958 بالجزائر، والذي دعا فيه قادة جبهة التحرير، علنا، إلى المصالحة[3].

ترتب عن هذا "الرضوخ الفرنسي"، الإعلان في القاهرة، عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958.

---

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السالح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ االجمالي، الجزائر ،2002م، ص 71.

[2] يحيي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بني مصالي الحاج واللّجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م**، دار هومة للطباعة والنشر والتو يع، الجزائر، ،2009م، ص ص.83-81

[3]Mohamed Boudiaf, **La préparation du premier novembre 1954**, Suivi de L'interview avec Aïssa Boudiaf, Edition Noman, Alger,2004, p.p.46-48.

هذه الخطوة السياسية، لم تمنع السلطات الفرنسية من تمديد عُمر حرب الإبادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري؛ 4 سنوات أخرى، قبل الجلوس على طاولة المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات إيفيان في سويسرا مع قادة جبهة التحرير، بتاريخ 18 مارس 1962[1].

نتائج الثورة الجزائرية:

بعد 7 سنوات من إطلاق أول رصاصة في جبال الأوراس الجزائرية، جلس قادة الثورة الجزائرية على طاولة التفاوض؛ في مواجهة ممثلي الإدارة الفرنسية، لسماع استجابتهم لتقرير مصير الجزائريين، من خلال استفتاء يُجرى في فترة تتراوح من 3 إلى 6 أشهر من تاريخ نشر نص الاتفاقية، اعتبارا من يوم 19 مارس 1962 (تاريخ وقف إطلاق النار)[2].

حُدّد تاريخ الاستفتاء في الأول من جويلية 1962، واستجاب الجزائريون بالتصويت الساحق لصالح "دولة مستقلة" ابتداء من تاريخ الخامس من يوليو/تموز 1962، وبذاكرة أحصت 1.5 مليون شهيد و132 سنة من الاستعمار الفرنسي[3].

خاتمة:

يعتبر تاريخ الجزائر المعاصر محطة مهمة في تاريخ بلادنا اذ انه يرسم خارطة طريق لطلابنا من هذه المطبوعة التي حاولنا قدر الإمكان تصوير ابرز المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر من خروج العثمانيين الي الاحتلال الفرنسي كما احتوت هذه المطبوعة علي محاضرات السداسي الاول والثاني لطلبة السنة الاولي ليسانس جذع مشترك علوم انسانية

---

[1] رابح خدوسي، **موسوعة الأدباء والعلماء الجزائر**، دار الحضارة، الجزائر، 2002م، ص473.

[2] عيسى كوشيدة، **مهندسو الثورة (شهادة)**، ترجمة: موسى شرشور وزينب قيب، الطبعة الثانية، منشورات الشهاب، باتنة، 2010م، ص59.

[3] بوعلام بن حمودة، **الثورة التحريرية ثورة أول نوفمبر 1954م** معالمها الأساسية، دار النعمان الطباعة والنشر 2012م، ص98.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الإبراهيمي محمد البشير، **عيون البصائر**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971 .

2- بوحوش، عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي ط1 ، 1997 .

3- بوعزيز، يحي: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الجزائر 1964 .

4- بوعزيز يحي، **مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا المقراني**، م.و.ك، الجزائر، 1994 .

5- بوعزيز يحي، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، الجزائر، م.و. ك 1986

6- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، ج2 ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد .

7- بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995 .

8- الجيلالي عبد الرحمن: **تاريخ الجزائر العام**، ج 4، ط 4 بيروت 1984 م .

9- الخطيب، أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985 .

10- دودو أبو العيد: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830- 1835)**، الجزائر1989

11- رخيلة عامر: **8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995 .

12- الزبير سيف الإسلام: **تاريخ الصحافة في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

13- زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 .

14- طرشون نادية، **الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847-1911**، جامعة دمشق ،1986 .

15- طالبي عمار: **ابن باديس حياته وآثاره**، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة، القاهرة 1968 .

16- العربي إسماعيل: **الدراسات العربية في الجزائر عهد الاحتلال الفرنسي**، الجزائر 1988 .

17- العقاد صالح: **محاضرات في الجزائر المعاصرة**، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية .

18- العلوي محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954)** ، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994 .

19- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)** ج2، ط3، ش.و.ن.ت الجزائر 1983 .

20- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ج2ش.و.ن.ت، الجزائر 1981 .

21- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، ش.و.ن.ت الجزائر 1982 .

22- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، 9 أجزاء، دار الغرب الإسلامي بيروت2000 .

23- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،4 أجزاء، دار الغرب الإسلامي بيروت 1992 .

24- سعيدوني ناصر الدين: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، جزءان، الجزائر 1988 م .

25- قنان جمال، **نصوص سياسية جزائرية 1830-1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

26- قنان جمال، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد1994

27- قداش محفوظ، **وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 .

28 - قنانش محمد، **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر 1991 .

29- قنانش محمد، الحركة **الاستقلالية في الجزائر بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 .

30- توفيق المدني، احمد: **كتاب الجزائر**، م.و.ك، الجزائر 1984

مجاهد مسعود: **تاريخ الجزائر**، ج1 بدون تاريخ .

31- مناصرية يوسف: **الاتجاه الثور ي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988 .

32- الميلي محمد: **ابن باديس وعروبة الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1980 .

33- عزوي محمد الطاهر: **ذكريات المعتقلين**، تقديم سعد الله المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995 .

34-علاق هنري: **الجلادون أو الاستجواب**، ترجمة عايدة وسهيل إدريس، بيروت دار الآداب 1958 .

35- علاق هنري، **المسألة وثائق التعذيب في الجزائر**، تعريب أديب مروان بيروت، دار النشر للجامعيين 1958 .

36- العسكري ابراهيم: **لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث قسنطينة، 1992 .

37- الحسني الجزائري، **بديعة (الأميرة)، أصحاب الميمنة (إن شاء الله)**، دار السلام للترجمة و النشر ، دمشق 1993 .

38-عوادي عبد الحميد: **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، عين مليلة 1993 .

39- علية عثمان الطاهر: **الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996

40- فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة الفضالة، المحمدية، المغرب.

41- الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .

42- قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1995 .

43- قناش محمد، وقداش محفوظ، **نجم شمال إفريقيا 1926-1937**، وثائق وشهادات لدارسة تاريخ الحركة

44- قليل عمار، **ملحمة الجزائر**، 3أجزاء، ط1 دار البعث، قسنطينة، 1991 .

45- شتوان نظيرة: **دور سويداني بوجمعة في الحركة الوطنية وثورة التحرير**. الجزائر 2001

46- شريط عبد الله: **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955و1956** جزءان، المتحف الوطني للمجاهد 1995 .

47- شريط عبد الله، الميلي محمد، **تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، الجزائر ،1985

48- شعبان (محمد حسين): **90 يوما في الجزائر (تاريخ الثورة الجزائرية في سطور)**، القاهرة مطبعة النهضة 1960 .

49- الشقيري أحمد: **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار العودة، بيروت .

50- صديقي مراد: **الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية**، تر أحمد الخطيب الحياة، بيروت.

51- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر 1998 .

52- نايت بلقاسم، (مولود): **ردود الفعل الأولية عن غرة نوفمبر**، دار البعث، قسنطينة 1984 .

53- نزار خالد: **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الخبر، الجزائر، بدون تاريخ .

54- نور عبد القادر: **حوار حول الثورة**، إشراف خليفة الجنيدي، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والنشر 1986 .

55- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، الجزائر ،1995 .

56- هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين أثناء ثورة نوفمبر 1954**، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985 .

57- الورتلاني فضيل: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر 1991

ب- باللغة الأجنبية:

1- AGERON Charles- Robert**: Histoire de l'Algérie contemporaine,** éd. - Dahlab, 10e édition corrigée, 1994.

2- AGERON Charles- Robert**: Histoire de l'Algérie contemporaine**, PUF, **-** Paris, 1968,

3- AGERON Charles- Robert**: Les Algériens musulmans et la France (1871--1919) ,** T2, PUF « série recherches, tome 45 », Paris, 1968.

4- AINAD TABET Radouane: **Le 08 mai 1945 en Algérie**, OPU, Alger, S.d, **-** 246p.

5- AIT AHMED Hocine**: L'esprit d'indépendance *Mémoires d'un* -** ***combattant 1942-1952,*** pré. Saad Djabbar, éditions Barzakh, Alger, 2002, 236p.

6- BOUGUESSA Kamel**: Aux sources du nationalisme algérien; *les* -** ***pionniers du populisme révolutionnaire en marche***, casbah éditions, Alger, 2000, 383p.

7- COLLOT Claude: **Les institutions de l'Algérie Durant la période -** éditions du CNRS-OPU, paris – Alger, 1987, 343p،**coloniale (1830-1962)**

8- JULIEN Charles André**: L'Afrique du nord en marche** «nationalismes **-** musulmanset souveraineté française» , 2 vol, Cérès éditions «coll. Africana », Tunis, 2001, 729p.

9- KADDACHE Mahfoud: **Histoire du nationalisme Algérien (*question* -** ***national et politique Algérienne 1919-1951) ,*** 2e Edition revue et augmentée par l'auteur, 2T

فهرس الموضوعات

بيانات	العنوان	الصفحة
السداسي الأول	**السداسي الأول**	
مقدمـــــــة		**1**
المحاضرة الأولى	**أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي** 1- الأوضاع السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي 2- الأوضاع العسكرية 3- الأوضاع الاقتصادية 4- الأوضاع الاجتماعية	**3**
المحاضرة الثانية	**الحملة الفرنسية على الجزائر** 1- نظرة تاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية 2- الإستراتيجية الفرنسية لاحتلال الجزائر 3- الحصار الفرنسي للجزائر	**8**
المحاضرة الثالثة	**المقاومة الشعبية وظهور الزعامات** 1- مقاومة الحاج محمد بن زعموم 2- مقاومة الحسين بن زعموم 3- مقاومة الحاج علي السعدي ومحمد بن زعموم والحاج محي الدين 4- مقاومة الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر	**13**
المحاضرة الرابعة	**مقاومة الأمير عبد القادر** 1- ظروف اختيار الأمير عبد القادر 2- بيعة الأمير عبد القادر 3-كفاح الأمير عبد القادر	**19**
المحاضرة الخامسة	**دولة الأمير عبد القادر** 1-ترسانة جيش الأمير عبد القادر	**30**

	2- التنظيم الإداري والإقليمي لدولة الأمير عبد القادر 3-الجهاز القضائي لدولة الأمير عبد القادر 4- النظام الاقتصادي للأمير عبد القادر 5- نظام التعليم في دولة الأمير عبد القادر	
المحاضرة السادسة	**مقاومة الحاج أحمد باي** 1- مقاومة أحمد باي إثر احتلال الجزائر العاصمة 1- مقاومة أحمد باي بقسنطينة (1837-1848م)	**36**
المحاضرة السابعة	**ثورة المقراني 1871م** 1-أسباب مقاومة المقراني 2- مراحل مقاومة المقراني ودور الشيخ الحداد 3-نتائج مقاومة المقراني	**45**
المحاضرة الثامنة	**سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870م-1940م** 1- التغييرات السياسية وظهور النظام المدني 2- السياسة القضائية والإجراءات القمعية 3-السياسة الدينية والتعليمية	**54**
المحاضرة التاسعة	**أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 سياسيا-اقتصاديًا-اجتماعيًا** 1- الأوضاع السياسية 2- الأوضاع الاقتصادية 3- الأوضاع الاجتماعية	**58**
المحاضرة العاشرة	**حركة الأمير خالد 1919م – 1925م** 1- الأمير خالد 2- النشاط السياسي للأمير خالد	**67**

المحاضرة الحادية عشر	**نجم شمال إفريقيا** 1-شخصية مصالي الحاج 2- بداية ظهور الحزب	**72**
المحاضرة الثانية عشر	**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** 1- الظروف والعوامل التي ساعدت على نشأت وظهور جمعية العلماء 2- أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 3- دور جمعيــة العلماء المسلمين داخليًا وخارجيًا 4- الصعوبات والمعيقات التي واجهتها الجمعية	**76**
المحاضرة الثالثة عشر	**حزب الشعب الجزائري** 1- تأسيس حزب الشعب الجزائري 11مارس 1937م 2- تنظيمات الحزب وبرامجه 3- نشاط وبرنامج الحزب	**84**
المحاضرة الرابعة عشر	**الحزب الشيوعي الجزائري** 1-بداية ظهور الحزب 2-نشاط الحزب	**90**
المحاضرة الخامسة عشر	**المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م** 1- ظروف انعقاده 2- الشخصيات المشاركة 3- مطالب المؤتمر ونتائجه	**93**
المحاضرة السادسة عشر	**مشروع بلوم فيوليت 1935** 1- ظروف صدور مشروع بلوم فيوليت ودوافعه 2- محتوى مشروع بلوم فيوليت 3- المواقف المختلفة منه	**96**

السداسي الثاني	**السداسي الثاني**	**105**
المحاضرة الأولى	**أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م)** 1- أوضاع الجزائر مع بداية الحرب 2- النشاط السياسي في الجزائر بعد نزول الحلفاء	**107**
المحاضرة الثانية	**مجازر 8 ماي 1945م** 1-أسبابها 2-نتائجها	**111**
المحاضرة الثالثة	**إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945م-1954م)** 1-دستور الجزائر 1947م 2-المواقف المختلفة منه	**114**
المحاضرة الرابعة	**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** 1- ظروف تأسيسه 2- أفكاره ومبادئه	**118**
المحاضرة الخامسة	**حركة الانتصار للحريات الديمقراطية** 1-تأسيس الحركة 2- مطالب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 3- مبادئ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية	**122**
المحاضرة السادسة	**بوادر تصدع الحركة الوطنية الى غاية اندلاع الثورة التحريرية** 1- ميلاد المنظمة الخاصة 2- اللجنة الثورية للوحدة والعمل	**125**
المحاضرة السابعة	**الثورة التحريرية 1954م-1962م** 1- أسباب الثورة الجزائرية	**129**

	2- بدايات ثورة التحرير الجزائرية 3- أبرز محطات الثورة الجزائرية 4- نتائج الثورة الجزائرية	
خاتمـــــــــــة		**132**
البيبليوغرافيا	قائمة المصادر والمراجع	**133**
فهرس الموضوعات		**138**